سلسلة

الفكر الحديث





دعائم السلام

تأليف

الأستاذ ا. هـ. كار

تعريب

الأستاذ محمد فريد أ

لجنة التأليف والترجمة والنشر

سلسلة الفكر الحديث

دعائم السلام

تأليف

ا . هـ . كار

تعريب

محمد فريد أبو حديد

العدد الأول — الثمن ١٦ مـ

تقـديم

مؤلف هذا الـكتاب الأستاذ كار — إدوارد هالت كار — أستاذ السياسة الدولية في جامعة ويلز منذ سنة ١٩٣٦ .

وهو اليوم فى سن الثالثة والخمسين ، إذ كان ميلاده فى عام ١٨٩٢ ، وقد أتيحت له فى حياته فرص كثيرة للتغلغل فى أسرار السياسة ، إذ شغل وظائف عدة فى وزارة الخارجية الإنجليزية ، ثم أتيحت له فرص أخرى عظيمة للتغلغل فى خفايا المشاكل الدولية إذ كان ملحقاً بالوفد الذى ذهب إلى فرساى فى عام ١٩١٩ للمفاوضات السياسية الـكبرى التى أعقبت الحرب الماضية ، وتنقل فى المفوضيات والسفارات فى مختلف بلاد أوربا إلى أن عين مساعداً المستشار فى شئون عصبة الأمم من عام ١٩٣٠ إلى عام ١٩٣٣ .

وله غير هذا الـكتاب الذى نترجمه للعربية اليوم كتب أخرى كثيرة ، بعضها يمت بسبب إلى الأدب مثل كتاب (دستويفسكى) أخرجه فى عام ١٩٣١ ، وبعضها يمت إلى الاقتصاد والاجتماع مثل كتابه (كارل ماركس : دراسة فى التعصب) وقد أخرجه فى عام ١٩٣٤ .

وأكثر مؤلفاته تعالج الشئون السياسية والدولية مثل كتاب (العلاقات السياسية منذ معاهدة الصلح) وقد أخرجه فى عام ١٩٣٧ ، وكتابه (أزمة السنوات العشرين ، ما بين ١٩١٩ — ١٩٣٩) وقد أخرجه سنة ١٩٣٩ .

وهذا الـكتاب الذى بين أيدينا آخر ما أخرجه ، وذلك فى عام ١٩٤٢ .

فالمؤلف بتجاربه المتعددة وسابق بحوثه المختلفة من خير من تكون كلمته فى مشاكل السياسة والاجتماع جديرة بكل تقدير وثقة .

وقد رأت لجنة التأليف والترجمة والنشر أن تجعل هذا الكتاب أول عدد من سلسلتها الجديدة (الفكر الحديث) ، إذ أن الوقت الذى نعيش فيه يشهد تحولاً جديداً فى اتجاه الآراء فى العالم ، ولا غنى لنا معشر المصريين والشرقيين عن أن نلم بما تضطرب به نفوس أهل الغرب من أفكار فى شأن مسائل الوقت الحاضر ، وما يرسمونه للمستقبل من خطط . فنحن فى أشد الحاجة إلى أن نتابع الآراء الجديدة وأن نجعلها محل الاعتبار فى تفكيرنا لأن مصيرنا مرتبط بمصير العالم المتمدن الأوسع الذى نحن منه .

نشهد اليوم حولنا هذا النزاع الهائل الذى تهتز له أركان المعمورة فى الشرق والغرب ، ونلمس أثر هذا النضال فى أنفسنا إذ قد أخذنا منه بنصيبنا وشاركنا فى تضحياته وآلامه أمم الأرض جميعاً . فنحن نتساءل فيما بيننا وبين أنفسنا عما عسى يكون معنى هذا النضال ، وعما عسى يكون مبعثه الحقيق ، وعما عسى يكون مداه ، وماذا تكون غايته ونتائجه !

ولكن ظروفنا تجعل حتما علينا أن نسمع ما يتردد فى قلوب الأمم الغربية نفسها ، تلك الأمم التى حملت لواء المدنية منذ قرون ولا تزال تحمله ، ومع ذلك فهى تتصارع بين حين وحين ، وتتطاحن إلى حد قد أوشك أن يهدد المدنية التى حملوا لواءها . وليس من العجيب أن تتنازع الأمم لأنها كانت منذ القدم تتنازع ، ولكن العجيب أن يكون تنازعها فى مثل هذا العصر الذى خيل إلى الإنسان أنه قد بلغ من العلم بأسرار الكون أعظم قدر ، وأنه قد ملك أزمة الإنتاج وهيمن على ثروة الأرض الدفينة فى أبعد الأطراف .

فلا بد أن يكون لهذا التطاحن سر دفع الإنسانية المتمدنة إليه فضحت من أجله برفاهيتها وأمنها وكل ما بلغته من ثروة وإنتاج . لا بد أن يكون لهذا التطاحن سر أعمق مما يلوح على سطح الأمور ، ولا بد أن يكون فى طاقة تلك الإنسانية المتمدنة أن تعرف موضع ذلك السر وتكشف عنه ، وتلتمس له ما يحول بينه وبين القضاء عليها .

وقد أقبل مئات وألوف من المفكرين فى مختلف أمم الأرض على هذا العارض الذى انتاب الإنسانية يحللونه ويصفون أعراضه ويقدرون أسبابه ويحاولون أن يجدوا له علاجا . وإنه لمن العسير على المرء أن يختار ما هو أولى بالترجمة إلى العربية من بين هذه الثروة الفكرية الطائلة ؛ فإنها تكاد جميعاً تكون جديرة بالترجمة ، وتكاد جميعاً تكون هامة لنا معشر قراء العربية . فمهمة الاختيار بينها شاقة ، تكاد توقع الحيرة فى نفس من يحاول الاختيار ، وتكاد تقعد به عن المضى فى سبيله . ولكن هذا الكتاب على أية حال من خير ما كتب ، ويمتاز بأن مؤلفه يتحدث عن أمور عرفها وبحثها وخبر أسرارها ؛ فهو إذ يكتب عنها لا ينقل إلى القارىء سوى صور واضحة لما فى نفسه ، ولهذا يمتاز بحثه بالوضوح والعمق فى وقت واحد . وهو فوق ذلك يدل فى بحثه على سعة فى الفكر وحرية فى وجهة النظر ، لا يتحيز إلى رأى سابق ، ولا ينظر إلى الأمور من جانب دون جانب ، بل يبغى الحقيقة أنى تكون . ولذلك كان هذا الكتاب من أكثر الكتب ملاءمة لتلاقى وجهات النظر المختلفة ، لأن المقياس الذى يقيس به الأمور إنما هو المقياس الإنسانى الذى يقوم على المثل العليا .

ونحن اليوم معشر الشرقيين ننظر إلى الحاضر والمستقبل بقلوب ممتلئة

بالتطلع والأمل . فقد مضى علينا زمن طويل كنا فيه نحس أن العالم الغربى يتجه إلى غاياته بغير أن يجعل اعتباراً لغاياتنا ، ويمضى فى تقدمه بغير أن يحفل بما يكون من أثر ذلك التقدم على تقدمنا . ولكننا صحونا أخيراً إلى الحقيقة الواقعة وهى أن ذلك الغرب الذى يحمل لواء المدنية اليوم لم يبلغ من تقدمه موضع السعادة التى كان ينبغى للأمم المتمدنة أن تنشدها ؛ فإن فى شعوب الغرب من هم فى مثل شقاء أشقيائنا ، وإن دول الأرض لم تستطع أن تبلغ الأمن والسلام بكل ما أوتيت من ثروة وفن وعلم . فهى مع كل تقدمها لم تستطع أن توفر الخير لكل أفراد شعوبها ، وما زالت تعانى من الآلام ما يشبه الآلام التى نحسها ، وما زالت تتطلع إلى الآمال التى لا نزال نتطلع إلى مثلها .

وليست الحرب الحاضرة والحرب الماضية إلا من الأدلة على أن حاجة شعوب الغرب ودولها إلى السعادة والسلام لا تقل عن حاجتنا . فهل السعادة معنى يستحيل أن يتحقق على هذه الأرض وإن جد الإنسان فى التماسها ؟ أم هى نظم الحياة التى أدت إلى ذلك بنقصها وتقصيرها ؟ وهل السيادة السياسية هى مقصد الإنسان من حياته فيضحى الناس فى سبيلها بسعادتهم ؟ أم هو فساد معايير القيم الذى أدى إلى آلام الإنسانية وشقائها ؟ وهل السلام حلم لا يتاح للإنسان تحقيقه ؟ أم هى نظم الحكم ونظرة الدول إلى علاقاتها هى التى تجعل ذلك السلام متعذراً ؟

لقد حاولت الأمم الغربية منذ قرون أن تعثر على إكسير السعادة ، سواء كانت سعادة الأفراد أو سعادة المجتمعات ، وحسبت فى بعض الأحيان أنها قد وجدت هذا الإكسير . فحسبت مرة أنها وجدته فى الحقوق الإنسانية ،

وحسبت مرة أخرى أنها وجدته فى تقدم الفن والعلم . ولكنها لم تلبث أن عرفت خطأها عندما رأت أن السعادة لا تزال تفلتها . فهل ينبغى لهذا أن يقعد بالإنسانية الحاضرة عن أن تمضى فى بحثها عن ذلك الإكسير أم أن واجبها يقضى عليها أن تمضى فى سبيلها باحثة عنه لأنه هو أملها ولا حياة لها إذا هى لم تحتفظ به ؟

هذه كلها أسئلة يسألها مؤلف هذا الكتاب ويتعمق فى بحثها ولا يقيد نفسه بقيد فى التماس علاجها . ولقد كانت الدول الغربية من قبل لا تنظر إلا من ناحيتها ، ولا تفهم الأمور إلا من وجهة نظرها . ولكن مؤلف هذا الكتاب وأمثاله من مفكرى هذا العصر يتناولون الدول وسياستها بالنقد والتحليل ، ويرفعون أصواتهم ليبينوا لها قصورها . فالأمل عظيم فى هذا العصر أن تعدل تلك الدول الغربية عن ماضى خططها ، لأن العصر أصبح لا يطيق العزلة والأنانية كما كان عالم الأمس يطيقهما . والأمل عظيم فى أن توسع الدول من أفقها وتجعل قصدها تحقيق الخير للعالم كله حتى تتشارك أمم الأرض جميعاً فى البحث عن الإكسير الذى أعجز أمم الغرب عندما كانت تبحث عنه وحدها . ولقد أصبحت الأرض اليوم أضيق مما كانت وأقرب أطرافاً منذ صارت المواصلات أوسع وأكثر تنوعا . فنحن اليوم لا نشعر بالمسافة الشاسعة التى كان الأجداد يشعرون بها فيما بينهم وبين الأجناس الأخرى . وقد صارت بكين وسان فرنسيسكو اليوم أقرب إلينا مما كانت المنيا أو الاسكندرية من قبل لأجدادنا . فلا عجب إذا كان الأمل اليوم أكبر فى قلوبنا ، وإذا كنا نرجو أن تلتقى الأمم جميعاً عند أساس عادل من الحياة المثلى .

وهذا الكتاب يبين رأياً طريفاً فى علة المجتمع الحاضر فى بلاد الغرب .

فهو يحلل نظم الحكم ويبين عللها ، ويحلل قواعد الاقتصاد ويبين قصورها ، ويحلل علاقات الأمم فيما بينها ويبين مواضع الضعف فيها . ولكنه يبين الرأى مطلقاً لا يقيده بظرف إلا أن يكون على سبيل التمثيل . فليس فى هذا الكتاب ما يمكن أن نراه أجنبياً عنا ، لأن المشاكل التى يعالجها كلها مشاكل إنسانية ماثلة فى المجتمع الإنسانى عامة وإن ظهرت فى صور مختلفة فى الأمم بحسب طبائعها . ولكنه إذ يعالجها يبرزها مصورة فى جوهرها حتى ليكاد القارىء يتبين فيها ملامح المشاكل التى يحس وجودها فيما حوله فى مجتمعه ، وفيما يمسه من علاقات بالأمم الأخرى . فنحن إذ نقدم هذا الكتاب إلى أبناء العربية فإنما نقصد أن نجعل منه ومن أمثاله ذخيرة تعيننا على المقارنة والموازنة ، وتقرب ما بين نظرتنا ونظرة غيرنا ، وتوائم بين مصالحنا ومصالح من نعاملهم من الأمم الأخرى . ونحن اليوم نعرف أن علينا واجباً نحو المستقبل ، وأن ذلك الواجب لا يقتصر على ما ينبغى أن يكون بيننا وبين أبناء جلدتنا ، لأننا مدينون للانسانية جمعاء ، ودائنون للانسانية جمعاء .

وجدير بنا أن ندرك أن لنا حقوقاً قبل هذه الإنسانية ، وأن علينا واجباً نحوها ، وهذا يقتضى منا أن نقوم بنصيبنا من المشاركة فى بناء مستقبلها . نحن نعرف أن لنا حقوقاً كأمة عريقة فى القدم قد حملت لواء المدنية حقبة طويلة من الزمان ، ولا نريد أن نتخلى عن مكاننا من لواء المدنيــة أبداً . ولا ينبغى لذلك اللواء أن يكون وقفاً على قوم أو بعض أقوام ، فإن حمله ليس حقاً بل هو واجب يجمل بحامليه أن يعتبروا أنهم يضطلعون به فى سبيل الإنسانية وإن كان ثقيلا . ومن واجبنا أن نشارك فى حمل ذلك اللواء ، فهو واجب مشاع ينبغى لكل أمة تنسب إلى الإنسانية أن تؤدى فى حمله جهداً

وتأخذ من عبئه قسطاً . فواجبنا أن نشارك فى التفكير ، وأن نتعاون مع الأمم المتمدنة الأخرى فى التجديد والتنظيم ، وأن نحمل أنفسنا على مسايرتها فى سعيها نحو المستقبل لنبلغ السلام والسعادة معاً .

ومسعى الإنسانية لا يقف عنـد حد إلا إذا كان أجلها قد دنا ، فهى لا تزال تتطلع إلى الأمام ، ولن يزال أبناؤنا وحفدتنا يتطلعون كذلك إلى الأمام ، لأن التقدم كلما أطلع أفقاً لم يلبث بعـد حين أن يطلع بعده أفقاً . وكل ما حققته المدنية من تقـدم إنما كان وليد سعى الشعوب الصالحة نحو الكمال الذى تصوره لها آمالها .

فإذا كان هذا الكتاب يحاول بيان العيوب فى نظم الحكم والاقتصاد فى المجتمعات ، وإذا كان يحاول بيان مباعث الاضطراب فى علاقات الدول ويصف ما يظن فيه صلاحها ، فإنه جدير بأن يمتزج بتفكيرنا ، ويضاف إلى ثروتنا . ونرجو أن يكون هو وما يتلوه من كتب هذه السلسلة ميادين فكرية تطلعنا على نواح متعددة من الآراء . وقد يكون بعضها يخالف بعضاً فى قليل من الأمر أو فى الكثير ، وقد يكون فى بعضها ما نرضاه وفى بعضها ما ننكره ، ولكننا نرجو أن تكون فى مجموعها أنغاماً صالحة ، تثير فى صدورنا أصداء متناسقة ، تقرب بيننا وبين إخواننا فى الإنسانية عبر البحار والصحارى ، وتجعل المستقبل أقرب إلى تحقيق السعادة المشتركة لأمم الأرض .

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

كان العالم المتمدن مطمئنا يسبح فى الرخاء ، وقد شمله الرضا وتطلعت العيون فيه إلى المستقبل مستبشرة ، قد رضى الناس فيه عن أنفسهم كلما نظروا إلى الماضى عبر القرن السالف ، وامتلأوا إيمانا بأن التقدم هو سر الحياة المتحضرة تتجه به سبيل مسنونة لا عوج فيها . ثم هبت عاصفة الحرب الماضية فجأة على الناس وهم آمنون ، فحسبوا أنها نكسة فى أحوال العالم ، وتعاظمتهم نكبتها وعجبوا لها كيف هبت ، ولم يدركوا لها قصدا ولم يذهب بهم الظن مرة إلى أنها عرض لداء عضال أصاب الإنسانية وجرفها عن سواء السبيل . قال اللورد هاليفاكس : « لقد كنا نحسب فى سنة ١٩١٤ أننا إذا استطعنا أن نملك أزمة الأمور بعد تفلتها من أيدينا ، فإن العالم لن يلبث أن يعود إلى سابق عهده ويستعيد ما انفرط من عقده ، وكنا نرى على وجه الإجمال أنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان » .

بل لقد كان العالم يقتبس شعاع الأمل من خلال أقسى الكروب ؛ ومن ذلك أنه لما اقتربت تلك الحرب من نهايتها ذاع فى العالم أن نصر الحلفاء سوف يخلق للناس عالما جديدا خيرا من العالم الذى رضوا عنه ، عالما تأمن فيه الديمقراطية ويجدر بالأبرار الأبطال أن يعيشوا فيه . وحسب الناس أن

الدول سوف تستقر على نظام يكفل لها عدلا شاملا وسلاما دائما ، ولم يَرْتب أحد فى هذا ولم يحسب أحد أن ذلك الأمل ينطوى على شىء من تكليف الأشياء ضد طباعها . ذلك بأن الرجوع إلى العهد السابق كان أملا طيبا يخامر النفوس جميعاً ، لأن ذلك العهد السابق كان عهداً طيبا ، وما كان أحب إلى الناس من أن يستقبلوا عهداً يشبهه فيعودوا إلى سبحهم الهادئ فى تيار التقدم الإنسانى . وقد كتب الجنرال سمطس فى سنة ١٩١٨ مقالا سار بين الناس مسير الأمثال قال فيه : « إنه لا شك فى أن الإنسانية قد عاودت اليوم سيرها . لقد نزعت الخيام من مضاربها وها هى ذى قافلة البشرية تستأنف رحلتها » .

ولكن هذا الحلم — حلم الإنسانية تستأنف السير فى رحلتها الطويلة نحو حياة أطيب وأرضى — كان طيف كرى لم يلبث أن زال بعد قليل . فقد تضاءل واختلط فى أثناء الشهور التى انعقد فيها مؤتمر السلام ، ثم انقضى وتبدد عندما حلت أول أزمة اقتصادية بعد الحرب فى سنة ١٩٢٠ .

أعادت الأمم المنتصرة السيوف إلى أغمادها ، وكان الملال من الحرب قد ملك عليها نفوسها ، فكأنما اطرحت أمانيها التى كانت تحلق معها . وكان أحب شىء عندها أن تعود إلى الماضى السعيد « أيام زمان » ، ولم تفكر فى أن تتجه بنفوسها إلى استئناف السعى المتصل نحو العلا ، فكان قصارى فكرها أن تعود إلى حال مطمئنة من رخاء قرير لا كد فيه ولا سعى ، وما كان الناس يحبون أن يلتمسوا مفاتح الجنة بأيديهم فاستناموا إلى الراحة .

وتنحى من ميادين السياسة مثل لويد جورج ، ذلك المبتكر الدؤوب ، واستوى فى مكانه المستر بلدوين يرفل قرير العين فى حلل السلام والسلامة ،

وذهب مثل (وودرو ولسن) نبي العصر الجديد ، وجاء بعده (هاردنج) و (كولدج) يعيدان إلى الناس ما كان يعبد الآباء . وأصبح العالم لا ينشد سوى استقرار الأمور وسلوك السبيل المأمونة ، واتجهت الأنظار فى ذلك كله إلى ما كانت عليه الحال فى العهد السعيد قبل سنة ١٩١٤ .

كانت هذه حال الدول الثلاث الكبرى التى هيمنت على تدبير نظام العالم فى فرساى ، فقد لبثت ساكنة تنظر إلى الوراء مدة عشرين عاما لا تخف فى أثنائها إلى اقتحام التجديد .

وأما الدول الأخرى التى كان يطلق عليها لقب الدول « الساخطة » فقد كان لها شأن غير هذا . وأولى هذه الدول هى ألمانيا ، وهى الدولة الكبرى الوحيدة التى أصابتها الهزيمة ، وثانيتها هى روسيا السوفيتية ، وكانت تخوض غمار ثورة جائحة تعمل على قلب كل النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى قصد صلح فرساى أن يدعمها ويخلدها . وأما إيطاليا فقد اضطرت إلى الخروج على حلفائها لما أصابها من الخيبة فى حظها من غنيمة النصر . وأما اليابان فإن نجاحها فى نصف القرن السالف جعل فى سياستها لونا من الحذر والتحفظ ، ولكن غيرتها من بريطانيا وأمريكا وتخوفها منهما أن يبسطا سلطانهما على الباسفيك كانا يدفعانها دفعا إلى صفوف الساخطين .

فلم تكن دولة من هذه الدول لتنظر إلى الماضى نظرة الرضا ، على حين كانت الدول الراضية لا تفتأ تستلهم وحيها من فترة الزمان التى شهدت مجدها ونصرها . ولم يخطر ببال إحداها أن ظروف ذلك الماضى قد ذهبت منه وانقضت أيامها . وبقيت الدول الساخطة كأنها دول ثائرة على الماضى تنكره وتتحداه ، وتواجهه بمبادىء جديدة ومثل عليا مبتكرة ، تتوسل بذلك

كله إلى غاياتها. هذا هو الجو النفسانى الذى ساد العالم فى مدة الأعوام العشرين التى تخللت الحربين ؛ ونستطيع أن نلمح أثره فى الدول الراضية والدول الساخطة على السواء، فيما كان من اتجاهها جميعاً فى مسائل السياسة والاقتصاد والاستعداد الحربى . فأما الدول الراضية فقد كان ذلك الأثر ظاهراً أكمل الظهور فى عقلية قوادها الحربيين . كان جنود هذه الدول وبحارتها لا يزالون يتمسكون بالسنن المجيدة المتخلفة عن حروب القرن التاسع عشر . فلما وضعت الحرب أوزارها وانتهى أمرها إلى النصر كان قصارى الآمال أن تعاد عقارب الساعة إلى الوراء ، فإذا لم يمكن ذلك فلا أقل من أن يوقف سيرها إلى الأمام .

وكانت برامج الانجليز والأمريكيين من مستشاري الحرب فى مؤتمر الصلح فى سنة ١٩١٩ تشتمل على اقتراحين : أولهما إلغاء الغواصات والآخر حرمان ألمانيا من الطيران الحربى . وكأنهم كانوا يناجون أنفسهم قائلين : « لو أن هذين الابتكارين العظيمين فى فنون الحرب يزولان من الوجود لاستطعنا أن نعود إلى ما اعتدناه فى القرن التاسع عشر من أساليب الحرب المطمئنة » .

ولما عقد مؤتمر نزع السلاح اقترحت بريطانيا إلغاء كل مخترعات الحرب التى ابتكرت فى القرن العشرين كالغواصة والدبابة والغاز السام والضرب من الهواء . ولقد كان إيمان بريطانيا بسلاح الجو مترددا بطيئا ، يدل على ذلك أنها كانت فى وقت من الأوقات سابعة دول العالم فى ترتيب القوة فى سلاح الجو . ولقد كان سلاح الطيران البريطانى أحدث الأسلحة وأصغرها سنا ، وكانت معاملته تشبه معاملة صغرى البنات المحتقرة (سندريلا)

فى القصة الخرافية . فكان من المسلم به أن أسطول بريطانيا يجب أن يكون ثلاثة أضعاف أسطول ألمانيا فى القوة ، ولـكن لم يطمح احد إلى أكثر من أن تكون قوة الجو فيها مساوية لقوة ألمانيا. على أن هذا المقدار نفسه لم يتحقق ولم يقرب من التحقق . فكانت الآراء فى بريطانيا عند ذلك تشبه الآراء التى ترددت من قبل منذ عام ١٨٧١ ضد تقوية الجيش البرى ، فقد قال (كامبل بانرمان) فى ذلك الوقت فى بيانه : « إن البحر يهبنا الوقت » . وقد كانت هذه الحجة نفسها هى التى يحسبها الناس دامغة بعد زمان (بانرمان) بستين عاما . فقد زعموا أن « بريطانيا تسيطر على أمواج البحر » ، وما دامت كذلك فسلطانها آمن فى القرن العشرين كما كان آمنا فى القرن التاسع عشر . حقا لقد كانت عقلية بريطانيا بطيئة فى التحول والتكيف لإدراك ما لم يسبق لها به عهد . على أن الخطة الفرنسية كانت أكثر جمودا ، إذ قدمت فرنسا لمؤتمر الصلح فى عام ١٩١٩ مذكرتين مشهورتين تتناولان مسألة سلامتها : إحداهما (مذكرة فوش) فى يناير ، والأخرى (مذكرة تارديو فى ٢٦ فبراير) ، وكان حديث المذكرتين عن المواصلات لا يفتأ قائما على حسبان السكك الحديدية وسيلتها الكبرى . فلم يرد فى إحداهما ذكر للطيران ، ولم يتخلل الحربين فى فرنسا تدبير حربى كبير سوى بناء خط ماجينو ، وهو تدبير يرمى إلى تقييد الحرب وجعلها جامدة والاحتفاظ (بالحالة السابقة) كما يقولون . فكأن واضعى الخطط الحربيين فى انجلترا وفرنسا كانوا يحسبون أن حرب المستقبل لن تكون على الأكثر سوى حرب خنادق جامدة . ولم يكن لذلك من علة عندهم سوى أن هذه هى صفة الحرب الماضية .

وفى عام ١٩٢٨ تنبه إلى الحقيقة ناقد فرنسى ذكى نفذ ببصره إلى

المستقبل فقال : « إن كل الأمور تجرى على تقدير أن معاهدة فرساى التى حملت ألمانيا على تغيير خططها وتجديد نظمها الحربية سوف تبيح لنا أن نعود إلى ما كانت عليه الحال فى عام ١٩١٤ ثم نستقر عليها ونستسلم للسبات » .

أما الدول الصغرى من البلاد الراضية فلعله من العدل ألا نحكم على خطتها الحربية بمثل هذه الشدة ، لأنها كانت فى الحق مدفوعة إلى الاستنامة والمحافظة بدافع قلة مواردها . وكان لها عذر آخر وهو قلة نفوذ رأيها . فلم تدرك هولندة وبلجيكا مثلا أن الجيوش لا يقام لها وزن فى الحروب إذا هى حرمت من معونة قوة ذات بأس فى سلاح الطيران والفرق الآلية .

وأما بولونيا فقد جعلت معوّلها على الفرسان ، ورسمت سويسرة خططها فى الدفاع معتمدة على حرسها الذى يتنقل فوق الدراجات وهو حرس عرف منذ القدم بالشجاعة وإحكام الرماية ، وحسبت أن هذا وحده يغنى عنها إذا ما تأزمت الأزمات .

فمجمل القول أن الدول الراضية تأثرت فى رسم خططها بمزيج من آراء القرن التاسع عشر وتجارب الحرب العظمى (١٩١٤ — ١٩١٨) ، وأما القدرة على الابتكار والتجديد فقد انتقلت إلى الجانب المنافس لها . فقد كانت الطائرة ابتكارا فرنسيا ، وكانت الدبابة ابتكارا انجليزيا ، ولكن الجيش الألمانى هو الذى حسن هذين الابتكارين ونقح طرق استعمالها فى الحروب ، فى حين أن العقلين الفرنسى والإنجليزى لم يستطيعا التحلل من قيود الماضى وعاداته فجمدا فى موضعهما . وكان إنزال الجند بالمظلات وراء خطوط القتال من مبتكرات روسيا ، فتلقفته ألمانيا ودرسته وأكملته ، ولكن الدول الراضية لم تعره جانبا من عنايتها . فلسنا نغالى إذا نحن زعمنا أن ألمانيا قد أفادت

أعظم الخير من تدمير عدتها الحربية كلها فى عام ١٩١٩ .

فقد اضطرها هذا التدمير إلى أن تستحدث لها عدة أقوى ، وأن تتجه بفكرها إلى كل شأن من شؤون الاستعداد الحربى والتنظيم فتنشئه نشأة أخرى ، على حين بقيت بريطانيا وفرنسا موسدتين فى سنة من النوم على تراث الماضى . فلما عادت الحرب مرة أخرى كان فى استعداد ألمانيا ونشاطها ما أذهل عقول قادة الحرب فى بريطانيا وفرنسا ، حتى قالت جريدة التيمس : « إن الجيش الألمانى يجازف مجازفة مذمومة فى قواعد الحرب المقررة عند الفرنسيين والبريطانيين — ولا ندرى إن كان ذلك خطأ أو صوابا » . وقال رئيس وزراء فرنسا بعد ذلك بأيام : « الحق أن رأينا القديم فى تسيير الحرب قد اصطدم برأى جديد » . وإنه لمما يسترعى النظر أن السنة الأولى من الحرب لم تشهد جديدا إلا من جانب الألمان ، سواء كان ذلك فى مبتكرات القتال الكبرى أو فى رسم الخطط أو فى تنظيم حركة القتال فى الميادين . هذا إلى أن ألمانيا كانت هى صاحبة الهجوم فى كل مكان . فاذا نحن أردنا أن نجمل الأمر فى لغة الفن الحربى كان لنا أن نقول إن الآراء الثورية فى الحرب قد سارت إلى قتال الآراء التقليدية المحافظة .

ولم يكن ساسة الدول الراضية بأقل من قادة الحرب فى البر والبحر فى اتجاههم بالرأى إلى الماضى . وقد كتب أحد المستقلين من نقاد السياسة البريطانيين فى عام ١٩٣٤ فقال : « إن عجزنا الظاهر عن كل تجديد أو ابتكار ذى قيمة فى التفكير هو أشد ما يثير نفوسنا فى السياسة الحديثة » .

فالديمقراطية التى خاضت الأمم غمار الحرب لكى تجعلها آمنة من اعتداء الطغاة كانت لها فى أذهان الساسة صورة لا تختلف عن الصورة التى كانت عليها

فى القرن التاسع عشر . وقد كانت ديمقراطية القرن التاسع عشر ملائمة لظروف الحياة فى عصرها فنشأت ونمت وترعرعت فيه . ولكن عصرها مضى وانقضى ، ومع ذلك بقيت صورتها جامدة فى أذهان الساسة يعدونها من البديهيات التى لا تحتمل الجدال . فلما صارت إلى هذا الجمود أصبحت فكرة خامدة لا قوة فيها ، شأنها فى ذلك شأن كل المعانى التى تجمد وتعتبر من البديهيات التى لا تحتمل الجدال . ومنذ ذلك الحين خلت الديمقراطية من كل شىء سوى تراثها القديم ، ولم تستطع أن تتقدم إلى العالم الجديد بغير هذا التراث لتحل له مشكلاته ، حتى آل أمرها إلى أن صارت لا تزيد على نظام يكفل امتياز طائفة من الأغنياء وأصحاب الحظوة فى الحياة ، الذين يرفلون فى حلل النعمة يقلبون نظرهم فى الماضى والحاضر على سواء فى الرضا . ففى عام ١٩٣٩ كانت الحكومة الديمقراطية باقية فى عشر دول أو اثنتى عشرة دولة من هاتيك التى يبلغ فيها رزق الفرد أعلى قدر . وأما الدول الأخرى التى لم يكن لأهلها مثل هذا الحظ السعيد فلم يكن للديمقراطية فيها بقاء إلا قليلا .

ولم يحاول أحد قبل سنة ١٩٣٩ أن يؤول الحكم الديمقراطى تأويلا جديدا يلائم الحال الجديدة فى العالم بعد الحرب ، وما استطاع إلا قليل من الأمم الديمقراطية أن يدرك أن ذلك الحكم لن يصلح لأحوال العالم الجديد كما كان صالحاً لها قبل سنة ١٩١٤ .

حقا إن الآراء قد بدأت تتحرك فى سنة ١٩٣٣ فى الولايات المتحدة نحو صورة من الديمقراطية تختلف فى صميمها عما كان فى الأفهام فى سواها . ولكنها كانت تجاهد جهادا شديدا فى كفاح معارضة قوية . وأما فى أوربا

فان حركة مثل هذه لم يبد لها أثر ظاهر قبل اندلاع الحرب فى سنة ١٩٣٩ .

فنى ميدان السياسة وفى ميدان خطط الحروب كان من العسير أن يتصور الناس أن العالم قد طرأ عليه من التغيير ما قضى أتم القضاء على أحوال القرن التاسع عشر الذى مضت أيامه الذهبية الرخية الرضية وذهبت إلى غير رجعة .

كذلك اجتمعت فى يد الدول الساخطة أزمّة التجديد فى أمور السياسة ، وكان أول من تناول تلك الأزمة دولة روسيا السوفيتية . ثم سرت آراؤها منذ عام ١٩٢١ فى الدول واحدة بعد أخرى ، وكانت تجمع كلها على الثورة على معاهدة فرساي وانكار الديمقراطية والكفر بها . وكان بعضها لا يزال يداهنها باللفظ المعسول ، كما كانت تفعل روسيا إذ تزعم أنها تنوى إنشاء صورة جديدة منها أقرب إلى الكمال ، ولكن ذلك كان لفظا مجرداً . وقد لقى ذلك التجديد قبولا وتحبيذا ، ولكن قبول الناس للبلشفية والفاشية والاشتراكية الوطنية لم يكن ناشئا من فهم مبادئها الناقصة المطاطة التى قد يعتريها الاضطراب أحيانا ، بل كان ناشئا من أنها كانت تعد الناس شيئا جديدا ولا تدعوهم إلى عبادة صور سياسية قد عفى عليها الزوال وطواها الماضى فى طباقه .

ومجمل القول أن نظريات السياسة الجديدة أشبهت الخطط الحربية الجديدة فى أنها لم تجرب من قبل ، فكان فى العالم جانبان يقف أحدهما حيال الآخر وجها لوجه ، أحدهما عقلية ثائرة والآخر سياسة قانعة راضية مريضة بداء التعلق بالماضى .

وقد ظهر هذا التعارض فى علاقات الدول فيما بينها ، وكان فى ميدان السياسة الدولية أكثر وضوحا وأحفل بما يسترعى الأنظار . فكانت هناك

مصالح الدول المحافظة الراضية التى تحب بقاء الأمور على عهدها القديم ، وكانت هناك مصالح الدول الثائرة التى كانت تبذل الجهد لإحداث الانقلاب فى أحوال ذلك العهد القديم . فتصادمت المصالح ، ولم تستطع عصبة الأمم أن تمنع هذا التصادم لأنها تغيرت بين عشية وضحاها ، وأدركها الجمود بعد أن كانت وليدة الحماسة الحارة للتقدم الإنسانى ، وبعد أن كان المأمول أن تكون أداة لتحقيق ذلك التقدم . فلم تلبث العصبة أن صارت آلة للدول الراضية تستعين بها على تحقيق أغراضها . وكان الهم الأول للدول الراضية أن تحافظ على السلام ، فاستخدمت خوف الناس من اندلاع نار الحرب لتحملهم على قبول سياستها . ألقى المسيو بريان خطابا فى الجمعية العامة لعصبة الأمم وهى فى قمة مجدها قال فيه : « يجب علينا ألا نسمى إلى شىء سعينا إلى تحقيق السلام مهما كانت الظروف والأحوال ومهما كانت وجاهة آراء الأفراد . يجب أن يكون السلام شاملا وأن يكون السلام أول مانضعه نصب أعيننا . فإذا ماعرض لنا رأى يرمى إلى تحقيق العدالة ورأينا فيه تهديدا للسلام ... فإنى أول من يدعو أصحاب هذا الرأى إلى الصمت وإلى أن يتخلوا عنه مراعاة لمصلحة السلام العليا » .

فكان الرأى السائد فى العصبة هو أن يباح بقاء الظلم فى سبيل الاحتفاظ بالنظام القائم حتى لا يمس حق من حقوقه المقدسة .

وقال أحد أنصار العصبة من الإنجليز : « إن أول أغراض العصبة هو حماية أفرادها ، فإن المحافظة على النفس أول قوانين الحياة فى كل نظام » .

فكانت سلامة الدول الراضية بمثابة نير وضع على رقبة العصبة فأثقلها وخنقها ومنع عنها أنفاس الحياة ، وأصبحت (جنيف) موطن المحافظة

والرجعية . فإذا كان مترنخ زعيم ساسة القرن التاسع عشر قد جعل شعاره « احكم ولا تغير شيئا » فان عصبة الأمم لم تغير شيئا ولكنها أخفقت فى أن تحكم .

وعلى ذلك أصبحت الدول الساخطة هى منبع كل تغيير وتجديد فى السياسة الدولية . ومن ثم حدث التصادم بينها وبين مصالح الذين يريدون الاحتفاظ بالأمور على عهدها القديم . حقا إن التغيير الذى أرادته الدول الساخطة لم يكن كله يتجه نحو الخير ، بل كان بعضه إنما يقصد الهدم والتدمير . إلا أن الدول الراضية تركت ميدان التجديد لهذه الدول الثائرة ، لأنها قصرت فى أن تجدد شيئا أو أن تعترف بضرورة التجديد . ولم تلبث عصبة الأمم أن فقدت لونها الأول الذى خلعته عليها الآمال العريضة والأمانى المثلية التى خلقتها فى مبدأ الأمر .

أما ميدان الاقتصاد فقد كان له شأن آخر لأن خطة الرضا بالقديم والجمود عن التجديد لم يتح لها فيه البقاء أمداً طويلا ؛ ذلك بأن إفلاس خطة المحافظة على النظام القديم فى السياسة لم يبد للعيان إلا بعد عشرين سنة أو ثلاثين ، وافلاس الخطط الحربية القديمة فى الدول الراضية لم يبد إلا فى حرب سنة ١٩٤٠ ، وأما إفلاس الخطط الاقتصادية فإنه لم يلبث أن ظهر ومثل للأعين بعد قليل . ففى عام ١٩٢٠ حدثت أول أزمة اقتصادية ثارت النفوس لها واضطربت لها الدول ولم يمنع ظهورها أن الدول المنصورة كانت فى عنفوان قوتها وسطوتها .

قال أحد المندوبين الفرنسيين فى عصبة الأمم سنة ١٩٢٤ يحذر سامعيه :

« إننا إذا كنا نريد أن نركن إلى السلام الذى أقمنا دعائمه ونطمئن إليه فلا مفر لنا من أن نجعل العصبة تقبل على الشئون الاقتصادية فتنظمها . فلا مفر للعصبة مثلا من أن تنظم توزيع الخامات وتحديد الأسواق للدول ، وتنظر فى مسائل الهجرة من البلاد المختلفة أو إليها . لامفر للعصبة من أن تـكل ذلك كله إلى لجانها المالية والاقتصادية لبحثها ثم تنظر فيها فى اجتماعاتها العامة . فإذا هى لم تفعل ذلك وتركت هذه الأمور بغير أن تجد لها حلولاً فلا ينبغى أن نخدع أنفسنا عن نتائج هذا ؛ فان تلك المسائل سوف تـكون سببا فى اضطراب داخلى فى بلادنا ، وسوف يؤدى هذا الاضطراب إلى انهيار كل الصرح الذى أقمناه » .

فإذا كان من السهل على أصحاب الحرب والسياسة أن يخادعوا أنفسهم بأن يحجبوا عيونهم عن النظر إلى مادونهم فان خداع الأنفس لم يكن ليجدى شيئاً فى عالم الاقتصاد ، فالجمود فى الاقتصاد لا يغنى شيئا . على أنه لم يكن فى الحيـاة الاقتصادية نظام قديم يمكن الاحتفاظ به ، ولذا كانت المعضلة الاقتصادية تتطلب علاجا لا مفر منه . فما ذلك العلاج الذى وصف لها ؟

لقد كان العلاج الذى وصف لها دليلا أوضح دليل على نظرة الدول الراضية إلى الوراء . انها لم تـكن تؤمن بالتقدم ، فاذا هى وجدت أن المحافظة على القديم لم تؤد إلى الرخاء الاقتصادى كانت وسيلتها فى التجديد والتغيير أن تتجه فى سيرها إلى الوراء . فالرجعية كانت فى نظرها هى البـديل الأوحد من الجمود .

لم يحاول رجل الاقتصاد أن ينطلق إلى الأمام فى ارتياد السبل المجهولة ، والتوقل صعدا إلى القمم التى لم تطأها الأقدام من قبل ، بل تراجع القهقرى

وعدل عما كان قد اختطه ، ومحا ما كان قد رسمه منذ عام ١٩١٤ ، وحسب أن العودة إلى الماضى معناها العودة إلى الرخاء الطبيعى .

قال أحد النقاد فى سنة ١٩٢٤ : « إن اقليم صناعة القطن الانجليزى (لنكشير) عظيم الأمل فى النجاح إذا عادت فيه الأحوال إلى مجاريها » . وقال معلق آخر على أحوال ذلك الاقليم : « إنه ينتظر فى قلق عودة الأمور إلى مجاريها » وخيل لنفسه أن المجارى الطبيعية للأمور إنما هى الأحوال التى كانت قائمة فى سنة ١٩١٣ . .

وهكذا كانت الخطوات التى قصد بها الاتجاه نحو الإصلاح والتقدم تنتهى بالسير بعد حين إلى رجعية محضة . (فمشروع دوز) مثلا كان يظن فيه الخير وكان يرجى منه أن يضع خطة باهرة لحل مشكلة التعويضات الألمانية ، ولكنه لم يكن فى الحقيقة سوى محاولة للعودة إلى ما كانت عليه الحال فى القرن التاسع عشر ، إذ كانت الرأسمالية الدولية تمرح فى العالم وتطغى مطلقة العنان . ولم يكن بين الحالين سوى فارق واحد وهو أن المشروع كان يجعل مقر الرأسمالية فى (نيويورك) بعد أن كان من قبل فى (لندن) .

فلما كان عام ١٩٢٩ أحس أرباب المال فى أمريكا أن العبء ثقيل وأنهم ينوءون به ، فلم يبق للعالم مفر من العاصفة الجائحة ، عاصفة الثورة الاقتصادية .

على أن مرض التطلع إلى الماضى بقى مع ذلك كله مقيما ، وانه لمن العجيب أن يتأمل الإنسان فى المصطلحات الاقتصادية الشائعة فى ذلك العصر ، أى فى الفترة بين الحربين ، فيجدها جميعا تبدأ بحرف يتضمن معنى (العودة) .

وكانت الآراء فى عالم الاقتصاد تجمع على أن كل اتجاه جديد فى السياسة الاقتصادية منذ سنة ١٩١٤ انما هو اتجاه ضال والواجب يقتضى العدول عنه .

وقد عبر عن هذا الاجماع خبراء الاقتصاد الذين اجتمعوا فى مؤتمرى سنة ١٩٢٧ وسنة ١٩٣٣ . ولسنا نزعم هنا أن هذا الرأى قد اتفق عليه كل أرباب الاقتصاد فى الدول الراضية ، ولا أن نقول إنهم آمنوا جميعا بما أوحى اليهم مستشاروهم من العودة إلى عقائد القرن التاسع عشر ، فإن الحكومات كلها إن كانت إلى عام ١٩٣١ تسلم بحجة أصحاب المبادىء القديمة فى الاقتصاد ، فإنها كانت لا تزيد فى التسليم بذلك على اللفظ الأجوف ، وأما فى العمل فقد كانت تشذ عن تلك المبادىء فى كثير من الأحيان .

وأما بعد سنة ١٩٣١ فان التسليم بحجة أصحاب تلك المبادىء القديمة كان أخفت صوتا وأكثر ترددا واضطرت الحكومات إلى الاندفاع فى سبيل العاصفة الاقتصادية واقتحام سبل جديدة لم يكن لها عهد بها من قبل . ولكن هذا الاندفاع كان يتجه بها خبط عشواء ويدفعها كرها إلى حيث لا تعرف كلما دعت إلى ذلك الظروف . فكانت تخالف النظريات القديمة المعقدة وهى لا تدرك السر الذى سبب فساد تلك النظريات القديمة . وكانت تتجه الى وجهتها الجديدة وإن كانت لا تعرف حقيقة ما تتجه اليه فى النظم الجديدة .

وكان الساسة الذين يناصرون تلك البدع الاقتصادية انما يقفون موقف المدافع ولا يجرؤون على الجهر بآرائهم والدعاية لها . بل إنهم كانوا يعتذرون عن سلوك تلك السبيل الجديدة بأنهم اضطروا إلى سلوكها اضطرارا ، ويقولون انها ضرورة وقتية مكروهة ، ويعللون اضطرارهم اليها بأنهم لم يستطيعوا سواها لكى يقاوموا المنافسة المرذولة .

وكانوا يحاولون تهدئة النفوس بأن يقولوا إن تلك السياسة الجديدة سوف تؤدى إلى زيادة فى التجارة بين الدول وإن خيل إلى الناس أنها غير ذلك ، وإنها سوف تمهد السبيل بعد حين للعودة إلى المبادىء القويمة المعهودة .

فلم يكن لكل هذا التناقض وكل هذا الاضطراب فى التأويل إلا دلالة واحدة ، وهى أن الساسة الذين كانوا يناصرون هذه الخطط الجديدة لم يدركوا شيئاً من حقيقتها ، ولم يكن لهم إيمان بها ، وأن الزمام قد تفلت من أيديهم ، فانساقوا فى سبيل ضرورات لا قبل لهم بها مترددين دهشين يحاولون التماس الأعذار لأنفسهم عما يقارفون .

فى هذه الظروف لم يجد الابتكار أرضا خصبة يزدهر فيها إلا فى الدول الساخطة ، فكل ما حدث من التجديد الذى غيّر وجه عالم الاقتصاد فى فترة ما بين الحربين ، سواء أكان تجديدا فى سبيل الخير أم كان بدعة فى سبيل الشر ، فإن ذلك كله نما وترعرع وآتى أكله فى الدول الثائرة التى هبت لتتحدى النظم القائمة .

حقا لقد نشأت فكرة « تنظيم الاقتصاد » — أو بقول آخر تنظيم الدولة للحياة الاقتصادية تنظيما يكفل سد حاجات المجتمع كله — نشأت هذه الفكرة فى مبدأ أمرها فى جل البلاد الكبرى التى اشتركت فى الحرب ما بين سنتى ١٩١٤ — ١٩١٨ ، ولكن الأمر لم يلبث بعد تلك الحرب أن تحول فى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة وفرنسا ، فإنها سارعت إلى اطراح الفكرة لكى تعود إلى ما اعتادته من نظامها قبل الحرب ، وهو إباحة الأمور تجرى فى مجراها . وأما روسيا فقد رأت أن تنظيم الاقتصاد

هو الرأى الحديث الذى ينبغى له أن يحل محل الإباحة التى كانت سائدة فى القرن التاسع عشر ، وما لبثت إيطاليا الفاشية وألمانيا النازية أن سارتا فى آثارها . فلما ملكت هذه الدول أزمة التجديد فى يمينها اضطرت الدول الأخرى المحافظة إلى أن تنهج منهجها فى تردد وبطء .

وقد ابتكرت روسيا فكرة أخرى ، وهى أن تراقب الدولة تجارتها الخارجية وتهيمن عليها وتجعلها سلاحا سياسيا فى نضالها . فلحقت بها ألمانيا فى خطتها ونقحت منها حتى هذبتها وأكملتها . فلما كان عام ١٩٣٨ — ٣٩ لم تجد بريطانيا العظمى بدا من أن تسير بخطوات مترددة فى ذلك الاتجاه عينه عند ما اضطرتها إلى ذلك معاناة الشدة العظمى مع ألمانيا .

وقد درست الدول الساخطة مسائل النقد الفنية ورقابة التبادل النقدى مع البلاد الأخرى فأحكمت دراستها ، على حين كانت هذه المسائل لا ينظر اليها فى بريطانيا وأمريكا إلا بعين الهلع والازدراء . فالحاجة كما قيل أم الاختراع ، والدول التى أحست وخز الحاجة هبت إلى ملافاتها ، فكان لها بذلك فضل السبق إلى التجديد وشحذ الهمم للاقدام ، وكان لها بذلك ميزة أى ميزة على الأمم الأخرى .

ولقد أزالت روسيا السوفيتية وألمانيا النازية (داء البطالة) من بلادها ، فكان رد الدول الراضية على ذلك أن سخرت وقالت إن هاتين الدولتين إنما فعلتا ذلك تعسفا وبذلتا فيه من التضحيات مالا ترضاه هى لنفسها . ولكن هذا الرد لم يكن مقنعا لأن الدول الراضية لم تستطع أن تجد علاجا للبطالة بين رعاياها حتى صارت البطالة مشكلة لم يستطع أحد إنكار خطورتها . فاذا كانت شبيبة كثير من البلاد الأوربية قد سرى اليها الاعتقاد بأن مفتاح

المستقبل أصبح فى عين روسيا أو ألمانيا ، فما ذلك إلا لأن هاتين الدولتين أقامتا نظما اقتصادية راسية على مبادىء جديدة . فكان الأمل فى المستقبل إنما يُشام من قبلهما ، على حين أن قادة السياسة والفكر فى البلاد الراضية لم يلح منهم مايبشر بحل المشاكل الاقتصادية ، بل قنعوا بالتلفت إلى الماضى الذى ظهر إفلاسه ظهورا بينا .

وجملة القول أن أكبر ضربة نزلت بالدول الراضية بأوربا هى هذه : أنها تركت أزمة التجديد لخصومها من الدول الساخطة فى كل ميادين الاقتصاد ما كان منها نظريا وما كان عمليا .

وأما الولايات المتحدة فانها لم تدب الى الحركة نحو التجديد فى الاقتصاد والسياسة والتوجيه إلا بعد سنة ١٩٣٣ وكانت فى حركتها مترددة لا تزال تتعلق بالمثل البالية القديمة .

هذه كلها مقدمة مجملة حاولنا بها الإحاطة بالمسائل العامة فى الشئون الحربية والسياسية والاقتصادية . فاذا نحن نظرنا على ضوئها إلى مدة السنوات العشرين الماضية وما كان ينطوى فيها من عوامل نفسية أمكننا أن ندرك أن الدول الراضية كانت عاجزة يقعد بها عن التقدم عيبان فى نظرها الى الأمور وهما عيبان يلازمان كل الأمم الغنية التى تملك ما يرضيها .

وأول هذين العيبين هو أن تلك الأمم كانت تميل أبداً إلى تنزيه العصور التى صعد فيها نجمها إلى السمت فلا تزال تحن اليها وتحسب أن خيرها الأسمى متوقف على استمرار أحوال تلك العصور .

وأما العيب الثانى فهو أن الدول الراضية كانت تصرف كل همها إلى سلامتها ، فلم تكن تأبه إلى ما يلزم لها من الإصلاح ولا التجديد والتقدم ؛ وقد شهد

(٢)

بهذا (جون ستيوارت مل) منذ ثمانين عاما إذ قال : « إنه لمن المؤكد الذى لا يرقى اليه الشك ان الفضل فى التقدم الإنسانى كله راجع إلى جهود الساخطين من الناس» . وقد كان منذ حين طويل فى الدول الراضية طوائف كثيرة محظوظة ذات سلطان ونفوذ ، على حين كانت الطوائف الساخطة قليلة العدد ضئيلة السلطة . فكانت الطوائف المحظوظة كثيرة فى بريطانيا وأمريكا وسائر البلاد التى تتكلم الانجليزية ، وكانت كثرتها دعامة ثابتة استقر عليها نظام الحكم وتوطد ، ولكن كثرة الطوائف المحظوظة تنطوى على خطر شديد إذا ما اضطربت الأحوال وتحركت الفتن . ذلك بأن كثرة المحظوظين تمنع من إدراك الضرورات الحيوية الطارئة فى إبانها .

فأول واجب على الدول المنتصرة فى الحرب الحاضرة أن تتمثل معنى لا بد لها من التنبه اليه ، وهو ألا تنظر إلى الوراء فى التماس الرأى الذى تسير على هديه فى تنظيم الشؤن بعد الحرب . ولن يكون ذلك بالعسير عليها كما كان عسيرا فى عام ١٩١٩ ، لأننا اليوم قد زالت عن أعيننا الغشاوة التى كانت تغشاها ، غشاوة التعلق بالماضى الذى كنا نحسبه أبدا سعيدا . وإنه لمن بشائر الخير فى موقفنا الحاضر أن قد ذاعت بين الناس ولا سيما بين الجيل الجديد عقيدة تغلغلت فى أعماق نفوسهم توحى اليهم أن العالم كان فى السنوات العشر الماضية عالما فاسدا مخبولا وأن كل ما كان فيه جدير بأن يستأصل ثم يزرع زرعا جديدا . ففى الجو كله تيار من الثورة ، وإن كان الأمل لا يزال يعتريه القلق من بعض أمور . ومن ذلك أن الساسة الذين يجمعون فى يمينهم أزمة الأمور فى بريطانيا هم طائفة من الشيوخ أو الذين علت بهم السن . ولعمرى إن أكثر الذين يتجاوزون الستين أحرياء بأن يحنوا إلى الماضى أكثر من تطلعهم إلى

المستقبل . ولن يتاح للجيل الناشىء أن يبلغ ما يشتهيه من الأمانى إذا هو ظل معتمدا كل الاعتماد على قيادة زعمائه الشيوخ كما يفعل اليوم . لقد كان أكبر السبب فى هزيمة فرنسا وانجلترا فى عام ١٩٤٠ أنهما اعدتا لتلك الحرب عدة الحرب السابقة . فهل نبيح لأنفسنا أن يقال عنا فيما بعد إننا قد أخفقنا فى تدبير السلام لأننا أعددنا أنفسنا لمثل السلام السابق ؟

وهناك معنى ثان لابد للدول المنتصرة أن تتمثله وتتنبه له ، فهو لا يقل فى خطورته عن المعنى الذى بيناه . وهو أجدر أن نتعمد ذكره لأنه وشيك إلى النسيان . ذلك أنه من أضر الأشياء وأشدها خطرا أن نغالى فى الاهتمام من أجل السلام . فالاهتمام من أجل السلام هو أشد المزالق خطرا على الأمم الراضية . قال أحد كبار رجال العلم : « لقد كانت الطبقة الوسطى الموسرة التى تحكم الشعوب فى القرن التاسع عشر تبالغ فى إيثار السلامة . وكان توجسها من المستقبل ناشئا من أنها قد اختلط عليها الأمر فى التفرقة بين السلام وبين المدنية . ألا إن المستقبل القريب يحمل لنا فى طياته من السلامة والاستقرار أقل مما كان الماضى يحمله فى طيه ، ومهما يكن من الأمر فان أعظم العصور كانت عصور قلق قليلة الاستقرار » .

إن التماس السلام يؤدى بنا حتما إلى التقهقر ، وكل من ينظر فى تاريخ عصبة الأمم يعلم علم اليقين أن لفظ السلامة كان له أسوأ الأثر فى عرقلة كل حركة تتجه إلى الإصلاح . وإنه لمما يدهش الإنسان ويملأ قلبه خشية أن يسمع رجلا من كبار رجال الأعمال الأمريكيين وهو رئيس الغرفة التجارية الدولية إذ يقول : « إن أعظم ما تقر له الأعين فى الحياة هو السلام » فلئن صح هذا فعلى المدنية العفاء .

ليس السلام والسلامة جديرين بأن يكونا هدفا فى سياسة . قال الأستاذ فيشر : « السلامة الشخصية تشبه السعادة فى أننا لا نستطيع أن نبلغ أيهما بالبحث قصدا ، فإذا كنا نعيش تحت ظل نظام اقتصادى يتجه قدما إلى الاصلاح والتجديد فقد نعثر عليهما عفواً ونحن نبحث عن شيء آخر غيرهما» وليس السلام بين الدول إلا مثل السلامة الشخصية فى أنه لا يكون نتيجة البحث قصدا . فلن نستطيع أن نبلغه بعقد الاتفاق وكتابة العهود نبرأ فيها من الحروب . إن الحروب لا تمنع بهذه الوسائل كما أن الثورات لا تستأصل بنصوص القوانين . فالعصر الذى يجعل قصده السلام والسلامة جدير بأن يخيب فى قصـده . فإن الاستقرار فى الحياة أشبه شيء باستقرار (النحلة الدوارة) أو الدراجة . فإذا استطاع المنتصرون فى هـذه الحرب أن يهيئوا للعالم نظاما يوفرون فيـه للمجتمع الإنسانى أسباب التفتح والنمو والتقدم فى نظام متسق مشى السلام والسلامة فى ركابهم طوعا . ولـكن عليهم أن يعرفوا حقيقة تبدو فى ظاهرها متناقضة ، وهى أن شرط السلام هو التقدم المتواصل . فعلينا أن نلتمس الحلول للمسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية بعد هذه الحرب وقلوبنا ممتلئة يقينا بأن الخير كامن فى التغيير والتجديد لا فى إقرار القديم والثبات عليه .

ولنا بعد هذا نصيحة أخرى ، فقد بينا فيما سلف كيف باخت الآراء المثلية عقب الحرب الماضية ، وكيف تحولت شيئا فشيئا حتى آل أمرها إلى الخمول والرضا بالقديم . فان الناس قد سئموا الحرب وكان هذا أمراً طبيعيا لا غبار عليه ، وعاود الناس ميل إلى الحياة الراتبة والاستقرار ، فـكان هذان العاملان سببين حولا الناس عن رغبتهم فى بذل الجهود فى بناء عالم

جديد . وكان همهم الأول فى كل الأرض تسريح الجيوش ، فلم يخل من هذا الميل أحد حتى الحكومات المنتصرة ذاتها . وما كاد الساسة يبدأون معالجة الأمور فى باريس حتى وجدوا سلطانهم يتضاءل ويخبو . وإنه لما نخشاه أن السآمة من الحرب سوف تؤدى إلى مثل هذا المآل عقب هذه الحرب ؛ ولو وقع ذلك لكان له أسوأ الآثار ولماد بأفدح النكبات . قال المستر تشرشل فى عام ١٩١٩ : « إن ميزان الأمم الحقيقى مائل فيما تقوم به بعد أن ينهكها التعب » ولكن أكثر المعول فى الأمور كلها على الحكومات ، فهى التى تسير فى الطليعة وعليها أن تتجه بالشعوب ثابتة حازمة متحققة من أهدافها ، ولن تستطيع الحكومات أن تسير فى الطليعة مهتدية هادية إلا إذا هى درست سياستها وبحثتها وصورت خططها متحرية مفصلة قبل أن تخطو خطوتها .

هذا واحد من ردود متشابهة كثيرة نتجه به إلى من يزعمون أن تدبير الأمور يصح أن يرجأ حتى تضع الحرب أوزارها وأن الأوان لم يحن بعد لبحث هذه المشاكل مادامت رحى الحرب دائرة .

الفصل الأول

الحرب والثورة

نبدأ هذا البحث فى المشاكل التى نشأت من هذه الحرب بتقرير حقيقة أولية ، وهى أن النضال الحالى إنما هو حادث من حوادث ثورة شاملة .

قال مؤرخ معاصر : « إن كل اضطراب وقع فى تاريخ العالم عامة وفى تاريخ أوربا الحديثة خاصة ، كان يقع فى صورة تجمع بين الحرب والثورة »

وهذا واضح جلى فى الحروب العامة التى تمتد ميادينها إلى العالم كله وتعم بلاده جميعا بآثارها .

وأما الحروب الصغرى التى تقع فى دوائر محصورة مثل حرب القرم وحرب البوير والحرب الفرنسية البروسية فليست لها صفة الثورة التى تميز الحروب الكبرى مثل حروب نابليون ، ومثل هذه الحروب الطاحنة التى توالت على العالم فى سنة ١٩١٤ ثم فى سنة ١٩٣٩ . فهذه الحروب الكبرى تحطم وتجتاح فى سبيلها كل الدعائم الواهية التى يقوم عليها المجتمع القديم ، وتهدم النظام السياسى العتيق لكى تقيم فى مكانهما أساسا جديدا للمجتمع والحكم .

وبعد ذلك تنبت ناشئة جديدة من الأفكار والميول كانت بذورها من قبل دفينة كامنة فلا تلبث أن تعجل إلى الازدهار والنضج ، تغذوها تلك الحروب وتبعث الحياة فيها . فالحروب تفتح ميادين جديدة فى الحياة لأنها تلجئ الإنسان إلى حاجات لم يكن من قبل يحسها ، وتدفعه إلى عقائد لم يكن

من قبل يؤمن بها ؛ وهذه الحاجات وهذه العقائد تعمل على توجيه المجتمع إلى نظم مستحدثة تصلح للجيل الجديد . قال أحد الكتاب : « النظم الاجتماعية صور تحدثها تجارب الحروب ، وهى الرباط الذى يصل بين حركة الأمة فى حربها وبين عودتها إلى الاستقرار والإنشاء فى سلمها . . . . فالحروب لم تكن قط نهاية ينتهى إليها الأمد ، بل كانت أبداً مطلع فجر جديد فى نظام المجتمع » . هذا ما يمكن أن نجده من حجة لتبرير قول القائل القديم : « إن الحرب أم للاحداث » .

ولكن الإنصاف يقتضى منا على هذا القول زيادة . فالحروب وليدة للثورة كما أنها أم لها . فكما أنها تحدث الثورة بأنها تجر النظم الجديدة فى أذيالها ، نجد أنها تنشأ إذا ما فسدت أمور الحياة وآلت إلى حال تدعو إلى الثورة . ثم هى فى كل الأحوال تسرع بالثورة وتستعجل وقوعها . فهى حلقة من سلسلة ثورية ، ولا يمكن أن ننزعها من تلك السلسلة فنزعم أنها مجرد سبب أو مجرد نتيجة .

وقد ظهر للناس ظهورا بينا أن هذه الحرب القائمة إنما هى فى جوهرها ثورة . فقد كانت حرب سنة ١٩١٤ فى أول أمرها تبدو كأنها حرب قومية ، وكانت دعوة العصبية القومية تتخذ فيها سلاحا لإثارة حماسة الناس فى كل أمة . فلما كان عام ١٩١٨ أخذت الحكومة الانجليزية تسل سلاحا جديدا فى دعايتها أرادت به أن تثير الألمان بعضهم على بعض ، ذلك هو سلاح المبادىء التى ينقسم فيها الناس شيعا وأحزابا فتتفرق عليها كلمتهم ويتبدد شمل وحدتهم الوطنية ، ولكن الأثر الحقيقى لهذه الدعاية لم يكن فى القوة التى زعموها له ، لأن النجاح الذى قدر لتلك الدعاية إنما كان ناشئا من أنها استعملت فى

حرب قوم قد أنهكتهم الحرب وضعضعتهم شدائدها وفعل بهم ضنكها الأفاعيل ، ثم بدا لهم بعد ذلك كله شبح الهزيمة يهددهم بالويلات . ولكن بعض الناس انخدعوا عن ذلك وحسبوا أن هذه الوسيلة الجديدة فى الحرب هى التى أدت إلى كارثة ألمانيا ، وكان هتلر من بين هؤلاء . فانهم أدركوا قيمة مثل هذه الدعاية منذ رأوها وعرفوا أنها وسيلة مجدية من وسائل الثورة . فسارعوا فى هذه الحرب إلى الدعاية يرمون بها إلى إثارة الشحناء والعداوة بين الشعوب وبين حكامهم ، فسمّوا الحكام « طغمة الحكم » ونعتوهم بأنهم « اليهود » وما إلى ذلك من الشتائم . وأما بريطانيا فقد حرصت فى دعايتها على أن تفرق بين النازية وبين ألمانيا ، فجعلت الأولى وحدها هدف عداوتها والتشهير فى دعايتها .

وقد هاجر من ألمانيا مئات الألوف من أهلها هربا من اضطهاد مواطنيهم وظلمهم ، فكان هذا عاملا جديدا جعل من المتعذر أن تكون النظرة إلى الألمان واحدة كشعب واحد متماسك فى كتلة يمكن أن يوصف بوصف واحد من الخير أو الشر . وكان وجود عدد كبير من الألمان فى بريطانيا نفسها سببا فى ضرورة التفرقة بين ألمانيا الشريرة وألمانيا الطيبة . فانصرفت الدعاية إلى أن الحرب إنما تتجه إلى القضاء على النازية لا على ألمانيا . فبينما كان الرأى العام فى الحرب الماضية ثائرا يطالب حكامه بالقضاء على ألمانيا « ودفن الربطة بكل ما فيها » إذا به فى الحرب الحاضرة يثور غاضبا كلما سمع عن حدوث أمر يستدل منه على نية القضاء على الربطة بكل ما فيها ، فالذين يدأبون على إثارة العصبية القومية إنما هم بقية من بقايا الحرب الماضية لم يستطيعوا أن يدركوا ما حدث من تغير فى الظروف . فالحرب القائمة

لا يمكن أن تفسر أسبابها على أنها دواع قومية ، ولا يمكن أن يقال إن الأمم تخوض غمارها من أجل غايات قومية . فليست هـذه الحرب من الحروب الصغرى التي تثور في مجال محصور من أجل نزاع على إقليم من الأقاليم ، بل هي حرب كبرى قد تغلغلت آثارها إلى أعمق أسس المدنية الحاضرة . .

الثورة والرجعية

هذه الحروب الكبرى كما قدمنا حلقة من سلسلة ثورية ترجع أسبابها الحقيقية إلى أصول تختلف اختلافا كبيراً عن الأسباب التي أدت في الظاهر إلى اندلاع لهيبها ، وعلى ذلك فمن السهل أن ندرك أن الغايات التي تنتهي اليها هذه الحروب تختلف في حقيقتها اختلافا عظيما عن الغايات التي يعلنها المتحاربون أو يرسمونها بعقولهم .

وتزداد الشقة اتساعاً في هذا الاختلاف بين الظاهر والحقيقة إذا كانت الغايات المرسومة من نوع سلبي ، كأن يقال مثـلا إن الغاية هي « منع طغيان دولة من الدول على أوربا » أو كأن يقال إن الغاية هي « القضاء على النزعة الحربية الألمـانية » أو « القضـاء على الهتلرية » . فليس من طبع الثورات أن تكون غاياتها سلبية تقتصر على الهدم . وهذه الغايات السلبية لا فائدة فيها ولا تعقب إلا خداعاً . فالغايات الحقيقية إنما تدرك عفواً بغير قصد ، ندركها إذا نحن اتجهنا إلى قصد إيجـابي . ومثلها في ذلك مثـل السلامة التي سبق لنا التحدث عنها . والطريق إلى إدراكها إنما هو أن نبلغها عفواً إذا نحن قصدنا إلى بناء النظام الجديد سلميا . لقد خفيت هذه الحقيقة عن الأنظار في بريطانيا لأن الناس هناك لا يزالون ينخدعون بفكرة قديمة

خلفتها عصبة الأمم ، وتلك أن غاية الحرب التى يحارب الناس فى سبيلها إنما هى حماية النظم القائمة وحفظها من كل ما يدعو إلى قلقلتها . وقد دل التاريخ على أن الأمر الذى لم تستطع الحروب أن تؤدى اليه إنما هو إعادة الأحوال إلى مجراها القديم .

وليس من الحق فى شىء أن يزعم الزاعمون أن إعادة الأمور إلى مجراها القديم هى أول خطوة فى سبيل التجديد . بل إن الحق على نقيض هذا الزعم ، فإعادة الأمور إلى مجراها القديم إنما هو العائق الأكبر فى سبيل التجديد . فلن يستطيع عاقل مثلا أن يزعم أننا إذا شئنا إعادة بناء ما تهدم من العاصمة الانجليزية كان علينا أولاً أن نعيد ما تهدم من أبنيتها إلى ما كان عليه أولا . وليس الشأن فى بناء أوربا مخالفاً لهذا المثل الذى ضربناه . فلا يعقل أن تكون الخطوة الأولى فى بناء نظام جديد لأوربا هى إرجاع الحدود إلى ما كانت عليه ، وإعادة الدول إلى سابق عهدها فى عام ١٩٣٨ أو ١٩٣٩ . وإنه لمما يبشر بالخير أن الرأى العام فى بريطانيا قد بدأ يتنبه شيئاً بعد شىء إلى ضرورة تحديد غايات الحرب تحديداً إيجابياً يقصد إلى البناء . فنحن فى معمعة ثورة عظمى سواء أرضينا أم كرهنا . ولن يجدينا شيئاً أن نتجاهل حقيقتها أو نقف فى سبيلها . ليس يجدينا أن نلتمس عودة الأحوال إلى ماضيها فان ذلك لن يعقب إلا الكوارث والنكبات .

فنحن فى حاجة إلى خطة إيجابية فى التفكير تكون جامعة بين الثورة والإنشاء .

فى التاريخ دلالة واضحة على أن الحركات الكبرى إذا بدأت اتجهت بعد حين فى اتجاه مخالف لما قصدت اليه فى مبدئها ، ثم أحدثت آثاراً غير

الآثار التى كانت فى الظاهر تهدف نحوها . وقد عزا بعضهم ذلك إلى إله أسموه « الدهر » حينا وعزاه البعض الآخر إلى « قوة كامنــة » فى حوادث التاريخ . وليست هذه الآراء سوى تعبــير مجازى لا يفسر لنا شيئاً . وأحرى بنا أن نفسر الأمور بحقائقها ، فان القادة الذين يزعم النـــاس أنهم « يخلقون التاريخ » إنما يعالجون أمور البشر ، والبشر مادة يصعب تشكيلها . فهم مادة من الخلق تشتمل على إرادة ولا يتأتى للقادة تشكيلها إلا على صور محتومة تطيع ميولا مطبوعة كائنة فى الناس . والسياسى الذى لا يرضى أن يدرك أو لا يستطيع أن يدرك هذه الميول لن يقدر له إلا العقم والإخفاق . فقد يمكن توجيه هذه الميول إلى غايات إنشائية وقيادة زمامها ، ولــكن المستحيل هو ردها عن وجهتها وتكليفها العودة صعدا فى مجراها . فإذا شئنا أن نأخذ بزمام الثورة استطعنا التوجه بها ، ولــكننا لا نقدر على أخذ زمامها وتوجيهها إلا إذا أدركنا طباعها ووجهة اندفاعها .

وقد كان صلح سنة ١٩١٩ مثلا مأثورا لما ينتهى إليه أمر الساسة إذا هم أخفقوا فى إدراك حقيقة الحروب الكبرى وطبعها الثورى ، ولم يعملوا على الكشف عن العوامل الثورية التى أدت إلى قيامها . وإذا نحن أردنا أن نبحث تلك المشكلة ألفينا دوننا عقدا وتلافيف شتى ، ولــكنا نجد فيها دروسا وعبرا . كانت غاية تلك الحروب فى أول الأمر سلبية ، وهى مقاومة «الروح الحربى الألمانى» و «حماية الأمم الصغرى من الاعتداء» .

ولــكن مالبث العالم أن أدرك ضرورة القصد إلى غايات إيجابية أخرى . فكتب كاتب انجليزى معروف فى عام ١٩١٥ مقالا أورد فيه أقوالا لو قيلت بعد ذلك بربع قرن لــكانت أقوالا ساخرة صارمة . قال : « يجب أن نعمل على

تقطيع أوصال النمسا (دولة هابزبرج) إذا أردنا أن نعيد بناء أوربا ونمنع عودة مثل هذا النضال » . ثم نادى الرئيس ولسن بعد دخول الولايات المتحدة فى الحرب بضرورة تحرير الأمم الخاضعة لغيرها رافعا بذلك علم «تقرير المصير». ثم ارتفعت بعد ذلك صيحة أخرى تنادى بالحكم الديمقراطى وضرورة بسط سلطانه على كل أوربا . فكان ثم غايتان وهما الحكم الديمقراطى واحترام القومية ، أو هما بعبارة أخرى رعاية حقوق الإنسان وحقوق الأمم ، وهما غايتان إيجابيتان ثوريتان . وقد تحمس لهما الرأى العام حماسة لم يكن من الممكن إثارة مثلها بالغايات السلبية ، على أنهما كانتا تنطويان على عيب . فإنهما عينهما غايتا الثورة الفرنسية ، وكانتا فى أثناء القرن التاسع عشر كله تسيطران على المدنية الغربية وتحركان قلوب أصحابها ، ولهذا لم تكونا جديرتين بتحقيق آمال الثورة الجديدة التى كانت الحرب أول علاماتها الظاهرة . فكأن ولسن وسائر المتحمسين للديمقراطية والقومية لم يزيدوا على أن رددوا الأمثال الشائعة فى الأجيال البائدة . وهذا مثل يوضح لنا حقيقة قد تبدو للأعين متناقضة ، وهى أن قادة الفكر المثاليين فى الأمم الناطقة بالانجليزية لم يكونوا سوى دعاة للرجعية والجمود . ذلك بأنهم لم يرددوا إلا أنفاسا خائرة لثورة ماضية هزت العالم منذ قرن ونصف قرن ثم خمدت وانقضى عهدها . لم يرددوا سوى هذه الأنفاس الخافتة يريدون بها أن يقاوموا ثورة جديدة هزت العالم وبدأت تصدع النظم القائمة وتطفح من ثنايا صخورها ، وتقذف على العالم نظاما جديدا هو ما تمخضت عنه الثورة البلشفية فى روسيا فى سنة ١٩١٧ . وكان إخفاق معاهدة الصلح فى سنة ١٩١٩ ناشئا من عدم إدراك الساسة الذين رسموها لحقيقة الثورة التى كانوا يعيشون فى عصرها .

إننا إذا أرجعنا البصر كرة إلى الماضى لم يصعب علينا أن نرى الحقيقة الـكامنة التى كان لهـا الأثر الأعظم فى كارثة سـنة ١٩١٤ ألا وهى حدة التنافس الرأسمالى . فإذا كانت معاهدة سنة ١٩١٩ قد انتهت إلى زيادة عدد الأمم التى تتنافس تحت ستار مبادىء الثورة الفرنسية من الحرية ورعاية حرمة القومية ، فانها بذلك قد سلـكت أضيق المسالك التى كان لابد لها أن تؤدى إلى اشتداد الأزمات وعودة الـكوارث . والذى يحير ألباب الذين يبحثون فى حوادث الفترة بين الحربين هو أنهم يجدون أنفسهم حيال تناقض عجيب إذ يرون الدول المنتصرة قد خسرت السلم بعد أن كسبت الحرب . فى تلك الفترة فترة السنوات العشرين يجدون أمتين قد خرجتا من الحرب فى سنة ١٩١٨ بجناح مهيض وهزيمة ساحقة ، ثم إذا بهم يرونهما وقد استعادتا القوة ونهضتا نهضة رائعة تسيران فيها بخطى العماليق ، ثم ما لبثتا أن صارت إليهما أزمة الأمور فى كل أوربا ، على حين قبع المنتصرون فى ديارهم حيارى ينظرون . ولقد التمس هؤلاء الباحثون العلل والأسباب لذلك التناقض ، ولـكنهم لم يهتدوا إلى فهم صحيح يتغلغل إلى الحقيقة فى مكمنها . فقالوا حينا إن السبب راجع إلى انسلاخ الولايات المتحدة من الجماعة ونفض يدها من المعاهدة . وقالوا حينا إنه راجع إلى اختلاف الحلفاء فيما بينهم ، بل زعموا أن السبب يرجع إلى أن هتلر زعيم عصابة تفسد فى الأرض ، أو إلى أن بريطانيا العظمى تجردت من سلاحها وجعلت تداور وتتحاشى المصادمة . وقال البعض إن السبب راجع إلى المعاهدة نفسها فانها كانت شديدة الوطأة على المغلوبين صادرة عن بغية الانتقام ، وقال آخرون بل كانت المعاهدة هينة ولم تـكن على ما كان ينبغى لها من الشدة فى الجزاء . ولـكن ذلك كله لغو من

القول . فقد خسر المنتصرون السلم وكسبته ألمانيا المهزومة وروسيا السوفيتية المهيضة الجناح لسبب واحد ، وهو أن الدول المنتصرة استنامت إلى مبادئها القديمة فجعلت تنادى بهـا وتعمد أحيانا إلى اتباعها فى حياتها مع أنها قد أصبحت مبادىء بالية متحللة . وتلك المبادىء هى رعاية حقوق الشعوب وإطلاق الحرية لرؤوس الأموال فى تصرفها . على حين كانت الدول المهزمة تشد حيازيمها وتسبح على تيار الثورة الجديدة — ثورة القرن العشرين — سواء أكان ذلك عن قصد منها أم عن غير قصد منها ، فان الدولتين قد جاهدتا جهاداً عظيما فى بناء عالم جديد قائم على كتل كبرى من الأمم يجمعها مركز واحد يفكر لها ويختط لها الخطط ويهيمن على كل شئونها . وكان الروس فى أول الأمر يتطلعون إلى تحقيق نظام شامل يطوى العالم كله فى حدوده ، ولـكنهم ما عتموا أن قصروا جهدهم على بلاد الاتحاد السوفيتى وحدها . وأما الألمان فقد كانوا فى أول أمرهم حيارى قد اختلط عليهم الأمر وتقاذفتهم الظروف ، يقلبون وجوههم قبَل المشرق والمغرب . ولـكنهم على أية حال جعلوا قبلتهم أخيراً محدودة وهى (وسط أوربا) ثم مازالوا يزيدونها شيئا بعد شيء ويمدون دائرتها . فكان كل من هاتين الدولتين يسير على طريقته ، ولـكنهما كانتا تتفقان في شيء واحد ، وهو أنهما كانتا تنظران إلى أمام نحو أفق جديد لنظام مستحدث قائم على آراء طريفة ثورية ، سـواء أكان ذلك فى الميادين الاجتماعية أم الاقتصادية . وأما بريطانيا وفرنسا فان الأزمة قد تفلتت من أيديهما وقنعتا بالتراث العتيق المتخلف من القرن التاسع عشر ، لأنهما لم تدركا حقيقة القوى التى تسير أمور الانسان .

نابليون وهتلر

كانت حرب سنة ١٩٣٩ دورا ثانيا فى ثورة القرن العشرين . سقطت فرنسا صريعة فى الميدان ، ولا ينتظر لها فى المستقبل القريب أن تستعيد مكانتها كدولة عظمى بين الدول . وأما بريطانيا فقد أثارتها الحرب فدفعتها إلى شحذ همتها وشد متنها ، فوثبت وثبة عظيمة لتستعيد أزمة الأمر بعد أن فقدتها . ويمكن أن ندرك حقيقة الحال إذا نحن تفرسنا فى وجوه الشبه بين ما أحدثه نابوليون من الأثر وبين ما أحدثه هتلر ، فوجه الشبه بينهما قريب وإن كان فى الشكل والعرض . فان موقف هتلر من الحركة البلشفية قرين لموقف نابوليون من الثورة الفرنسية . فقد اتخذ نابوليون أهداف الثورة الفرنسية من الحرية والمساواة ستارا لأغراضه ، كما جعل هتلر أهداف الثورة البلشفية من مساواة فى الحياة ومساواة فى الحقوق الاقتصادية ستارا لأغراضه . وإن للتاريخ لحيلا عجيبة فى سيره ، إذ يبلغ أهدافه ملتويا فى مسالكه معقدا فى أساليبه . فلما وقف نابوليون فى أول أمره لثوار فرنسا يحصدهم بقذائفه فى ١٨ برومير رأى الناس أنه قد أتاهم رجل باقعة ينطلق على الثورة فيبدد شملها . ولما أحرق هتلر مجلس الريشتاغ فى أول أمره رأى الناس أنه قد أتاهم الرجل الذى ينطلق على الشيوعية فيمزق شملها ويمحقها .

وآمن كثير من الفرنسيين بنابوليون وناصروه على أنه سوف يعيد إليهم العهد القديم فى صورة جديدة تختلف عن صورته قليلا ، وكذلك هتلر فإنه زعم أنه صاحب ثورة جديدة جاء بها ليجاهد البلشفية . ونحسب أنه لا يزال من الناس من يرى هذا الرأى فى كثير من البلاد . وليس يعنينا أن نبحث عما إذا كانت هذه مقاصد الرجلين حقا أم لم تكن مقاصدهما ، فهذه مسألة تافهة

ولكن نابليون فى حروبه قضى حقا على كثير من الملوك وثل عروشهم ، وهو الذى أزال الدولة الرومانية المقدسة وعفى على آثار العهد العتيق للنظام الاقطاعى . فهو الذى أدى رسالة الثورة الفرنسية لأوربا كلها ونشر فيها آراءها ، وكذلك كان هتلر من البلشفية فهو الذى أتم ما بدأه ماركس ولنين من القضاء على نظام القرن التاسع عشر الرأسمالى .

فلا يجدر بنا أن نعجب أو أن نبتئس إذا نحن سمعنا هتلر ينادى بأنه يجاهد فى سبيل تحقيق نظام جديد كما ننادى نحن . فان القوى التى تحرك وتدفع إلى التغيير الشامل ماثلة فى كل مكان ، ونحن وعدونا نتحرك جميعا ونندفع فى سبيل هذه القوى نحو هذا التغيير الشامل ، سواء أعرفنا ذلك أم جهلناه . فلا خلاف بيننا جميعا فى الإيمان بضرورة خلق نظام جديد ، وإنما الخلاف بيننا على الصورة التى يكون عليها هذا النظام .

فهتلر يشبه نابليون فى أنه وليد ثورة وقد أفلح حيث خاب لنين فى نشر ألوية الثورة الجائحة فوق ربوع أوربا . وإذا نظرنا إليه من هذه الوجهة أمكننا أن نقول إن عمله يشبه عمل نابليون فى أنه أدى إلى نتائج لا يمكن الرجوع فيها . فاذا نحن استطعنا يوما أن نقضى على هتلر فلن تتاح لنا العودة أبدا إلى نظام القرن التاسع عشر الرأسمالى ، وهذا شبيه بما حدث بعد القضاء على نابليون إذ لم تتح لأوربا إعادة النظام الاقطاعى أبد الدهر .

وإنا لقائلون قولا عجبا يبدو عليه التناقض إذ نقول إن هزيمة نابليون هى التى حققت فوز مبادىء الثورة وليس انتصاره . فانه جاهد جهادا كبيرا أدى إلى نشرها فى الخافقين وإن كان ذلك عن غير عمد منه . ولو كان

القضاء أتاح لنابليون هزيمة بريطانيا وبلوغ كل أمانيه لما كان لمبادىء الثورة أمل فى أن تمكث فى الأرض وتثمر . فانتشار مبادىء الثورة الفرنسية لم يحدث إلا لأن نابليون قد هزم وقضى على سلطانه . وكذلك شأن هتلر ، فانه نجح كما نجح نابليون وكانت سبيله إلى النجاح هى سبيل القهر وطغيان القوة والظلم الشامل الذى لا يمكن أن يدوم . كل ما أتى به إنما هو الهدم . فهو ثورى بالمعنى السلبى ، ولا يمكن أن يتحقق النظام الجديد إلا إذ هزم هتلر وقضى عليه .

لم يكن نابليون نفسه صاحب الفضل فى بناء العالم فى القرن التاسع عشر ، ولكنهم ضحاياه الذين ذاقوا وبال مطامعه . وهتلر يشبه نابليون فى أنه حطم وكر النظام القديم ، وهو أمر كان لا بد منه إذا شئنا إقامة بناء جديد ، ولكن ذلك البناء لن تستطيعه إلا أيد غير يده ولن نبلغه إلا بوسائل غير وسائله .

الثورة التى نعيش فى عصرها

ما هى الحقيقة الجوهرية للثورة التى بدأت فى الحرب الماضية والتى كانت السر الدافع لكل الحركات السياسية فى مدة السنوات العشرين الماضية ؟ ما هى تلك الثورة التى استمرت حتى بلغت أشد دفعها فى هذه الحرب التى نخوض اليوم غمارها ؟ إننا إذا لم ندرك حقيقة القوى التى تحرك حياتنا لم تكن لنا قدرة على حل الأمور حلا سليما بعد أن تضع هذه الحرب أوزارها ، ولم نستطع أن نقر دعائم الحياة على قرار ثابت ، بل كنا أحرياء أن نعود بعد جهودنا كلها بالخيبة التى عدنا بها فى عام ١٩١٩ . لقد آن لنا

أن نجتهد فى تحليل الثورة التى نعيش فى عصرها لنعرف كنهها . هى ثورة تريد القضاء على المبادىء الثلاثة التى كانت دعائم القرن التاسع عشر ، ألا وهى الديمقراطية وحق الأمم فى تقرير مصيرها وعدم التدخل فى شئون الاقتصاد .

أما الثورة على الديمقراطية فقد بدأ بها (ماركس) إذ دعا دعوته فى عام ١٨٤٨ . ولكن تلك الدعوة بقيت سبعين عاما دفينة تحت السطح لا يبدو لها أثر ظاهر فى شئون الحياة الانسانية ، ولم يفطن أحد إلى بقائها حية ، حتى إن القرن التاسع عشر أشرف على نهايته والناس إلا قليلا منهم لا يرون فى الديمقراطية إلا خيرا . فكان من المسلم به أن الديمقراطية المعروفة فى بلاد الغرب والدول الناطقة بالانجليزية هى أصلح نظام عرف فى الحكم . وكانوا إذا رأوا أمة لا تسير فى حكمها على النظام الديمقراطى قالوا إنها أمة لم تنضج بعد فهى لا تصلح للديمقراطية ، أوقالوا إنها أمة طحنها العسف أوأهلكها الفساد فهى لا تستطيع أن تكون جديرة بالديمقراطية . وكان دعاة الخير لا يفتأون يدعون إلى أن « يسلم العالم ويأمن حتى يكون ملاذا مطمئنا للديمقراطية » . هذا ما نطق به ولسن فى الثانى من ابريل سنة ١٩١٧ ، ومنذ نطق به تلقفه الناس فى كل مكان مؤمنين بأنه قول فصل لا يكابر أحد فى أنه أمل الانسانية الأعظم . ولكن ما كاد ذلك العام الخطير ينصرم — ذلك العام الذى شهد تحول مجرى القضاء — ما كاد ينصرم حتى علت صيحة كانت أول صيحة منذ عهد طويل أرسلتها حكومة دولة عظمى ذات أقاليم مترامية الأطراف ، قالت فيها إن نظام الديمقراطية ما هو إلا مظهر كاذب وهيكل أجوف لا ينطوى على خير ، ظاهره فيه الرحمة وباطنه من قبله العذاب . فلما

أرسلت روسيا صيحتها تلك ترددت اصداؤها سراعا وزادتها قوة مخلفات العقائد السياسية العتيقة التى لا تؤمن بالديمقراطية ولا تدين للحرية ، وكانت لا تزال كامنة فى بعض أركان أوربا .

ترددت الصيحة فى تركيا فجهر بها زعيمها مصطفى كال ، وفى ايطاليا فجهر بها مسولينى ، وفى بولونيا فجهر بها بلسودوسكى ، وفى البرتغال سالازار . وكان ذلك قبل أن يهب هتلر فيذيعها فى أقطار أوربا ويرسلها عبر البحر إلى أمريكا اللاتينية .

وإن حركة مثل تلك فى اتساع دائرتها لجديرة بأن تكون ثورة كبرى . على أن الزحف على الديمقراطية لم يكن من جانب واحد ، فالدعاية النازية فى حربها كانت تستعين بالأمثال الشيوعية من أقوال ماركس ، وهى أقوال تنعى على الديمقراطية أنها مرادفة لحكم الطغاة وأنها تخدع الناس باسم حرية جوفاء . وكانت تلك الدعاية تحرض جماهير الناس على أن يهبوا معا ليخلعوا نير الذين يسخرونهم ويستغلون عملهم ويسلبونهم سلبا تحت ستار مموه من اسم الديمقراطية .

ولكن الذى يجب علينا أن ندركه هو أن هذا الطعن غير موجه إلى معنى الديمقراطية بل إلى شكلها الذى كانت عليه فى القرن التاسع عشر ، فلا بد لنا من أن نفرق بين الديمقراطية الحقيقية وبين الأخرى العتيقة . والدفاع عن الديمقراطية عمل سلبى وهو ككل عمل سلبى لاجدوى فيه ولا حياة . فإذا أردنا أن نقف فى وجه الثورة كان علينا أن نعود إلى الديمقراطية فنحدد معناها ونبين مقاصدها وأن تفسرها تفسيراً شاملا جديداً يتفق وروح الثورة

المائلة حولنا . فالأزمة الحاضرة التى تعانيها الديمقراطية إنما هى الحاجة إلى تأويل جديد لها .

وأما التمرد على فكرة تقرير المصير فله أصل آخر يمتد إلى عام ١٩١٧ . فقد كانت ثورة البلشفية لاتعرف عصبية الشعوب ولاتقرها ، وكان ذلك واضحا منذ أول ظهورها . أخذت عن (ماركس) مذهبه المعروف ، وهو أن العصبيات القومية ليست إلا درجة سفلى فى سلم الرقى الانسانى ، ورتبت على ذلك نتيجة وهى أن العالم يجب أن ينظم تنظيما جديدا غير قائم على التفرقة بين أمة وأمة بل على تنسيق العلاقات بين الطبقات فى المجتمع الإنسانى كله وذهبت روسيا فى إنفاذ هذا المذهب إلى غاية بعيدة حتى إنها محت اسم (روسيا) فلم تجعله علما على دولتها . ولم ترجع عن هذا المذهب ولم تعدل عنه مع أنها كانت تجهر فى دعايتها ضد الدول الاستعمارية بأن من حق الأمم أن تقرر مصيرها بنفسها . وبقيت على هذا المذهب مع أن القومية الروسية عادت إلى الحياة قوية على يد ستالين .

وكانت ألمانيا مثلا آخر أوضح فى دلالته على هذا التمرد . فقد بدأت حركة الاشتراكية الوطنية على أنها حركة وطنية محضة واستعانت فيها بمبدأ حق الأمم فى تقرير مصيرها . ولكن الحركة لم تلبث أن تحولت إلى غاية تعدت حدود ألمانيا إلى ماوراءها وطمحت إلى إقامة نظام جديد تخضع فيه الأمم الأخرى لما تفرضه الدكتاتورية العسكرية والاقتصادية من حدود تقيد حق الأمم فى تقرير مصيرها . وقد فكر هتلر فى بسط سلطانه على أوربا حتى تكون النازية « قد حققت بحروبها ما عجزت عنه الديمقراطية بحسن نياتها ، وهو إزالة الأمم المتنافسة » فألمانيا قد بدأت حركتها معتمدة

على حق الشعوب فى تقرير مصيرها ثم انتهت إلى إهدار ذلك الحق والاعتداء عليه .

وأما فى إيطاليا فقد أعلن موسولينى فى عام ١٩٢٨ أن نظام الفاشية ليس مما تعده إيطاليا للتصدير للبلاد الأخرى ، ولكنه لم يلبث إلا عامين اثنين حتى عدل عن هذا الرأى (الخاطىء) وأعلن رأيه الجديد وهو أن الفاشية نظام عالمى .

وهكذا كانت كل حركة ثورية ذات شأن فى العهد الحديث سواء كانت فى أول أمرها تزعم أنها عالمية أو أنها قومية لا تلبث إن عاجلا أو آجلا أن تتحول من الدائرة المحدودة الوطنية وتطمح إلى أن تصبح مذهبا عاما فى ميدان السياسة . بل لقد ترددت أصداء العهد القديم حينا فأعادت إلى الأسماع نغمة من عهد بعيد لم تكن الديمقراطية معروفة فيه ، عهد أسرات الأباطرة ، فجعلت تتغنى بعودة مجد الامبراطورية النمسوية فى أيام أسره (هابزبرج) ذلك المجد الذى زال وعفت معالمه .

ولكن الطعن الذى كانت كل هذه الحركات توجهه لم يكن موجها إلى حق تقرير المصير فى ذاته بل إلى حق تقرير المصير كما فسرته معاهدة الصلح فى سنة ١٩١٩ ، لأن تفسير تلك المعاهدة له كان مستمدا من آراء القرن التاسع عشر .

فليس لنا أن نقف فى وجه هذه الثورة الثائرة على حق تقرير المصير إلا بمثل وقفتنا فى وجه الثورة على الديمقراطية . فلا يكفى أن نتجاهل تلك الثورة أو ننكرها ، بل يجب علينا أن نعيد النظر فى حقيقة الديمقراطية وحق تقرير المصير ونلتمس لهما تأويلا جديدا .

وأما الناحية الثالثة للثورة فهى الحركة المتمردة على مذهب عدم التدخل فى الشئون الاقتصادية ، وقد بدأت تلك الحركة المتمردة فى صورة بريئة متواضعة وهى المطالبة « بقيام الدول بالخدمة الاجتماعية » . وقد بدأت هذه الحركة منذ أيام بسمرك وزير ألمانيا الكبير ، ثم اتسعت دائرتها فشملت بريطانيا العظمى بعد عام ١٩٠٦ ، وانتقلت فيما بعد إلى أمريكا فى عام ١٩٣٣ . وأما هيمنة الدولة على رسم الخطط على ما هو مفهوم اليوم فقد كانت فكرتها وليدة حرب سنة ١٩١٤ . ويجب علينا أن نذكر أن الهيمنة التى كانت مطلوبة فى أول الأمر كان يراد بها الهيمنة الاجتماعية لا الحربية ، وكان الدافع اليها الاحتياج إلى مراعاة العدل فى توزيع الزبد لا الاحتياج إلى المدفع . وأما تنظيم الاقتصاد ورسم الخطط له فلم يصبح مذهبا عاما للدول إلا بعد الثورة الروسية ، فمنها بدأ المذهب وما كاد يبدأ حتى سرى إلى الدول وانتشر فيها انتشارا سريعا . وكانت الثورة فى هذا الميدان أقوى أثرا وأبعد مدى . على أن بريطانيا العظمى ترددت وتثاقلت ، وكانت لا يزال يقعد بها الحنين إلى مذهبها القديم مذهب عدم التدخل فى الشئون الاقتصادية .

ولم يكن من المستغرب أن تتمسك بريطانيا بمذهبها القديم الذى كانت تسير عليه فى عهود سؤودها ورخائها . ولكنها اليوم لا تستطيع المضى فى ذلك ، وعليها أن تعيد النظر فى سياستها وتعمد إلى الملاءمة بينها وبين الثورة العظمى التى اجتاحت عالم الاقتصاد ، ولعل هذه الملاءمة هى أمس حاجاتها وأعظمها .

هذه هى المسائل الثلاث الكبرى فى هذه الحرب ، وهى دعامات الثورة التى نعيش فى عصرها : نعنى أزمة الديمقراطية وأزمة حق الأمم فى تقرير مصيرها والأزمة الاقتصادية .

الفصل الثانى

أزمة الديمقراطية

حلت أزمة الديمقراطية فجأة على غير انتظار ، وكان ذلك فى وقت أعظم انتصار لها . فإن انتصار الحلفاء فى عام ١٩١٨ جعل جل أمم أوربا تؤمن بما زعمه المنتصرون من أن العالم أصبح ملاذاً آمنا للديمقراطية ، فسارع الساسة مذعنين نخلعوا على الشعوب حقوقا سياسية سخوا بها ، ووهبوا لها دساتير رسموها وفصلوها . ولكن هذا الزرع الجديد لم تكن له فى أرضه أصول ثابتة ، فما هى إلا أعوام ثلاثة حتى بدأ النكوص عن الديمقراطية ، ولم يتحرك إلا قليل من تلك الشعوب للدفاع عن الحقوق التى خلعت عليهم . ذلك لأن جماهير الشعوب فى بلاد العالم كانت لا ترى فى هذه الحقوق إلا أسماء لا حقيقة تحتها . هذا هو السر الحقيقى الذى فطن له المحققون من الكتاب فى الأمم المختلفة ، ولا عبرة بما اعتاده الناس من أقوال يريدون بها إلقاء تبعة النكوص عن الديمقراطية على عاتق الطغاة الطامحين للسلطان .

قال أحد هؤلاء المفكرين فى كتاب ألفه بعيد سنة ١٩٢٠ « كان الناس فى كل مكان فى عام ١٩٢٠ يتغنون بالحكومات النيابية تغنيا لم يسبق له مثيل ، ولكن الإيمان بهذا الحكم كان فى الحق يتناقض مع طبائع البلاد التى أقيم فيها » .

وقال كاتب أمريكى يصف ما كانت عليه ألمانيا فى عام ١٩٣٠ : « لقد

كان العمال الذين خلوا من العمل يكفرون بالحكم الديمقراطى ويكذبون ما يوعدون به من جهاد فى سبيل حقوق العمل ، فنفضو أيديهم من ذلك كله وأخذوا يتجهون إلى الحزبين الشيوعى والاشتراكى الوطنى» .

وقال أحد أعلام الكتاب من حزب العمال البريطانى فى سنة ١٩٣١ «ضاعت ثقة الديمقراطية بنفسها وأصبحت جامدة خامدة لاقوة محركة فى شئون هذا العالم . فنحن اليوم لا نعرف حقيقة هذه الديمقراطية التى نؤمن بها ، على حين يعرف خصومنا حقيقة المذاهب التى يؤمنون بها » . وقال أحد المحققين من مهاجرى ألمانيا قبيل هذه الحرب : « إن مقاومة العدوان فى الدول الديمقراطية بغرب أوربا لن تعتمد إلا على ما تضمره شعوبها من الإيمان بالديمقراطية ، فهذا الايمان هو الذى يبقى جبهتها قائمة ، وإن انهار البناء الذى وراءها . ولكن هذه المقاومة لن تهب للديمقراطية الحياة مهما بلغت من الشدة والقوة ، لأن الديمقراطية قد أصبحت خامدة جامدة سلبية » .

وقد فطن إلى هذه الحقيقة رؤساء الدعاية البريطانية الذين يقومون على بثها فى بلدان أوربا فى أثناء هذه الحرب ، وعرفوا أن الدعوة إلى « حماية الديمقراطية » قد أصبحت أداة مثلومة لا تجدى نفعا . قال أحد مشاهير الكتاب الانجليز بعد مضى عام على هذه الحرب : «لقد آل أمر الديمقراطية إلى ما آل إليه من ضعف وكرب لأن أصحاب الديمقراطية قد تركوا زمام الأمر يتفلت من أيديهم منذ سنين عدة ويصير إلى أيدى أعدائهم » .

والدليل على ما آلت إليه الديمقراطية فى هذا العصر من خمود وقعود وما هى فيه اليوم من حيرة فى أمرها هو ما نسمعه من أحاديث الساسة فى مختلف شعوب الأرض . فان تلك الأحاديث لا تزيد على أن تكون عبارات مبهمة

ينمقونها فى بيان خلاب وفصاحة متدفقة ، وهى فى جوهرها لا تحمل معنى واضحا . فهم يتغنون بمدح الديمقراطية ويجدون فى ذلك عذرا يبررون به الرضا عن حالهم والقعود عن بذل الجهد فى سبيل التقدم . وقد كان أفصح الساسة وأخلبهم حديثا فى مدح الديمقراطية فى هذه السنوات العشرين التى تصرمت هما (كالفن كولدج) و(مستر هوفر) فى أمريكا ، ثم اللورد (بلدوين) فى بريطانيا العظمى . وكان أنصار الديمقراطية جميعا يؤمنون بما يقولون بغير شك . ولكن هذا اللفظ قد أذبله الابتذال فباخ من طول ما لاكته الألسنة فى الأحاديث .

وكانت الطعنات توجه إلى الديمقراطية مسددة محددة تنهال عليها من أتباع (ماركس) ومن أصحاب الفاشية ، ولكن أنصارها لم يهبوا لصد تلك الطعنات عنها بغير تلك العبارات المبهمة التى تقادم عليها الزمان . وكانت الكتب والرسائل والمقالات تتدفق فى هذه السنوات من المطابع فى بلاد كثيرة تصف البلشفية والفاشية والاشتراكية الوطنية وتبين أهدافها وتحبذ مسالكها فى منطق متزن ونظر فاحص أحيانا وفى عنف وتهور أحيانا . على حين لسنا نذكر كتابا له قيمة صدر عن بلد من بلاد أوربا يبين وجهة الديمقراطية وأثرها فى حركة الحياة الانسانية فى العالم الحديث .

حقاً لقد صارت الديمقراطية إلى حال أصبحت فيها لفظا مبتذلا لا جدوى منه ولا قوة فيه .

وإنه ليزيد حجتنا وضوحا أن نوازن بين هذه الحال وبين ما كان عليه الأمر فى القرن الماضى . ففى القرن التاسع عشر فى بريطانيا العظمى مثلا لم يكن الساسة يخلعون ذلك التشريف كله على لفظ الديمقراطية ، ولكن

جهاد الشعب فى سبيل حقوقه السياسية كان لب الحياة السياسية وجوهرها .
فكان همّ الناس الأوحد أن يبلغوا الغاية فى حل مسألتين كبريين : أولاهما تحديد من هم الذين لهم الحق فى انتخاب أعضاء البرلمان ، وثانيتهما البحث عن الطريقة التى يستطيع بها البرلمان أن يجعل لرأيه قوة فعالة فى توجيه شئون الحكم . فكان الشغل الشاغل للساسة فى أحاديثهم وللكتاب فى كتبهم هو معالجة مبادىء الديمقراطية وفحصها وتحقيق التوازن بين السلطات فى نظام الحكم . وكثيرا ما كان البحث يجمع بين مبادىء الديمقراطية وتوازن السلطات معا . فالمؤلفات السياسية فى القرن التاسع عشر كانت منوعة فى لونها غزيرة فى مقدارها بارعة فى طريقتها . فلما كان عام ١٨٣٢ حدث الاصلاح العظيم المعروف « بقانون الاصلاح » "Reform Act" ، فأدى إلى أن يتمتع بحقوق سياسية ذات أثر فعال جمهور جديد من طبقات الشعب لم يسبق له التمتع بها . فانتقلت بذلك دفة الحكم إلى أيد جديدة . فلما كان عام ١٨٦٧ اتسع نطاق الحقوق السياسية وصارت الطبقة التى تشارك فى الحكم أوسع دائرة مما كانت ، فتحول الحكم تحولا جديداً وتغير موضع السلطة من طبقات الأمة . هذه هى المعالم الكبرى فى تاريخ بريطانيا السياسى فى القرن التاسع عشر . وكانت آخر الحركات السياسية قبل سنة ١٩١٤ حركتان : أولاهما المطالبة بحق النساء فى الانتخاب ، وثانيتهما حركة المطالبة بأن يكون مجلس الأعيان (مجلس اللوردات) ذا صفة تمثيلية للشعب . وقد أحدثت هاتان الحركتان هزة كان لها أثر عظيم فى نفوس الأهليين . ولكن مالبثت هذه الحركات بعد الحرب أن أعقبها رد فعل عجيب ، فإذا بالذين كانوا يحرصون أشد الحرص على حقوقهم السياسية يبدو عليهم أنهم لا يقيمون لها وزنا . وكان

هذا تغيرا سريعا يكاد يكون مفاجئا .

فلما ألغى حق بعض الأفراد فى أن تكون لهم أصوات عدة فى الانتخاب ، ولما اتسع نطاق الحقوق السياسية حتى شمل من لم يشملهم من قبل ، لم يظهر الناس تأثراً محسوساً ولم يهتزوا لذلك مع أن هذه الاصلاحات كانت تعد ثورة كبرى فى الحياة السياسية لو أنها سبقت فحدثت منذ خمسين عاما . فلما فاز النساء بحق الانتخاب لم يجدن ذلك مما يبتهجن به ، بل رأينه حقا كان ينبغى أن يكون لهن منذ دهر إذا أردن أن يشاركن فى الانتخاب . ولم يبد لهن أنه خطوة خطيرة سيكون لها ما بعدها ، اللهم إلا نفراً قليلاً من المتحمسات كان لهن هذا الرأى فيه . وهكذا كان الحال فى سائر المسائل الحامية التى كانت مثار الجدل من قبل ، فقد هبط عليها وابل من الفتور والشك أباخها وأطفأ جذوتها . وهكذا لم يهتم أحد بما تم من إصلاح مجلس اللوردات أو من إدخال بدع جديدة فى الانتخاب ، كاعطاء الحق للناخب مثلا فى أن يجعل صوته لأحد اثنين من المرشحين ، أو كانشاء اللجان البرلمانية التى يوكل إليها بحث الشئون قبل عرضها على الأعضاء ، وكثير غير هذه من الاصلاحات التى أريد بها إصلاح نظم الحكم النيابى . ولم يكن هذا الانصراف راجعا إلى أن الناس وزنوا هذه البدع فوجدوها بدع ضلالة ، ولكنه كان يرجع إلى أن الناس لم يأبهوا لها لأنها لم تحرك نفوسهم . فالمسألة التى يجب علينا أن نعالجها ، تلك المسألة الخطيرة فى حياتنا الحاضرة وفى تفكيرنا اليوم ، إنما هى أن نعرف السر الذى آل بالديمقراطية إلى أن «خمدت» فى فترة ما بين الحربين ، والذى صير الحقوق السياسية جوفاء لا تنطوى على معنى وجعلها فى نظر الناس تافهة لا خطر لها ، مع أنها كانت من قبل تبعث فيهم أعظم الاهتمام وتثير بينهم أشد

الخصام . فإذا نحن أردنا أن نلتمس لهذه المسألة جوابا كان علينا أن نرجع البصر كرة إلى الوراء باحثين فى الديمقراطية كيف نشأت وفى أى الظروف ولدت .

المسند التاريخى

يطلق لفظ الديمقراطية فى العادة للدلالة على نوعين متباينين من الحقوق ربطت بينهما علاقة التاريخ ، ولكنهما فى جوهرها يختلفان كل الاختلاف : فالنوع الأول هو الحقوق (السلبية) للأفراد مثل حرية الرأى وحرية الاجتماع والمساواة أو سيادة القانون . والنوع الثانى هو الحقوق (الايجابية) وهى المشاركة فى أعمال الحكم .

وعلى ذلك فلفظ الديمقراطية فى الأحاديث المعتادة قد يفيد الإيمان بطائفة من المعانى التى قد تعتبر فى ذاتها غايات فى الحياة ومبادىء مسلماً بها لا تحتاج إلى تبرير ، فالحرية معنى قائم بنفسه يعده الناس غاية من غايات الحياة لا يحتمل فيها الجدال ، وكذلك سائر الحقوق الأولى التى لا غنى عنها للفرد فى المجتمع . وقد يقصد بالديمقراطية إنشاء نظام معين يتخذ أداة للحكم كالحكم النيابى مثلا وهو أقرب النظم التى تتيح للشعب أن يحكم نفسه . ولكن هذا النظام لا يكون غاية فى نفسه ولا يبرره إلا أنه أقرب النظم لتحقيق المعانى الديمقراطية .

فالذين يتحدثون عن أمريكا وبعض الممتلكات البريطانية المستقلة قائلين إنها بلاد أعظم ديمقراطية من بريطانيا إنما يقصدون بلفظ الديمقراطية المعنى الأول الذى يتضمن المثل العليا للحياة ، وليس قصد هؤلاء أن يقولوا ان النظام النيابى فى تلك البلاد خير مما هو فى بريطانيا وأكمل ، بل يقصدون أن بناء

المجتمع فيها أقرب إلى تحقيق معنى المساواة . وليس فى حكم العقل مايمنع من أن يتمتع الأفراد بكل الحقوق (السلبية) كالمساواة والحرية مع أنهم يعيشون فى مجتمع يحكمه حاكم مطلق .

وكذلك ليس من العدل فى شىء أن يزعم زاعم أن الحقوق الايجابية كحق الانتخاب كفيل بأن يجعل الناس يتمتعون بالحقوق السلبية التى يدل عليها لفظ الديمقراطية وهى الحرية والمساواة . فاذا نحن قلنا إن بلدا من البلاد لم يبلغ من النضج السياسى ما يؤهله للديمقراطية فإنما نقصد بذلك أن إقامة النظم الديمقراطية فى ذلك البلد لا يمكن أن تحقق لأهله التمتع بالحقوق الديمقراطية من حرية ومساواة وأمثالها . وأغلب الظن أن الرئيس ولسن عند ما قال « إن العالم يجب أن يكون ملجأ آمنا للديمقراطية » ، إنما كان يقصد تحقيق هذه المعانى الديمقراطية فى العالم كله . ولكن ألفاظه أولت بعد حين تأويلا جعلها تدل على أن المقصود بها أن تقوم فى دول العالم كلها حكومات نيابية تستند على حق جماهير الشعوب فى الانتخاب العام . ولعل ولسن كان شريكا فى هذا التأويل ضرب فيه بسهم مع سواه . ولكن هذا التأويل يخالف حقيقة المقصود ومجال الجدال فيه فسيح .

وقد كان الاتصال التاريخى بين هذين المعنيين داعيا إلى الخلط بينهما . حقا أن لنا أن نزعم أن الحقوق الديمقراطية السلبية من حرية ومساواة كانت فى أكثر الأوقات قرينة لحقوق الديمقراطية الايجابية ، وهى المشاركة فى توجيه الحكم بوسيلة النظم البرلمانية . وقلما استطاع شعب من الشعوب أن يتمتع بحرياته كاملة وهو مطمئن إلا إذا كان يملك حق انتخاب ممثليه ليتولوا حكمه .

فحق الانتخاب ليس سوى وسيلة لتحقيق الغاية المنشودة من ضمان الحريات وليس غرضا فى نفسه .

والناس إذ يتحدثون عن الحقوق السياسية أو إذ يتحدثون عن الديمقراطية يقصدون بذلك اللفظ نوعى الحقوق ما كان منها سلبيا وما كان منها إيجابيا ، وما لذلك من سبب سوى أن هذا النوع وذاك كانا عادة يسيران جنبا إلى جنب ، وقد عرفتهما الدول الغربية مجتمعين معا وأقامت عليهما معا كل حضارتها منذ قرون ثلاثة ، وزاد الاتصال بينهما فى العالم المتمدين منذ أيام الثورة الفرنسية . فكانت الشعوب تعرف أن حقوق الانتخاب تمدها بقوة تمكنها من تحقيق مثلها العليا ، فجاهد الأفراد والجماعات فى سبيلها جهادا شديدا لكى يبلغوا بها قصدهم ، وهو الهيمنة على أداة الحكم وتوجيهها إلى ما فيه خيرهم . وكان المعنى السلبى الآخر وهو المساواة يقضى بأن توسع دائرة الحقوق السياسية حتى تشمل أكبر عدد ممكن من جمهور الأمة .

وبذلك آل لفظ الديمقراطية إلى أن يكون معناه المفهوم متضمنا غرضين فى وقت واحد ، وهو هيمنة الشعب على أداة الحكم وتحقيق الخير لأكثر عدد ممكن من جمهور الشعب . وتطورت فكرة الديمقراطية وتطورت نظمها ، ولم يكن المعنى المفهوم منها فى أثناء تطورها هو نفس المعنى الذى نقصده منها فى وقتنا هذا . فان الحكم فى أكثر المجتمعات الديمقراطية كان إلى عهد لا يزال قريبا على غير ما هو عليه اليوم ، إذ كانت تملكه جماعات ممتازة تختص بحقوق متساوية فيما بينها ، ولكنها لا تشرك فى تلك الحقوق أحدا آخر من أعضاء المجتمع . وكانت تلك الجماعات تستند فى حرمان الآخرين على علل تلتمسها كاختلاف اللون أو أن الشخص أنثى أو أنه وضيع القدر أو قليل المال .

وكانت قلة المال أكبر أسباب الحرمان فى العهد الذى شهد تطور الديمقراطية قبل أن تبلغ ماهى عليه فى العصر الحديث ؛ ولم تبدأ الأمم فى إزالة حاجز الفقر من سبيل طلاب الحقوق السياسية إلا فى أواخر القرن التاسع عشر عندما اتسع نطاق الصناعة وكثر عدد من يشتغلون بها . فالديمقراطية كما نعرفها اليوم — تلك الديمقراطية التى تشمل جمهور الشعب كله وتستند على حق الانتخاب العام ما هى إلا خطوة جديدة لا نزال نجهل مقدار صلاحها وننتظر ما تكشف عنه الأيام من حقيقتها . وقد ذهب أكثر الباحثين فى مؤلفاتهم إلى أن النظم التى كانت صالحة للديمقراطية المحدودة فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر لا تزال تصلح للديمقراطية المطلقة التى تشمل الأمة كلها ، وهى التى تطورت منذ سنة ١٨٧٠ إلى ١٩٢٠ ؛ وهم يذهبون هذا المذهب لا يداخلهم فيه ريب ولا يحبون أن يجادلوا فيه . وإنا لا يكاد يخامرنا شك فى أن الأسباب التى جعلت الناس ينصرفون عن النظم الديمقراطية ولا يهتمون بها هو أن تلك النظم لم تستقر إلى اليوم على أساس حياتنا الجديدة ، ولم يحدث بعد ما ينبغى أن يكون بينها وبين الديمقراطية الجديدة من التناسق والانسجام . فإذا نحن أردنا أن نعيد إلى الديمقراطية حياتها وقوتها كان علينا أن نتعرف كنه التغيير الذى دب إلى مجتمعنا الحديث ، وما طرأ عليه من تحول فى الخطوة الجديدة التى خطتها الديمقراطية ، ثم علينا بعد ذلك أن نلتمس الوسائل التى توائم بين نظم الحكم وبين تلك الظروف الجديدة .

بلغت الديمقراطية القديمة المحدودة قصاراها فى القرن التاسع عشر ، ويجدر بنا هنا أن نلفت الأنظار إلى أنها هى الديمقراطية التى اصطلح على تسميتها بالديمقراطية الحرة ، وسنجرى على تسميتها بذلك كلما أردنا الاشارة إليها .

كان زمام تلك الديمقراطية الحرة فى يمين الأغنياء ، وكان للمساواة عندهم معنى خاص وهو التسوية بين الناس فى كل شىء ، إلا فى شىء واحد لم يروا فيه المساواة ، وذلك هو توزيع الثروة ، وماينشأ عن ذلك من اختلاف فى الحقوق .

وكان تأويل الحرية عندهم أن يفعل كل امرىء ما يشاء فى نفسه وفى أمواله مادام لايعمل على الإضرار بغيره فى النفس أو المال . فكانت مهمة الدولة الديمقراطية الحرة أن تحمى الحياة والأموال من العدوان وأن تكفل حرية التعاقد وتحفظ حرمته . وكان عدد أصحاب الأموال كلمازاد اتسعت معه دائرة الحقوق السياسية فشملت من الناس عددا أعظم واتسعت معها دائرة هيمنة الدولة على حماية الأنفس والأموال .

ودام جهاد الديمقراطية ثلاثة قرون فى سبيل إزالة بقايا العهد الإقطاعى التى كانت ماثلة فى رجال الحرب من ورثة الأمراء . فلما انتقل ولاء الجيش من الملك إلى البرلمان بلغت الديمقراطية مأمنها ، لأن قوة الجيش أصبحت تدين للهيئة التى تمثل الطبقة الممتازة صاحبة الحقوق السياسية .

وكان الباحثون من الديمقراطيين فى أثناء هذه المدة الطويلة يدركون ماتنطوى عليه الحال من الخطر . فقد كانوا يخشون أن يقع يوما تصادم وتطاحن بين أصحاب المال ذوى الحقوق السياسية وبين أصحاب القوة من رجال الحرب ، لأن الحقوق السياسية لاتجدى نفعا ولاتبلغ أصحابها مايطمحون إليه من السلطان ، إلا إذا أجاز أصحاب السيف تلك الحقوق وكفلوا رعايتها . قال أحد مشهورى الكتاب : «من الذى يملك القوة الحقيقية ؟ هم أصحاب القوة الحربية . فالميزان الذى نستطيع أن نعرف به حقيقة الدولة ولمن الأمر فيها

إنما هو الجيش ومن يدين له بالولاء . ففي ألمانيا الامبراطورية كان سلطان الجيش هو الذي يوجه سياسة الدولة ، وكانت له الكلمة العليا التي ترجع إليها الأمور ، فكان هذا سببا في تضييع كثير من سلطان الديمقراطية الحرة المحدودة التي بسطت سلطانها شيئا من البسط . ومثل هـذا القول يحق على اليابان لما كان بينهما من تشابه في هذا الشأن . فلم تكن ألمانيا ولا اليابان قبل سنة ١٩١٣ بالدولة التي يصح لحكمها أن يوصف بأنه ديمقراطي . ومجمل القول أن الجيوش كانت في العادة توصف بأنها أعداء الديمقراطية . وكان الخوف من الجيش وإساءة الظن به في بريطانيا ظاهرين يتغلغلان في التفكير السياسي مدة قرون ، ولا تزال آثارهما باقية إلى اليوم في عادة تقليدية متخلفة عن الماضي وهي القانون السنوي للجيش . وأما في فرنسا فقد كان ولاء الجيش للجمهورية الثالثة موضع تشكك وخشية في كثير من الأحيان .

وقد لجأ كثير من الدول إلى خطة أرادت بها الاحتيال على درء سطوة الجيوش إذ كانت تراها خطراً ماثلا يهدد الديمقراطية في كل حين ، ذلك بأن عمدت إلى التجنيد الإجباري العام حتى تتجنب قيام الجيوش الدائمة التي تتخذ الجندية مهنة الحياة .

وقد لجأت بريطانيا العظمى إلى الجيش في عام ١٩١٤ عند ما اشتدت أزمة إقليم الستر في إيرلنده وحاولت أن تتخذه أداة حاسمة في مسألة سياسية .

وكان هذا العمل حريا بأن يعقب آثارا خطيرة لولا أن نيران الحرب العظمى اندلعت في ذلك العام فصرفت الأنظار عن تلك الأزمة إلى ما هو أشد منها وأخطر .

ومع كل هـذا الذي ذكرناه من الحدود كانت الحقوق السياسية في

الدول الديمقراطية أساسا للحكم ، لأن قوة الجيش لم تعصف بها ماجرت الأمور في مجراها الطبيعي . فسارت الأحوال فيها على سجيتها وانزوى طغيان السيف ، وظهرت سطوة القانون الذي يصدر عن إرادة الكثرة من أعضاء المجتمع لحماية حرية الأفراد وأموالهم وإباحة التعاقد ورعاية حرمته .

ولكن هذه الديمقراطية الحرة المحدودة لم تلبث أن ذهبت ، وكان لزوالها سببان مختلفان لكل منهما سبيل يستقل بها وإن كان بينهما اتصال وثيق . وبدأ ظهورهما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ثم بلغا ذروة أثرهما في عام ١٩٢٠ . أما السبب الأول فيرجع إلى أرباب المال الذين يملكون أزمة الاقتصاد ، فإنهم اختلفوا فيما بينهم ولم يجتمعوا على الرأي الذي كان ينبغي لهم أن يجتمعوا عليه ، كما يقضي به نظام الديمقراطية الحرة ، ألا وهو أن يتركوا للدولة حقها في السيطرة على الميدان الذي يجولون فيه ، ثم ينزلوا إلى ذلك الميدان فيتباروا فيه كما يشاءون ويضرب كل منهم فيه بسهمه على سنة الاقتصاد . لم يفعلوا ذلك بل طمحت بهم الأهواء فولجوا ميدان السياسة ومازال أمرهم ينكشف شيئا بعد شيء حتى بدا للعيان . فكانوا يتحاربون جهارا بأسلحة السياسة يريدون أن يغنموا لأنفسهم منافع اقتصادية . فآل أمرهم إلى أن صارت قوة الاقتصاد نظاما ذا سطوة في شئون السياسة .

وأما السبب الثاني فيرجع إلى أن الحقوق السياسية امتدت إلى جماهير الشعب فصارت لها بذلك سلطة سياسية غيرت المجتمع من حال إلى حال . فبعد أن كان الحكم يستند إلى طائفة محدودة من رجال المال يهيمنون على الدولة بأموالهم ويتجهون بها إلى غرض محدود وهو حماية الأنفس والأموال ، أصبح يستند إلى كثرة من الشعب ليست من أصحاب الأموال بل من عمال

بعضهم له نوع من التخصص فى عمله ، يلتمسون الرزق من مرتباتهم ، ويرون أنفسهم قوما لهم خبرة بأعمالهم ولا يطمحون إلى سلطان سياسى . وبعضهم الآخر وهم الأكثرون لا يملكون مالا ولا يؤدون ضريبة ، بل هم من الأجراء الذين يعيشون فى ظل الدولة وينعمون بخيرها .

هذان السببان هما العاملان على إحداث التغيير الذى اعترى الديمقراطية فجعلها شيئا آخر غير ما كانت عليه فى القرن التاسع عشر . ولكن علم الناس بحقائق الحياة لا يساير الحياة خطوة فخطوة ، بل يتخلف عنها مدة لا تقل عن عمر جيل ؛ ولهذا نرى اليوم أكثر المؤلفات لا تزال تحسب أن الديمقراطية الحرة القديمة هى نفسها الديمقراطية التى تسير اليوم على سننها . على أننا إذا شئنا أن نعرف حقيقة الأزمة التى تعانيها الديمقراطية فى هذا الوقت وجب علينا أن نبحث هذا التحول الجديد ونفحص المشكلات التى نشأت عنه .

أزمة القرن العشرين

لم يأت آخر القرن التاسع عشر حتى كان أصحاب المال قد نظموا أنفسهم فى جماعات لها السلطان الأعظم فى الحياة السياسية فى كل الدول العظمى . ولكن كل دولة سارت فى سبيلها وكان الاختلاف فيما بين أحوالها عظيما . ففى ألمانيا مثلا نجد الدولة لا تؤمن بمذهب إطلاق الأمور الاقتصادية تجرى فى مجراها ، ونجد العلماء والمفكرين يترددون فى قبول هذا المذهب ويظهرون كثيرا من الارتياب فى صلاحه . فكان الاقتصاد الألمانى لا يخلو من تدخل الدولة وهيمنتها ورعايتها ، وكانت قوة أصحاب السيف لا تزال تطأ الحقوق السياسية وطأ ثقيلا ، فلم يلبث أرباب السيف وأرباب المال أن تحالفوا وهم أنداد

بعضهم لبعض ، فكان هذا الحلف من أكبر العوامل على تقوية القوة الحربية فى ألمانيا ، كما كان السبب فى أن يجعل للمال والسيف فيها سلطانا سياسيا عظيما.

وسارت اليابان تتأثر خطى ألمانيا مع فرق بينهما ، وهو أن الجانب الاقتصادى من الحلف كان أقل من جانب السيف حولا وطولا . وأما بريطانيا والولايات المتحدة فقد كانت قوة الجيش فيهما منذ أمد بعيد منحاة عن السياسة ليس لها من شئونها نصيب كبير ، وكانت قوة الاقتصاد طليقة لا تكاد الدولة تبسط عليها سلطانا . فانبعثت قوة الاقتصاد فى المجال وحدها وبلغت فيه قصاراها . قال أحد الكتاب الأمريكيين : « لقد أصبحت القوة الماثلة فى المال سيدة تسير فى الصدر سابقة على القوة الماثلة فى سلاح الجيوش » . وكان التحول فى هذه الوجهة أيسر فى الولايات المتحدة لأن الجيش هناك لم يكن فى وقت من الأوقات صاحب سلطان ، بل لم يكن له فى تلك البلاد كبير شأن ، والمسائل الكبرى التى تمس الحقوق السياسية فى تلك البلاد قد فرغ منها وبلغت مستقرها منذ عهد بعيد سبقت فيه بلاد أوربا جميعا . فكان من المعروف قبل عام ١٩٠٠ بسنين كثيرة أن الحزبين العظيمين الأمريكيين لم يكن بينهما خلاف على مسائل السياسة ولا فى آرائها ، بل كان كل منهما يمثل مصالح مجموعات اقتصادية مؤتلفة كل منها يناضل الآخر فى سبيل الهيمنة على أداة الحكم السياسى .

وكانت الحال فى بريطانيا العظمى أكثر تعقدا . فقد أخذت قوة الاقتصاد فى الزيادة على حين قل اهتمام الناس بالحقوق السياسية ، وقد ظهر هذا منذ أواخر القرن التاسع عشر . ولكن السير فى هذا الاتجاه لم يندفع قدما بل اعتراه ما عاقه ، وكان لذلك سببان يرجعان إلى خصائص فى بريطانيا

العظمى نفسها : الأول أن الطبقة الارستقراطية الإنجليزية — وهى التى كانت تملك الأرض ، كان لها فى البلاد شأن خطير ظلت محتفظة به فى قلوب الناس واعتبارهم حتى بعد أن دالت دولتها ولم يبق لسلطانها حقيقة . فكان نفوذ هذه الطبقة ينازع نفوذ القوة الاقتصادية ويمنعها من بلوغ المكانة التى بلغتها فى الولايات المتحدة بغير منافس ، وكان لهذا أثره فى تعويق سير قوة الاقتصاد نحو مداها . والسبب الثانى هو أن أصحاب المال فى بريطانيا العظمى كانوا منقسمين إلى فريقين بينهما حدود تفصل أحدهما عن الآخر فصلا واضحا ، وهما فريق الذين اختصوا بسوق البلاد من داخلها وفريق الذين اختصوا بالسوق الأجنبية يصدرون السلع إليها .

وكان النزاع بين الطائفتين عظيما وزاده شـدة ما ثار من الخلاف بينهما على مسائل أخرى مثل مشكلة الاستقلال الذاتى لإيرلندة فى أواخر القرن التاسع عشر ومشكلة حرية التجارة فى أوائل القرن العشرين . فاضطرت الطائفة التى تهمها حرية التجارة وتحرص عليها — وهى فئـة التجارة الخارجية — إلى أن تلجأ إلى مناصرة العمال لهـا ومالت إلى دعاة التقدم وعقدت معهم أواصر المعاونة . فكان هـذا حلفا عجيبا بين قوم أغنياء من طبقة عليا وقوم آخرين من طبقة دنيا ، ولـكنه كان حلفا له قوة جارفة . فقد فاز هؤلاء (الأحرار) فى عام ١٩٠٦ بنصر مبين لم يسبق له مثيل ، وبقى الحلف قائما بين أرباب التجارة الخارجية وبين العمال إلى عام ١٩١٨ ، ثم بدأ العمال بعد ذلك يقلبون ظهر المجن لحلفائهم من أصحاب المال . واتفق عندئذ أن تعرضت المنافسة الأجنبية لمصالح أرباب التجارة الخارجية من الانجليز ، فلم يجد هؤلاء بدا من أن يعودوا إلى حظيرتهم ، حظيرة أصحاب المال ، فرأبوا الصدع الذى

كان بينهم وبين أقرانهم من أصحاب الأموال الذين يختصون بالأسواق الداخلية . فصار أرباب المال جميعا فى بريطانيا إلبا واحدا ، وعقدوا الخناصر على تحقيق غاياتهم معا ، وأصبحت قوة الاقتصاد منذ ذلك الحين هى المهيمنة على أداة الحكم . ولكن الأمور جرت من ناحية أخرى فى مجرى يميز بريطانيا عن سائر الدول . فان العمال لم يقفوا مكتوفى الأيدى إزاء حركة أرباب المال ، بل عمدوا إلى تنظيم نقاباتهم ودعموها بقوة اقتصادية عظيمة خاصة بها ، إن لم تكن تعادل قوة أرباب المال فهى قرينة لها كفيئة لمقابلتها . فأصبح فى بريطانيا بعد عام ١٩٢٠ حزبان عظيمان يمثلان معا مجموع قوة الاقتصاد ، أحدهما يمثل المال والآخر يمثل العمل .

وبدأ النضال بينهما ولكنه لم يكن نضالا لإحراز حقوق سياسية ، بل لبلوغ السيطرة الاقتصادية . وهذه حال تشبه ما تنبأ به ماركس وتقرب إليه قربا لا تدانيه حال أخرى فى بلد من البلاد التى تأثرت بمبادىء (كارل ماركس) .

وكانت أكبر الحوادث فى فترة ما بين الحربين فى بريطانيا حادثتان : الأولى الإضراب العام فى سنة ١٩٢٦ ، والثانية الانتخاب العام فى سنة ١٩٣١ . وكان محور النضال بين الحزبين فى كلا هذين الموقفين واحداً وهو التنافس على السيطرة فى ميدان الاقتصاد . وكانت الغاية من ذلك النضال هو البت فى أمر السلطة لمن تكون فى عالم الاقتصاد ، أتكون لهيئات أصحاب المال أم تكون لهيئات العمال .

ولسنا نزعم — وإنه لضلال أن يزعم قائل — أن جوهر الحياة السياسية اليوم إنما هو ذلك النضال بين المال والعمل ، فان المال والعمل كلاهما فى بريطانيا وأمريكا تجمعهما مصلحة واحدة وهى الإبقاء على رواج الصناعة ووفرة أرباحها

وإن اختلف الحزبان فيما بينهما على نصيب كل منهما من تلك الأرباح .

قال أحد الكتاب : « إن كل خير يصيب نظام الرأسماليين لابد أن يعود بالخير على نقابات العمال ، لأن ذلك الخير إذا زاد كبر به الدخل القومى الذى يقسم بين الطبقات فتأخذ كل طبقة منه نصيبها ، فالاشتراكية لا ضرر منها إذا كانت حركة معارضة تثور فى باطن النظام ، فهى حركة مباركة لامناص منها مادامت تقر نظام الرأسمال الاشتراكى وترضى به » .

فهذه الطبيعة الخاصة التى تميز بريطانيا وأمريكا هى التى حجزت بين الطبقات ومنعت التطاحن بينها ، فلم يفض نضالها إلى مثل الكوارث التى تنبأ (ماركس) بوقوعها . وقد ظهرت هذه الخاصة واضحة فى الأزمة التى وقعت فى عام ١٩٣٠ ، إذ اتجه رأس المال كما اتجه العمل إلى الحكومة يلتمسان فى ظلها حماية من العاصفة . وكان الجانبان كلاهما يعينان الحكومة على تحقيق خططها فى فرض الضرائب والاعانات والهيمنة على شئون الاقتصاد ، وارتاح الجانبان إلى ما دبرته الحكومة لمساعدة الصناعة ، مع أن ذلك التدبير كان يزيد فى أثمان السلع على الناس (ومنهم الأغنياء ومنهم العمال) ، ولم يعرقل أحد من صفوف الشعب هذا الإصلاح مع أن جمهور الناس الذين يشترون السلع يتمتعون بكل الحقوق السياسية ويملكون إبداء السخط .

فما كانت المعارضة لتجدى شيئا مادام زمام الأحزاب فى يد رأس المال المنظم والعمل المنظم ، وقد جمعت بينهما المصلحة فى زيادة الربح وأوقفتهما معا فى وجه المستهلك الذى يشترى السلع .

لقد اجتمعت الطائفتان من أصحاب المال كما رأينا بعد سنة ١٩٢٠ وعقدتا الخناصر على السيطرة على الدولة لمقاومة هيئات العمل ، وها هما تان طائفتا

أصحاب المال والعمال تجتمعان اليوم وتعقدان الخناصر على السيطرة على الدولة لـكى تحملاها على مساعدة مؤسسات الصناعة والانتاج عامة ، إذ أن مصلحتهما ماثلة فى نجاحها ، ولم تباليا ما فى ذلك من حمل ثقيل على كاهل سائر المجتمع . فما سبق يمكن أن ندرك أنه مهما يكن من شأن كل هذه التقلبات وتلك التطورات فان الحقوق السياسية لم يكن لها دخل فى الأمر لا من قريب ولا من بعيد . فان الناخبين لم يقرروا وجهة سير الأمور الـكبرى بأنفسهم ولم يقطعوا فيها برأيهم ، بل لم يوجهها من يصح أن يعدوا ممثليهم أو معبرين عن آرائهم . فقد كانت الأمور تتجه كما تريد لها الأحزاب التى تمثل رأس المال منظما أو العمل منظما تتساوم فيما بينها على تقسيم المنافع .

حقا لقد كان هذا السلطان ظاهرا فى مدة السنوات العشرين الماضية فى الديمقراطيـة البريطانية ، سلطان الأداة الحزبية التى توجهها المصالح الاقتصادية . كان هذا السلطان ظاهرا فى دوائر الانتخاب إذا أريد الترشيح لمقعد فى البرلـان ، إذ كان الناخبون لا يرشحون النائب عنهم — اللهم إلا فى حالات قليلة — بل كانت ترشحه إدارة الأحزاب المركزية ، وكان هذا السلطان أوضح فى مجلس النواب (مجلس العموم) إذ كان أعضاء هذا المجلس عرضة لضغط متزايد من حزبهم لينطق كل عضو بالرأى الذى يراه حزبه .

هكذا كانت الأمور تسير على دعامتين : أولاهما أن عضو البرلمان لا يختاره إلا الحزب ولا يعبر إلا عن آراء الحزب ، فلا تراعى فى اختياره آراء الناخبين ، ولا ينظر فيه إلى صفاته أو حسناته إلا فى أحوال نادرة .

والدعامة الأخرى أن العضو إذا نطق برأى فانه لا ينظر فيه إلى ضميره أو ما يحسبه رأى ناخبيه ، بل يجعل كل نظره إلى ما يراه الحزب له .

هذه حالة يعرفها الجميع ولم يخف على أحد ما فيها من سوء . ونستطيع أن نورد هنا مثلين بارزين من الأمثلة التي فاحت رائحتها في الجواء .

في عام ١٩٣٥ قدمت اللجنة الملكية تقريراً أشارت فيه بالعدول عن إعانة صناعة سكر البنجر . وأغلب الظن — ولنا ما يبرر هذا الظن — أن الكثرة الغالبة من الناخبين والكثرة من أعضاء البرلمان ، بل إن الكثرة من حزب المحافظين أنفسهم ، لو جهروا بحقيقة آرائهم في صراحة أو أبدوها سرية بغير ذكر أسمائهم لما ترددوا في قبول ما أشارت به اللجنة الملكية في تقريرها . ولكن القوة الاقتصادية التي تمثل منافع الزراع جعلت حزب المحافظين يصدر عن منفعتها ، فحال ذلك الحزب دون طرح المسألة على المجلس لإبداء الرأي فيها . وإنا نعتقد أنهم لو لم يفعلوا ذلك وبلغت المسألة ساحة البرلمان وطرحت فيه لما تعذر على إدارة ذلك الحزب أن تحمل أعضاء البرلمان على رفض تقرير تلك اللجنة .

والمثل الثاني هو المسألة الخاصة بمشروع إعانة الدولة للأسرات . فإن أغلب الظن أن الكثرة الغالبة من الناخبين ومن أعضاء البرلمان ، بل إن الكثرة من أعضاء حزب العمال ، كل هؤلاء كانوا لا يترددون في قبول ذلك المشروع إذا هم أبدوا آراءهم سرا ليطمئنوا على حريتهم في إبدائها . ولكن القوة الاقتصادية الماثلة في النقابات توسلت بالأداة الحزبية إلى رفض المشروع ومنعت الحكومة من قبوله .

ففي هذه النظم الديمقراطية التي عندنا نجد كثرة غالبة من جموع الشعب لا نظام يجمعها ، قد أصبحت لا حول لها ولا قوة ، ونجد قوة اقتصادية منظمة لها كل الحول والطول تسيطر على المجتمع فتبسط عليه سلطانها . ولهذا آل

الأمر إلى أن ذاع فى الناس رأى نعتقد أنهم على حق فيه ، وهو أن اتجاه سياسة الأحزاب فى أكثر الدول الديمقراطية لا ينظر فيه إلا قليلا إلى رأى الناخبين الذين يزعمون أنهم يمثلونهم ، وأن أكثر ما ينظر إليه إنما هو مصلحة أصحاب الأعمال الذين يمدون الأحزاب بأكثر ما تحتاج إليه من الأموال ، أو بقول آخر أصبحت السياسة القومية فى المسائل الكبرى كما وصفها (ماركس) تتجه إلى حيث توجهها المصالح الاقتصادية المتنافسة التى لا تفتأ تتناضل فيما بينها على السلطان ، لا ينظر فيها إلى أصوات الناخبين ولا إلى إرادتهم . على أن ذلك النضال بين المصالح الاقتصادية قد اتخذ صورة تختلف عن الصورة التى تنبأ بها ماركس .

فنحن نستطيع الآن أن نجمل وصف العلة الأولى التى اعترت الديمقراطية الحديثة ، ولعل هذه هى العلة الكبرى . فكما أن الحكم فى ألمانيا واليابان قبل سنة ١٩١٤ كان فى صورته حكما ديمقراطيا وكان فى حقيقته حكما طغت فيه قوة الجيش ، وتضاءلت إلى جانبها الديمقراطية والحقوق السياسية ، كذلك آل أمر الديمقراطية عامة فى مدة السنوات الخمسين الماضية ، فأصبحت خاوية من روحها ومعناها ، حتى فى بعض البلاد المتقدمة التى تأصلت فيها جذور الديمقراطية ، وذلك لأن قوة الاقتصاد قد طغت عليها .

كان الساسة والمفكرون السياسيون تغلب عليهم العقيدة القديمة فى أن الخطر الأوحد على الديمقراطية إنما هو طغيان العنف والقوة الحربية ، فكانوا لا يفتأون يصبون وابل حنقهم على زعماء العصابات الذين يطمحون إلى الطغيان بالقسر والجبر ، ويذمون الفاشية وما إليها من أساليب الحكم ، وقنعوا بذلك ولم يفطنوا إلى ذلك الخطر الآخر الذى يهدد الديمقراطية . وكانوا

يعجبون كيف لا تهبُّ الشعوب لحماية حقوقها من الطغيان، وكانت الشعوب في دهشتها وحيرتها لا تعرف حقيقة العلة التي تعترى الحكم، ولم يكن لديها من الزعماء من يجمع كلمتها ويهديها، ولكنها كانت مع ذلك تعرف أعراض علتها. لقد عرفت حق المعرفة أن أشكال النظم الديمقراطية والحقوق السياسية وحدها لا تكفي لأن تجعل لها السلطان في حكم نفسها. فلما أصبحت القوة الاقتصادية المنظمة هي صاحبة السلطان انهارت كل دعائم الديمقراطية التي عرفتها الشعوب في القرن التاسع عشر، وصارت الحقوق السياسية لا جدوى منها، لأنها لم تحقق للشعوب هيمنة على شئونها الكبرى. فكان لا بد من التماس أساس جديد للديمقراطية في هذا القرن العشرين.

وأما العلة الثانية التي اعترت الديمقراطية فقد سرت إليها مع العلة الأولى، وهي علة (البيرقراطية)، أو هي علة ولاية موظفي الدولة على شئون الحياة. وهي ناشئة من أن الدولة تأخذ اليوم على عاتقها أعمالا لم يسبق لها عهد بحملها. وليس يجدينا شيئاً أن نندب الحظ الذى أصار العالم إلى هذه الحال، وليس يجدينا كذلك أن نقدح وأن نطعن، فإن الواجبات الاقتصادية الجديدة التي أخذتها الدول على عاتقها في هذا القرن العشرين لا تستطيع أن تنفضها عنها ولا أن تستغني في القيام بها عن عدة إدارية كبرى كثيرة الشعاب معقدة التركيب. ولكنه لا يجدينا أن نتجاهل المشكلة الكبرى التي نشأت عن هذه الحال.

في عام ١٩٠٦ كتب الباحث الألماني (ماكس ڤيبر) كتابه «الرق الجديد»، وقد أخذت الأنظار تتجه إلى العناية بما في هذا الكتاب منذ

أكثر من عشرين عاماً . والمشكلة التى يثيرها تنطوى على شعبتين : الأولى أن مجلس النواب أصبح لا يستطيع أن يناقش بنفسه ما يعرض عليه من قوانين تتعرض للمسائل الفنية الكبرى ، وهو لا يستطيع لذلك أن ينتقدها عن علم بدقائقها . بل إنه قد أصبح لا يستطيع أن يشرف ولو من بعيد على تفاصيل الأعمال التى تجرى فى مصالح الدولة . ولهذا صار لا غنى للوزراء عن أعوان دائمين من الموظفين المدنيين ، وصاروا لا يستطيعون أن يلموا بدقائق ما ينفذه هؤلاء الموظفون مع أنهم يكتبون أسماءهم على الأوامر ويتحملون مسئولية الأعمال كلها ، اللهم إلا إذا كان الوزير نادرة الزمان فى الذكاء والجلد على مواصلة العمل .

ولهذا أصبح المباشر الحقيقى لأمور الدولة والمسيّر الحقيقى لهما هم الموظفين والفنيين المختصين لا الوزراء ولا أعضاء البرلمان .

والشعبة الثانية من المشكلة هى أن الناخب المعتاد قد أصبح اليوم أقل شعوراً بأن نظام الحكم يتيح له أن يكون هو الحاكم والمحكوم معاً ، بمعنى أنه وهو من أفراد الشعب الخاضعين للحكم يكون له فى الوقت عينه أن يختار حكامه ويوحى إليهم بإرادته . وهذه الوحدة التى تجمع الحاكم والمحكوم فى كل فرد من الشعب هى أحد المقاييس التى كانت تعتبر صادقة فى التمييز بين الديمقراطية والدكتاتورية . ولكن هذه الوحدة قد أصبحت اليوم لا وجود لها أو هى عرضة لأن تزول وتصبح شبحاً لا حقيقة له ، لأن أساليب الحكم قد أصبحت اليوم معقدة عويصة لا يستطيع أفراد الشعب من الدهماء أن يدركوا أسرارها . فالديمقراطية الحرة القديمة قد ماتت وزالت ، نعنى ديمقراطية الأغنياء التى كانت فيها الحقوق السياسية وقفا على طبقة

حاكمة تتوسل بها إلى الاستيلاء على أزمة الأمور . وأما الديمقراطية الجديدة التى تشعر الناس جميعاً بحقوقهم ومسئوليتهم ومشاركتهم فى حكم أنفسهم فلم تزل فى طى الغيب لم تولد بعد . وأزمة الديمقراطية فى الوقت الحاضر ناشئة من أنها تمر فى فترة بين موت الديمقراطية الحرة الأولى وبين ميلاد الديمقراطية الجديدة الأخرى . فهى لا تزال تتعثر فى أكفان الديمقراطية الميتة فيعرقلها ذلك عن الانطلاق نحو الديمقراطية الجديدة . .

الديمقراطية الجديدة

لعلنا الآن بعد ما قدمناه من القول نستطيع أن نتلمس الصفات الجوهرية للديمقراطية الجديدة . فتلك الصفات الجوهرية ثلاث :

(١) الديمقراطية الجديدة لا غنى لها عن تأويل معانى المساواة والحرية تأويلا جديداً يغلب عليه الاعتبار الاقتصادى .

(٢) على الديمقراطيـــة الجديدة أن تجاهد فى سبيل انتصار الحقوق السياسية على القوة الاقتصادية ، كما جاهدت الديمقراطية الحرة فى القرن التاسع عشر من قبل فى سبيل انتصار الحقوق السياسية على القوة الحربية .

(٣) على الديمقراطية الجديدة أن تشعر أفراد الشعب بأن موقفهم حيال الدولة ليس كله موقف استدرار للمنفعة ، بل إن عليهم نحو الدولة واجبات محتومة معلقة فى أعناقهم ، وإن عليهم قبل كل شىء أن يعملوا على تمكين الديمقراطية من أن تحيا وتجرى فى مجراها ، فلنعالج القول فى هذه الصفحات واحدة بعد أخرى .

١ — انقضى عهد الديمقراطية الحرة — ديمقراطية القرن التاسع عشر التى كانت فيها الحياة الاقتصادية بعيدة عن ميادين السياسة ، وكانت قائمة

على الحرية والمساواة يتنافس فيها المتنافسون والحق فيها لمن غلب . انقضى عهد هذه الديمقراطية ، وعلينا اليوم أن نلتمس ديمقراطية جديدة تجعل الحرية والمساواة حقائق فعالة فى الميدان الاقتصادى . وقد يقال إن المساواة اليوم قائمة ، والجواب على ذلك أنها كذلك فى القول ، وأما فى العمل فالمساواة لا تزال محدودة المدى .

وقد بين ماركس منذ عهد بعيد فى قول فصل لا يحتاج إلى مزيد من البيان أن المساواة السياسية — بمعنى مساواة الناس فى حق الانتخاب ومساواتهم أمام القانون — لا تجدى إلا نفعاً ضئيلا ما دامت بينهم فروق فى الحيـاة الاجتماعية وفروق فى الحالة الاقتصادية . وقد ذاع هذا الرأى فى الناس فى العهد الحاضر ، فأصبح هدف الديمقراطية عندهم هو إزالة الفروق الاقتصادية التى بين النـاس ، وإن كان تحقيق المساواة التامة بينهم يبدو أملا بعيد المنال ، وأمنية من تصوير الخيال .

على أنه يحزننا أن نرى بعض البلاد الأخرى قد أفلحت فى تحقيق هذا الأمل إلى مدى بعيد وإن كانت تلك البلاد من غير الدول الديمقراطية ذات النظم النيابية ، بل هى على نقيض ذلك من الدول التى تـكفر بتلك النظم . وأما الدول الديمقراطية فلا تزال تفتح عينيها بعد غمض وتمد بصرها إلى صورة ذلك الأمل ، وسيكون لسعيها نحوه أثر فى الحكم لها أو عليها فى هذه السنوات المقبلة . فما زال عليها أن تعمل على الانتقال بالمساواة من مجال السياسة وحدها إلى مجال أوسع حتى تشمل الحياة الاجتماعيـة والاقتصادية . أما تحقيق الحرية فى مجال الحياة الاقتصادية فأمر لا نشك فى ضرورته ، وإن كنا لا نزعم أنه من الهين إدراكه . فلعله أصعب منـالا من تحقيق المساواة فى

ميدان السياسة . فالحرية هى أسمى غايات الديمقراطية وأشرفها ، وأكثر الناس يرون الحرية فى بعض مظاهر الحياة هى الخير الأسمى ويرون فقدانها شراً محققا ، وإن كانت الضرورة تلجىء أحيانا إلى ارتكاب هذا الشر اضطراراً . ولكن هذا اللفظ تغشاه اليوم غشاوات تخفى حقيقته ، غشاوات الآراء السياسية البالية المتخلفة من القرن التاسع عشر . فالحرية لاتزال عند الكثيرين لا تزيد على أن يكون للفرد بعض حقوق مدنيـة وأخرى سياسـية يقررها له القانون . وأما شئون الحياة اليومية وضروراتها فلا دخل للحرية فيها عندهم ، بل هم يرونها خارجة عن سلطان الدولة وهيمنتها .

قال كبير من الكتاب : «والذين لا يفتأون ينادون بالتحذير من تدخل الحكومة فى تنظيم شئون الحياة يفوتهم أن يذكروا أن هناك ملايين من الناس يهيمن على حياتهم سلطان نظام اقتصادى لايستطيعون التماس الرزق إلا منه وهو ينظم لهم شئون الحياة » .

فلن تكون الحرية مقدسة عند الناس ، ولن يكون لها أعظم الاعتبار فى نفوسهم إذا هى لم تحررهم من نير الأقوياء المحظوظين فى عالم الاقتصاد كما تحررهم من نير الاستبداد فى عالم السياسة .

بل إن حرية الرأى وحرية الصحافة نفسها لن يكون لها خطر فى المجتمع إذا ماسيطرت الهيئات الاقتصادية العظمى على الصحف وما إليها من وسائل النشر الكبرى . فإذا نحن لم نستطع تأويل الحرية وتفسير معناها فى التطبيق على هـذه النواحى الاقتصادية كانت جديرة بأن تكون لفظا لا معنى له ولا روح فيه .

قال أحد الكتاب : « ينظر الناس إلى الحرية من جانبين ، فأما الذين حباهم الحظ فيقولون إن الحرية هى أن « أسلم من الناس » . وأما الذين لم تسعدهم

الأقدار فيقولون إن الحرية هى أن « يفسح لهم الناس » . فاذا نحن أردنا أن نجعل للحرية معنى كان الواجب علينا أن نعرفها تعريفا مثل هذا : «أنها هى التى تتيح للفرد أعظم فرصة فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية » .

وليس يغنى عنا أن نقنع بالقول والأسف على أن فهمنا للحرية لم يكن كاملا ، أو أن نتمنى لومددنا تأويله حتى شمل الحياة الاقتصادية . ليس يجدينا أن نجهر بإيماننا فى أن أنواع الحرية على اختلاف مجالاتها ضرورية لنا ، بل يجب علينا أن نحققها جميعا ونصونها . قال ابراهام لنكولن فى بعض ماقال : « إن الشاة والذئب لا يتفقان فى فهم معنى الحرية » . وإنه لمن الجهل بنا أن نأمل فى بلوغ حال نستطيع فيها أن نحقق الحرية تحقيقا يرضاه الذئب والشاة جميعا . فاننا حيثما اتجهنا وجدنا دوننا عقبة كأداء وهى التعارض بين المذهبين فى فهم الحرية ، فالمذهب القديم يجعل الحرية مقصورة على طائفة ممتازة ، على حين أن المذهب الجديد ينادى قائلا : « افسحوا لكل امرىء مكانا» .

وهذا الرأى الجديد لم يجد من قبل آذانا كثيرة تصغى إليه .

قال السير ستافورد كريبس : «لقد أصبح غير ممكن لنا أن نحقق الحرية بمعناها الصحيح لجمهور الناس إلا إذا تدخل القانون تدخلا متغلغلا فى أعمال الأفراد من كل طبقات المجتمع فقيد من انطلاقها » . ولكن وصفه للحرية بقوله « بمعناها الصحيح » يعود بنا إلى التساؤل عن هذا المعنى الصحيح للحرية ، فان الناس يختلفون فيه فلكل رأيه فيما هى الحرية بمعناها الصحيح .

فأصحاب الأعمال الكبرى ينادون اليوم بالحرية ويزعمون أنهم حماتها ، ومعناها عندهم أن تكون أعمالهم مطلقة من كل القيود لا تتدخل فيها الدولة ولا تدس إليها رقابتها .

وأصحاب الرأى من المفكرين الذين ينعمون فى بلهنية الحياة ؛ وساسة الأحزاب الذين يبتغون من الأقوال المنمقة مايسير على الألسنة مسير الأمثال ويفوز برضى الناس كافة ، كل هؤلاء يترنمون بلفظ الحرية لماله من عذوبة فى الأسماع وقبول فى القلوب . والحرية لاتلبث فى أيدى هؤلاء أن تصير رمزا للجمود . قال كاتب معروف : « إن صيحة الحرية اليوم إنما تصدر عن العلية الممتازة لا عن الدهماء » .

٢ — وليست حاجتنا فى هذا العصر مقصورة على تأويل الحرية والمساواة تأويلا جديدا يناسب الحياة الجديدة ، فاننا كذلك فى حاجة إلى تفسير الديمقراطية نفسها تفسيرا يجعلها ملائمة للتحول الجديد فى القوة الاقتصادية ، حتى تكون مقبولة ذات معنى عند الجماهير الذين يعرفون اليوم حق العلم مقدار ضعفهم وخنوعهم للقوة الاقتصادية الماثلة فى الحياة . هم يعرفون ضعفهم أمام تلك القوة التى تسيطر على الحياة مع كل ما للأفراد من حقوق سياسية مقررة فى القانون .

فمرض القرن العشرين لا يداوى بما كان يصفه القرن التاسع عشر ، وقد كان أحدث مسعى جدى لإصلاح الأحوال وإعادة تفسير الديمقراطية هو مسعى الولايات المتحدة حيث ظهر للعيان أن أداة الحكم قد آلت إلى سلطان القوة الاقتصادية يصرفها كيفما شاء . لذلك هبّ (تيودور روزفلت) ثم (وودرو ولسن) من بعده ثم (فرانكلن روزفلت) أخيرا ، هبوا جميعا ينصرون «الرجل البسيط» و «الرجل الصغير» ويدفعون عنه عادية «المال» وسطوة « الأعمال الكبرى » ، وهاجموا جميعا نظام الأحزاب التى تسيطر عليها المنافع الاقتصادية .

وأما الثورة البلشفية فى روسيا فانها وثبت وثبتها فانتزعت من «المال» حق الملكية والهيمنة على « وسائل الانتاج » ، وجعلت ذلك كله من حق الدولة وحدها .

وأما الثورتان الفاشية والاشتراكية الوطنية فقد عمدتا إلى تفكيك الهيئات المنظمة كلها ، سواء منها ما كان من العمال أومن أصحاب المال وطوتهما جميعا تحت جناح الدولة .

فكانت هذه الثورات كلها تجاهد فى سبيل إنصاف «الرجل الصغير» . فالمصلحون فى أمريكا وفى بلاد أوربا الثائرة على الديمقراطية صاروا اليوم يجاهدون آراء القرن التاسع عشر ، وكان محور جهادهم متكئا على اتهام الديمقراطية الحرة بأنها أسلمت الرجل الصغير لقوى الاقتصاد المنظمة تحطمه وتخنقه وهو عاجز عن الخلاص من براثنها . فلما رأى خصوم الديمقراطية ما رأوا من هذه الحركة الجارفة صاحوا قائلين إن الديمقراطية قد ماتت ومضى أوانها .

وأما أنصار الديمقراطية فى غير أمريكا فيبدو لنا أنهم لم يدركوا لهذه الحركة مغزى . ذلك بأنهم دفنوا رؤوسهم فى الرمل وأبوا أن ينظروا إلى ما حولهم ، ولهذا لم يظهر بعد فى أوربا مسعى جدى لتأويل الديمقراطية تأويلا جديدا .

على أن الأرض قد تمهدت الآن وهى تنتظر الإصلاح . فالديمقراطية ما هى إلا أن يكون مرجع السلطان والهيمنة على القوة الحاكمة إلى الجماهير التى تملك الحقوق السياسية . ولب الديمقراطية هو أن تكون غاية الحكم تحقيق مصلحة هذه الجماهير . ولن يكون للحقوق السياسية من قيمة إلا إذا تحقق هذا المعنى فى الحكم . فإذا آلت الهيمنة على الحكم إلى قوة

أخرى منظمة أيا كانت هذه القوة أصبحت الديمقراطية جوفاء لا معنى لها . وقد دلتنا تجربة قرون عدة على أن الديمقراطية لم تكن سوى شبح خيال عند ما كانت قوة الجيش المنظمة تسيطر على الحكم . وهاهى ذى تجربة الأعوام الخمسين الماضية تعلمنا أن سيطرة القوة الاقتصادية تؤدى إلى النتيجة عينها .

فالديمقراطية الحقيقية توجب أن تكون قوة الجيش خاضعة تأتمر بأمر المجتمع وتسأل عما تفعل أمامه ، ذلك المجتمع الذى يعبر عن رأيه الجمهور صاحب الحقوق السياسية .

فإذا نحن أردنا أن نجعل الديمقراطية صالحة للعهد الجديد وجب كذلك أن يخضع أصحاب القوة الاقتصادية للمجتمع ، يأتمرون بأمره ويسألون أمامه عما يفعلون .

ولا أمل للديمقراطية فى أن تعود إلى الحياة ، ولا أمل للحقوق السياسية فى أن تصبح ذات شأن فى أعين الناس إلا إذا خضعت القوة الاقتصادية لهيمنة المجتمع ، كما خضعت قوة الجيش لها قبل القرن التاسع عشر فى الدول الديمقراطية .

لقد كان أكبر غايات الجهاد فى سبيل الحقوق السياسية فيما مضى إنما هو التحرر من طغيان القوة الحربية . وأما اليوم فعلينا أن نشرع فى الجهاد للتحرر من طغيان قوة الاقتصاد . وعلينا أن نعيد تعريف الديمقراطية بأنها نظام الحكم الذى يقوم على أساس الحقوق السياسية حتى لا يعصف بها طغيان ، لا من قبل قوة السيف ولا من قبل قوة الاقتصاد . وما الأزمة التى تعانيها الديمقراطية اليوم إلا « تلك الحيرة فى اختيار السبيل التى تنتهجها لإقامة نظام حكم يهيمن على الجهود الاقتصادية بقصد تحقيق مصلحة المجتمع .

فإن عدم الاهتداء إلى تلك السبيل قد أدى إلى ما هو ماثل حولنا من فوضى فى الحياة الاقتصادية وتبطل فى صفوف العمال ، وشقاء شامل فى الحياة لا نجد له من دواء . ولكن علينا أن نحرص كل الحرص على ما ينبغى للفرد من حقوق إنسانية ، لأن تلك الحقوق هى روح الديمقراطية »

ولأزمة الديمقراطية اتصال وثيق بالأزمة الاقتصادية ، والثورة على ديمقراطية القرن التاسع عشر إنما هى جزء من الثورة على مذهب عدم التدخل فى شئون الاقتصاد . فإصلاح نظامنا السياسى وإصلاح نظامنا الاقتصادى هما شعبتان من إصلاح شامل لعلاج مشكلة واحدة .

٣ — سنرى فيما بعد أن الأزمة الاقتصادية تنبعث من أزمة أخرى معنوية ، وهكذا الحال فى أزمة الديمقراطية . لقد يدل التاريخ على أن « روح الديمقراطية » كامن فى الاعتراف بحقوق الفرد ورعاية حرمتها ، ولكن السنين الحديثة قد دلت ، ولا تزال تزيدنا كل يوم دليلا ، على أن الديمقراطية لا يمكن أن تعيش على مثل هذا الاعتراف وحده . فإنه من الضرورى أن يقابل ذلك الاعتراف بحقوق متساوية يصيب منها كل فرد سهمه ، اعتراف آخر يعادله فى قوته والحرص على رعاية حرمته ، ألا وهو قيام كل فرد بنصيبه من الواجب .

وهذه مسألة يجب علينا ألا نخلط فيها بين ما كان ماثلا فى الديمقراطية الحرة فى القرن التاسع عشر وبين ما هو ماثل فى ديمقراطية الجماهير فى القرن العشرين ، فإن ذلك الخلط لا يؤدى إلا إلى اضطراب فى التفكير . فقد كانت الحقوق والمنافع مقصورة فى القرن التاسع عشر على طائفة محدودة من الأمة . وكان أنصار تلك الديمقراطية يزعمون أن الحرية والمساواة تعم

الشعب كله ؛ ويحاولون تبرير زعمهم بأن الفرصة متاحة للجميع ، وأن المساواة إن لم تكن عامة شاملة فهى على الأقل مباحة للجميع ، وأن ميدانها يتسع للجميع . وكانت الأحوال تعين على تصديقهم ، لأن الرخاء كان شاملا ، ولأن التقدم الاقتصادى كان سريعاً ، فكانت الطائفة الممتازة التى تتمتع بالحقوق السياسية لا تزال تزداد عدداً وتتسع دائرتها كلما صعد إليها من يصيبهم خير من ذلك الرخاء العام ، فيرفعهم من صفوف الدهماء إلى صفوف أصحاب الامتياز . ولكن الطبقة الممتازة فى الديمقراطية الحرة القديمة كانت تحرص كل الحرص على القيام بخدمات عامة وتقديم تضحيات من ذات أنفسهم فى سبيل المحافظة على النظم الديمقراطية التى يتمتعون فيها بحقوقهم وينعمون فيها بمنافعهم . وكانوا يجعلون ذلك شرطاً على أنفسهم وعلى من يتصل جديداً بطبقتهم ، ليكونوا أهلا لما يستفيدونه فى ديمقراطيتهم من مزايا وحقوق . فكانوا يجودون بأنواع من التضحية كأن يقوموا بخدمات عامة لا يسألون عليها أجراً ، يظهرون بذلك أنهم يعرفون ما عليهم من الواجب ويرضون بالقيام به . وكان من السنن المؤكدة فى مذهب ديمقراطية القرن التاسع عشر أن يستشعر كل أصحابها حرمة الواجب وتأدية حقه . وكانوا يمزجون فى فهم الواجب بين ما هو عام لخدمة الأمة كلها وبين ما هو خاص بخدمة طبقتهم ونصرتها وإعلاء شأنها .

فالديمقراطية الحرة القديمة كانت تقوم على حكم طبقة توفرت فيها شرائط الجدارة بالحكم ، لأنها كانت تجمع بين الشعور الكامل بما هو حق لها وبين الشعور الكامل بما هو واجب عليها .

فإذا كانت الأحاديث فى القرن التاسع عشر ترجى فى الأقوال أن حقوق

الإنسان أساس الديمقراطية فقد كانت الحقيقة فى ذاتها كافية لتبرير قيام ذلك النظام .

فالأمر الجوهرى هو أن الطبقة الممتازة الوسطى كانت ترى أن الديمقراطية منوطة بها ، فعرفت ما يجب عليها نحوها لـكى تحسن السير بها .

فمشكلة القرن العشرين هى إذاً أن نعرف ما ينبغى لديمقراطية الجماهير من أساس معنوى ، وما يجب عليها من توفير الحالة النفسية التى تلائمها . والأصل الذى تفرع عنـه تعميم حق الانتخاب لجمهور الأمة هو الاعتراف بحقوق الانسان . والحق لابد أن يقابله واجب ، والواجب المحتوم على كل من يحكم هو القيام بكل مايؤدى إلى حسن سير الحكم الديمقراطى ، وإن تطلب ذلك منه تضحية من ذات نفسه .

ولـكن هذا الواجب لم يعم إدراكه بعد ، لأن الحكم قد أصبح اليوم مع تعميم حق الانتخاب حقاً مشاعا بين كل البالغين من أبناء الأمة . نقول إن هذا الواجب لم يدركه الجميع حق إدراكه ، ولسنا فى صدد بيان أسباب هذا ، وحسبنا أن نقرر هذه الحقيقة التى لا شك فيها .

ومن ألزم الأمور لنا أن نعرف هذا النقص ، فإنه لا غنى لنا عن النظر إليه إذا شئنا أن نعرف حقيقة الأزمـة التى تعانيها الديمقراطيـة اليوم . ولعلنا لا نخطئ إذا نحن قلنا إن أكثر الناس الذين يتمتعون بحق الانتخاب لا يرون فى دولتهم الديمقراطية شيئاً يعنيهم أمره ، (وقد يكون ذلك فى غير أيام الحروب) ، فهم لا يفطنون فى الأحوال العادية إلى أن من الواجب عليهم أن يساعدوا على حسن سير الحـكم وإن كلفهم ذلك تضحية من أنفسهم ، بل لعلهم يرون أن الدولة لا تزيد على أن تـكون هيئة لهم عليها

حقوق فى منافع يحتلبونها أو أرزاق يصيبونها ، وهى تفرض عليهم فى نظير ذلك فروضاً يضيقون بها وأعباء يلتزمون بالقيام بها ، وحدوداً ليس لهم أن يتعدوها . فليس أمام أعيننا ما يدل على أن كثيراً من الناس إذا تحدثوا عمن بيدهم السلطان قالوا « نحن » ولم يقولوا « هم » ، أو إذا تحدثوا عن أعمال الدولة قالوا « نحن » نهيمن « عليهم » أو « أنهم » يمثلوننا « نحن ».

هذه الحقائق الأولى كانت حقائق مسلماً بها فى القرن التاسع عشر فيما بين أفراد الطائفة الممتازة ، وكانت هى أساس العمل فى الديمقراطية الحرة القديمة ، ولكن الجماهير فى القرن العشرين لم تصل بعد — ولا سيما فى أيام السلم — إلى الإيمان بها وجعلها أساساً لعقيدتها وعملها . هذا النقص فى ديمقراطية الجماهير — نقص الشعور بالواجب الذى يشارك فيه الجميع ليجعلوا النظم الديمقراطية تسير أحسن السير ، يرجع إلى أسباب تعرضنا لبيانها فى أثناء هذا التحليل الذى قدمناه . فالسبب الأول منها هو أن معنى المساواة لم يتحقق بعد تحقيقاً كافياً فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية . فالسياسة لا تشغل فى حياة الأفراد إلا مجالا ضئيلا ؛ والتسوية فى الحقوق السياسية مهما بلغت من الكمال لن تؤثر فى حياة الفرد ونفسه أثراً يزيل عنه أثر عدم التسوية فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية التى لا تزال ماثلة له فى كل شئونه وفى كل لحظات حياته . وليس من الطبيعى أن ننتظر من الفرد شعوراً قويا بالمشاركة فى الواجبات إلا إذا أشعرناه العدالة فى توزيع الأنصباء فى منافع الحياة .

والسبب الثانى منها هو أن الحقوق السياسية قد آل أمرها إلى أن رآها الناس أشبه بخدعة باطلة ، لأن القوة الاقتصادية هى التى تسيطر على الشئون السياسية وتوجهها فى سبيلها بأساليب وطرق ليس للناخبين هيمنة عليها .

والسبب الثالث هو أن أداة الحكم قد أصبحت ذات شعب ملتوية وعقد عويصة ، فصارت المسائل الكبرى التى تؤثر فى الحياة أثراً خطيرا بعيدة عن إدراك الأفراد الذين لا يعرفون الأسرار الفنية . فآلت الأمور التى لها فى حياة الأفراد الخطر الأعظم إلى أيدى الموظفين المختصين والخبراء ، فلا يمكن مع هذه الحال تحقيق الوحدة بين الحاكم والمحكوم ما دامت شئون الحكم وأعمال الحكومة تبدو للناس كأنها أسرار تسمو فوق إدراكهم .

والذى نصفه لهذه الأدواء الثلاثة ثلاثة أدوية تعالجها . فيجب علينا أن نكمل المساواة السياسية بأن نتجه قدماً نحو تحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية . ويجب علينا أن نجعل إرادة الأفراد غالبة على إرادة القوى الاقتصادية المنظمة . ثم يجب علينا أن نجذب الفرد شيئاً فشيئاً حتى نقربه من الأساليب الإدارية ولا سيما ما كان منها ذا مساس بحياته اليومية ومصالحه الخاصة .

ولسنا نزعم أن هذا العلاج من هينات الأمور ، ولكننا قد نستسهل فى سبيله الصعب إذا نحن اعتبرناه وسيلة لإثارة الشعور بالواجب فى الأفراد وليس وسيلة لزيادة حقوق على حقوقهم . إنما هو الشعور الواجب الذى ينبغى أن يثار ويقوى ، واجب المشاركة فى تسيير الديمقراطية . وذلك لا يتأتى إلا إذا آمن الفرد بأن تلك الواجبات منوطة به . وعند ذلك يستطيع أن يعرف حقيقة موقفه من النظام ، فيعرف من بيده السلطان ، ومن له الهيمنة ، ومن هو الأصيل ، ومن هو الوكيل .

فإذا تحقق ذلك لم يكن المهم فى الحياة هو « حقوق الإنسان » ، فقد كان هذا شعار الثورة الفرنسية التى تباعدت عنا أيامها ، بل يكون المهم فى

الحياة هو الحقيقة المنطوية فى الثورة الجديدة ، وهى أن حقوق الأفراد لا تكون ذات أثر إلا إذا قاموا جميعا بالمشاركة فى أداء الواجبات .

لقد حققت ديمقراطية القرن التاسع عشر هـذا التعادل بين الحقوق والواجبات فى دائرة الطبقة الممتازة صاحبة الحكم ، ولـكن ديمقراطية القرن العشرين لا تزال إلى اليوم بعيدة عن تحقيق هذا التعادل بين الجماهير .

فأزمة الديمقراطية هى إذاً فى أصلها أزمة معنوية ، ولـكن أعراضها تبدو للأعين فى صور تغلب عليها عوامل الاقتصاد . ولا نستطيع أن نؤدى حق البحث والتحليل إذا نحن لم نوف البحث حقه فى الأزمة الاقتصادية ذاتها . فالثورة على المذهب الاقتصادى القديم — وهو مذهب عدم تدخل الحـكومات وترك الأمور الاقتصادية تجرى فى مجراها — إنمـا هى الجانب الاقتصادى من الثورة على الديمقراطية القديمة .

ولـكن قبل أن نبدأ هذا البحث نرى من الضرورى أن نعرج حينا على مسألة أخرى من كبريات مسائل هذا العصر ، ألا وهى أزمة حق الأمم فى تقرير مصيرها ، وهى مسألة قد تعتبر قرينة للديمقراطية فى علاقات الأمم فيما بينها .

أزمة تقرير المصير

ذهب الناس منذ أيام الثورة الفرنسية إلى أن الأمم كأفراد البشر لهم حقوق مؤكدة تجب رعايتها ، ومن أعظمها حقها فى الحرية أو كما كانوا يقولون « حقها فى تقرير مصيرها » . وشهد القرن التاسع عشر تحرير الأمم المظلومة أمة بعد أمة ، وكان دعاة التقدم فى كل مكان يعلنون اغتباطهم بذلك التحرير ورضاهم عنه . فكانت الديمقراطية تنتشر فى البلدان وتتحرر الشعوب معها

جنبا إلى جنب فى موكب انتصار باهر . والحق أن تحرير الأمم معنى من معانى الديمقراطية ، فانه إذا كان من المقرر أن للفرد حقا فى أن يبدى رأيه فى طريقة الحكم فى بلده ، فلا شك فى أن له كذلك حقا فى إبداء الرأى فى ذلك البلد كيف يكون مكانه بين الأمم ، وما يشتمل عليه من مواطنين . قال كبير من الكتاب : « لقد أدى إعلان سيادة الشعب إلى نتيجة محتومة ، وإن كانت غير مقصودة ، ألا وهى التساؤل عما هو الشعب . وإذا كانت الديمقراطية فى معناها النظرى تزيل الحواجز بين الأمم فان العمل قد أدى بها إلى نتيجة كانت لا مفر منها ، وهى تقوية روح القومية وإقامة الحواجز بين الأمم » . كان الناس يرون أن الشبه تام بين الأفراد والأمم ، فكما أن كل أمة حرة تتكون من أفراد أحرار لكل منهم حقوق مقررة يجب على كل فرد حر أن يرعى حقوقها ، فكذلك العالم الحر لابد له من أن يتكون من أمم حرة لكل منها حقوق مقررة يجب على سائر الأمم أن ترعى حرمتها . هكذا كان الحال فى مذهب القرن التاسع عشر ، فقد كانت الحرية فيه أسمى الحقوق سواء أكانت حرية الأفراد أم حرية الأمم .

وقد بلغ حق تقرير الأمم لمصيرها ذروة حرمته فى معاهدة فرساى سنة ١٩١٩ . ثم أخذ يهبط عن ذروته شيئا بعد شىء فى الحوادث التى جرت بعد ذلك ، حتى أصبحنا اليوم لا نجد من المنصفين أصحاب العقول من يزعم أن حق تقرير المصير أقرب الطرق إلى جنة النعيم فى السياسة كما كان وودرو ولسن وأصحابه يظنون فى سنة ١٩١٩ . وليس من أصحاب العقول اليوم من يزعم أن خيبة الرجاء فى حق تقرير المصير ترجع إلى أنه لم يعمم أو إلى أن الساسة لم يتحروا القصد فى تطبيقه . فان هذا الحق قد خيب الرجاء الذى عقد عليه

حتى ساءت به الظنون ، لأنه جر على العالم مشاكل اقتصادية وسياسية معضلة لم يستطع أحد أن يهتدى إلى علاجها.

فأزمة حق تقرير المصير قرينة لأزمة الديمقراطية ، كلاهما ناشىء من أننا قنعنا بوضع الأمور على ما كانت عليه فى القرن التاسع عشر ، ولم نغيرها تغييرا يكفل لها ملاءمة الظروف الحربية والاقتصادية الماثلة حولنا فى القرن العشرين . إننا لم ندرك أن حق الأمم فى تقرير مصيرها مثل كل حق آخر يهدم نفسه إذا لم يكن له سند من واجب يقابله . فلا غنى لنا عن أن نعيد النظر فيه الآن . هذا هو الواجب قبل كل واجب آخر على الساسة الذين سيكون عليهم رسم نظام العالم الجديد الذى تتمخض عنه هذه الحرب .

القومية وحق تقرير المصير

(القومية وحق تكوين الدولة)

يجب أن تكون أول خطوة نخطوها فى بحثنا أن نزيل الغموض عن معنى هذا الحق . وهذا الغموض ناشىء من الخلط بين نظرة الأقوام نفسها إلى حقها فى تقرير مصيرها وبين النظرة المجردة إلى معنى القومية . فالمبدأ النظرى لتقرير المصير (تكوين الدولة) هو أن كل مجموعة من شعب تبلغ المبلغ الملائم لتكوين أمة يحق لها أن تستقل بدولة إذا هى أرادت ذلك . وقد اعتبر ذلك الحق قرينا للديمقراطية ، فجمع الناس المعنيين معا وأطلقوا عليهما لفظا واحداً وهو « مذهب القومية » . فكان حق تقرير المصير (تكوين الدولة) يعتبر مرادفا (للقومية) ، وأصبح من المقرر أن « الأمة » أو « القوم » هى الأساس الذى تقوم عليه الدولة . وبقى الأمر على هذا فى نظر

السابقة إلى عام ١٩١٨ . ولكن معنى القوم ومعنى الدولة ينطوى على كثير من المعانى التى لم تحدد ، فكان هذا سببا فى كثير من اللبس والخلط فى ماضى الحوادث وحاضرها ؛ فالدولة هى وحدة السلطان السياسى ، سواء اعتبرناها أداة الحكم أو المجال الإقليمى الذى تسيطر عليه أداة الحكم . والأمة أو القوم هى جماعة من الناس ، وليست إقليما من الأرض ولا أداة حكم . فقد يقال عن الدولة فى الأحاديث المعتادة إنها دولة مصطنعة أو إنها دولة وضعية ، وقد يقال عن الأمة إنها أمة طبيعية أو أمة عنصرية . فالدولة قد تنشأ إنشاء وقد ينزع منها جزء ، وقد يقضى عليها بين عشية وضحاها بجرة من قلم فى وثيقة سياسية ترسم على ما يقتضيه القانون الدولى . وأما الأمة فإنها تنمو وتزدهر أو تضمحل وتضعف على سنن طبيعية لا أثر فيها لعمل مقصود من أعمال الإنسان .

ولكن الثورة الفرنسية خلقت للعالم مذهبا بسط رواقه على أكثر بلاد أوربا الغربية فى القرن التاسع عشر ، وهو أن الدولة والأمة يجب أن تكونا دالتين على مدلول واحد ، فتكون كل منهما هى الأخرى ، وأصبح هذا المذهب مفسرا لمبدأ حق تقرير المصير . فالدول على هذا المذهب لا يصح لها أن تقوم إلا على أساس القومية . والأمم كذلك ينبغى لكل منها أن تنطوى فى دولة .

ولكن هذا المذهب يؤدى إلى مشكلة محيرة ، فإننا إذا اعتبرنا الأمة جماعة من الناس اجتمعت طوعا واختيارا ، وأرادت أن تعيش فى دولة تجمعها وتميزها عن سائر جماعات الأرض على أساس القومية ، لم يكن فى هذا ما يتعارض مع المذهب المعروف ، وهو ارتباط حق تقرير المصير بالقومية .

ولكن هذا يتعارض مع مذهب آخر وهو مذهب العنصرية ، الذى يقصد به أن الأمة يجب أن تكون منحدرة من عنصر واحد .

فإذا نحن أردنا أن نحقق مذهب العنصرية ، فإن آراء الأفراد وإرادتهم لا يكون لها وزن عند تحديد الأمم ، وتكون القومية على هذا الأساس متعارضة مع الديمقراطية ، لأنها لا تجعل الحكم فى تحديد « القوم » لإرادة الجماعة ، بل تجعل تحديد « القوم » قائما على أن الأمة من جنس واحد ودم واحد ، وهذا لادخل لإرادة الأفراد فيه .

ولكن مفكرى القرن التاسع عشر لم يقفوا حائرين أمام هذه المشكلة ذات الشعبتين ، بل اختاروا إحدى شعبتيها واعتمدوا فى سيرهم عليها . فذهبوا إلى أن الأمة ماهى إلا جماعة من الناس عقدت نيتها على أن تكون أمة ؛ وقد وضع رينان هذا المعنى فى عبارة موجزة . فقال : إن وجود الأمة ما هو إلا « استفتاء دائم يوما بعد يوم » .

فالقومية فى القرن التاسع عشر لا تعد الفرنسى مختلفاً عن الإيطالى أو الألمانى إلا بأنه يريد أن يكون فرنسيا لا ألمانيا ولا إيطاليا . وعلى ذلك فهو إذا شاء استطاع أن يتحول فيصبح ما يشاء ، فهو إيطالى أو ألمانى أو ماسوى ذلك إذا انصرفت إرادته إليه . وكان لهذا المذهب أثره فى الناس ، فكان بين الدول عرف متبع وهو التوطن وانتقال جنسية الفرد من أمة إلى أخرى . وكثيراً ما عمد الناس إلى هذا العرف فتنقلوا من رعاية دولة إلى رعاية دولة أخرى . فكان اليهود مثلا يستوطنون بلاد غرب أوربا ولا يلبثون أن يصبحوا من أهلها ، ولم يعترض على هذا أحد من اليهود أو من غيرهم ، فكان أحدهم يستوطن ألمانيا ويصبح ألمانيا ، والآخر يستوطن

فرنسا ويصبح فرنسيا ، والثالث يستوطن انجلترة ويصير إنجليزيا . وكان الإنجليز يهاجرون إلى أمريكا ، بعضهم لأنه يخالف الإنجليز فى أمر أو رأى ، وبعضهم يهاجر اختيارا فى شأن من شئون الحياة ، وهؤلاء هم الذين أنشأوا الأمة الأمريكية . ومجمل القول أن الانتماء إلى أمة من الأمم كان مبعثه الإرادة وحدها ، وكان حق تقرير المصير لذلك مذهباً يماشى مذهب الديمقراطية لأنه كان قائماً على الإرادة الحرة للأفراد . ولكننا مع ذلك لا نجزم بأن هذا كان رأى الناس كافة . فلقد كان حقا مذهب المفكرين الذين يحكمون العقل ويسيرون على هديه ، وهم طائفة محدودة ، على حين أن أكثر الإنجليز مثلا كانوا يتغنون بنشيدهم المعروف :

أيها الجاهدون فى إغرائى
بسوى موطنى وأرضى ومهدى
لن أرى فى البلاد طراً بديلا
من بلادى ولن أغير عهدى .

وكانوا أحرياء أن يسخروا بمن يشير ولو من طرف خفى إلى أن الإنجليزى قد يختار أن يتخلى عن جنسه ويؤثر أن يكون روسيا أو فرنسيا أو بروسيا . بل لقد كانوا أحرياء بأن يسخروا من الزعم كله ، ولا يروا أن للمرء الحق فى اختيار القوم الذين ينتسب إليهم . فسواء لديه أكانت الأمم تتميز بعضها عن بعض بصفات الأجسام أم باللغة أم بالثقافة أم بالعادات ، فإن المحقق لديه أن لأمته طبائع خاصة بها قائمة بذاتها يشترك فيها كل فرد منها ، وليس للآراء السياسية ولا للارادة الشخصية فى نظرهم أى دخل فى تحديد تلك القومية . فالفرنسى لا يستطيع أن يكون إنجليزيا ويغير جنسه كما يغير عقيدته

السياسية ، ولا يستطيع أن يمسى فى أمة ثم يصبح فى غيرها ، كما هى ملكيا ويصبح جمهوريا ، أو كما يكون من أنصار حماية التجارة بعد أن كان من أنصار حريتها .

وقد أخذت الشعوب فى أكثر البلاد تزداد تمسكا بشخصيتها وتتجه إلى التميز عن سواها ، حتى صار الانتساب إليها متعذراً وإن اشتدت الرغبة فيه . فلما أن آل أمر الشعوب إلى تحديد عصبيتها على هذا النحو أصبح حق تقرير المصير لا وجود له مع القومية . فإن الفرنسى مثلا أو الإيطالى لا ينظر إليه على أنه فرنسى أو إيطالى لأنه شاء ذلك ، بل لأنه نشأ على قوميته لأسباب لا دخل لإرادته فيها . وعلى ذلك فوجود الأمة الفرنسية أو الإيطالية لا يرجع إلى أن أفراد كل منهما أرادوا أن يجتمعوا ويقيموا لأنفسهم دولة مستقلة قائمة بذاتها ، بل لأنهم ورثة الأمة الفرنسية المعروفة المحددة .

ولكن الذين رسموا معاهدة سنة ١٩١٩ لم يراعوا هذا المعنى ولم يدركوا أن ثمة تعارضا أو أن ثمة فرقا بين تقرير المصير والقومية .

فكان وودرو ولسن لا يفتأ ينادى قبل دخول أمريكا الحرب مؤكدا حق الأمم فى تقرير مصيرها فقال : « لكل أمة الحق فى أن تختار الدولة التى تعيش تحت حكمها » . ولكنه عندما أخذ فى تحرير شروطه الأربعة عشر لم يتحدث عن تقرير المصير بل كان حديثه عن القوميات التى لها صفات مقررة محددة . قال فيما قال : « يجب أن تعدل حدود إيطاليا تعديلا تراعى فيه الحدود التى تفصل بين الشعوب المختلفة . وأما العلاقات بين أمم البلقان المختلفة ، فيجب أن تقام على أساس ما يسدى إليها من النصح

بمراعاة الحدود الفاصلة التى أقامها التاريخ بين الشعوب المختلفة » .

وكان الآخرون الذين اشتركوا فى تحرير المعاهدة لا يختلفون عن ولسن فى أنهم لم يدركوا الفارق بين تقرير المصير والقومية . وقد ثارت بينهم المجادلة أحيانا فتساءلوا أيجوز لهم أن ينحرفوا عن مبدأ القومية أو مبدأ تقرير المصير إذا ألجأتهم إلى ذلك ظروف اقتصادية أو ضرورات يقتضيها الدفاع الحربى . ولكنهم كانوا لا يعبأون بأن يفرقوا بين مبدأ القومية وحق تقرير المصير بل جعلوهما مترادفين : وكانوا لا يبيحون لأنفسهم أن يتجادلوا فى اتحاد معناهما .

فالبولندى لا يملك فى نظرهم إلا أن يرغب فى أن ينتمى إلى دولة بولندية ، وسلافى الجنوب لا يملك إلا أن يرغب فى أن ينتمى إلى دولة سلافية جنوبية ، مادام كل منهما يتصف بالصفات المميزة لقومه .

وقد بقى هـذا الخلط عددا من السنين ، حتى لقد قال الأستاذ فيشر فى كتابه « تاريخ أوربا » : « لقد رسمت الحدود السياسية بين الأمم فى أوربا على ماقرره ولسن ، وليس فى شعوب القارة الأوربية من يخضع لحكم أجنبى سوى ٣٪ من عدد أفرادها . فاذا نظرنا إلى هـذا الأمر على مذهب حق تقرير المصير تبين لنا أنه لم يسبق لحدود أوربا أن رسمت رسما يعدل هذا فى عدالته » . وليس من العسير علينا أن نكشف عن السر الذى جعل الساسة لا يدركون الفارق بين القومية وبين تقرير المصير .

كانت بلاد غرب أوربا والبلاد الجديدة عبر البحار التى استمدت مدنيتها من غرب أوربا لا تعير التفاتا إلى التفرقة بين القومية وحق تقرير المصير ، لأن هذه المسألة لم يكن لها عندهم خطر فى الحياة . فهذه الآراء عن القومية وحق

تقرير المصير ما هى إلا آراء نشأت فى هذه البلاد الغربية من أوربا وبقيت مقررة فى الأذهان لا يجادل أحد فيها مدة القرن التاسع عشر كله وبقيت كذلك إلى وقت معاهدة فرساى سنة ١٩١٩ .

والقومية عند هذه الشعوب ليست بالمعنى الجديد عليها ، لأنها كانت منذ أمد بعيد مستقرة فى أوطانها تحت حكم دولها ، وقد نبت فيها شعور القومية على مر السنين طبيعيا غير ملحوظ .

فالقومية عندهم (أو إذا شئت فهى الوطنية) لم تكن سوى الولاء الذى يستشعرونه لدولهم ، فلا يمكن أن يقال إن الرجل قد أصبح فرنسيا أو هولنديا لأنه أراد ذلك عن وعى ورغبة ؛ فالفرنسى كان أبداً يريد أن يكون من رعايا دولته الفرنسية المستقلة ، وكذلك الهولندى كان يريد أبداً أن يكون من رعايا دولته المستقلة الهولندية ، بغير أن يتعمد أحدهما التفكير فى ذلك . ويمكن أن يقال مثل هذا عن ألمانيا وإيطاليا مع الفارق الذى بينهم فى التطور التاريخى ، فقد أصبحت ألمانيا وإيطاليا على أية حال دولتين ذواتى حدود تضم شعبيهما ، وكان شعباهما مثل سائر شعوب أوربا يستشعران الولاء لدولتيهما . والدول الجديدة عبر البحار يصح فيها مثل هذا القول ، بل إن شعور الولاء للدولة هناك كان آكد وأقوى . فالأمريكى بغير شك يرغب فى أن يكون رعية لدولته الولايات المتحدة بغير أن يعمل فكره فى هذا متعمدا . ومجمل القول أن القومية وحق تقرير المصير كانا يتحدان فى معنى واحد فى كل البلاد التى تسكنها الشعوب المتقدمة فى المدنية فى جميع أرجاء العالم . وكان قادة الفكر فى تلك الشعوب المتقدمة هم الذين أذاعوا هذا المذهب وأوحوا به إلى الساسة الذين رسموا معاهدة فرساى فى سنة

١٩١٩ . فالخطأ الذى وقعوا فيه هو أنهم ظنوا أن القومية وحق تقرير المصير يتحدان فى معنى واحد فى كل بلاد العالم على اختلاف أوصافها كما يتحدان فى بلاد أوربا الغربية التى يعيشون هم فيها . وهذا الظن الذى ذهبوا إليه دليل قاطع على أنهم كانوا يجهلون كل الجهل أحوال البلاد الأخرى التى تلى برلين وفينا من الجانب الشرقى . حقا كان الشعور القومى مبثوثا فى شرق أوربا وفى الشرق الأقصى ، ولكن شعوب تلك البلاد لم تكن مقسمة إلى دول تجمع كل منها شعبها فى دولة كما هى الحال فى غرب أوربا ، اللهم إلا إذا عددنا شعوب الشرق الأقصى .

أما سائر الشعوب فكانت موزعة مفرقة ، بعضها شعوب سنيدة تحكم شعوباً أجنبية عنها يدفعها شعورها القومى إلى التماسك والتآزر لكى تقوى على بسط سلطانها على رعيتها التى تخالفها فى الجنس ، وبعضها الآخر شعوب مستضعفة تخضع لحكم أجنبى ، فكان شعورها القومى يحركها إلى الثورة على ذلك الحكم الأجنبى . وكانت أحوالها تزداد ارتباكا واضطرابا من أثر حالتها الاجتماعية التى كانت تبلغ أحيانا من الخطورة مايجعل المسائل السياسية تتضاءل إلى جانبها ، وكان اختلاف الأديان عاملا آخر يشترك مع القومية ويمتزج بها حتى لا يكاد أحدهما يتميز عن الآخر .

وكان الشعور القومى مع ذلك أقل ظهورا فى تلك البلاد عما هو عليه فى البلاد الغربية ، لا يكاد أثره يتعدى قلة ضئيلة من مجموع الأمم . ولو سأل سائل أحد الفلاحين فى بلاد شرق بولونيا مثلا عن حق تقرير المصير لما اتجه ذهنه إلا إلى أمنيته فى أن يباح له الكلام بلغته القومية ، وأن تحفظ له عاداته الموروثة فى قريته ، وأن يصلى حيثما شاء فى الكنيسة التى يختارها .

بل لعل ذهنه يذهب إلى أبعد من ذلك فيتمنّى تبديل صاحب الأرض التى يفلحها راجيا أن يملكها رجل آخر خير منه ، أو لعله كان يتمنى إذا جمح به الخيال أن يصبح مالكا للأرض التى يزرعها . ولا نخال مثل هذا الرجل يعبأ فى قليل أو كثير بالدولة التى تحكمه سواء أكانت دولة بولندية أم روسية .

فالمعنى الذى كان ماثلا فى أذهان أهل أوربا الغربية وهو اجتماع كل قوم وارتباطهم بالقومية والدولة معا ، كان معنى بعيداً عن تصور الشعوب فى البلاد الأخرى . وكانت نتيجة هذا الخلط أن ساسة فرساى ما كادوا يفرغون من رسم معاهدتهم حتى بدت لهم بوادر تنم عن مشكلة تنطوى فى مذهبهم .

فقد تبين لهم أن رسم الحدود بين الدول فى شرق أوربا على مذهب الفصل بين الشعوب المختلفة أمر شديد الوعورة ، لأن الشعوب هناك متداخلة بعضها فى بعض متمازج بعضها ببعض ، وتبين لهم أن التفرقة بين الشعوب بما لكل منها من صفات مميزة أمر يصعب البت فيه ؛ فالأكرانى مثلا لا يمكن البت فى أمره هل هو من شعب قائم بذاته أو أنه روسى له لهجة خاصة من اللسان الروسى . وكذلك المقدونى الذى يتكلم باللغة السلافية كان من العسير أن يعرف هل هو صربى أو بلغارى أو هو من شعب مقدونى قائم بنفسه .

ومهما يكن من الأمر فقد فات الساسة أمر آخر . فانا إذا سلمنا جدلا بأنه من الممكن أن نميز الشعوب بعضها عن بعض بصفات واضحة ظاهرة فى كل منها ، فان وجود هذه الصفات فى الأفراد لايدل حتما على أن عقولهم جميعا من طراز واحد ، وأن أفكارهم جميعا قد صبت فى قالب واحد . فالساسة الذين رسموا المعاهدة ، والدعاة الذين كانوا يدعون لهم ويروجون سياستهم ، قدسحرهم

مذهب القومية وحق تقرير المصير وحسبوا أنهما يمثلان معنى واحدا فى العالم كله كما هى الحال فى بلادهم الغربية ، فاطمأنوا إلى رأيهم وآمنوا به ، وقالوا إن الذى يتكلم اللغة البولندية إنما يرغب فى أن يكون رعية لدولة بولندية ، وكذلك الذى يتكلم الصربية أو اللتوانية ، كل منهم يريد أن يكون رعية لدولته الخاصة به . ولم يلجأوا إلى استفتاء الشعوب نفسها إلا حيث لم تتبين لهم الحدود بين الأقوام ، أو حيث رأوا إقليما تتنازعه دول مختلفة ، فهم لم يلجأوا إلى استطلاع رأى الشعوب إلا إذا لم يجدوا وسيلة أخرى أسهل عليهم فى معرفة جنسها ، أو إذا تعذر عليهم ذلك لسبب من الأسباب .

وقد كانوا أحياناً يعمدون إلى الاستفتاء ، وكانت النتيجة التى بلغوها ذات مغزى عظيم ، يوضح لنا جانباً مما نتحدث عنه . فقد تحروا عند الاستفتاء كل ما أمكنهم من العدالة ليطمئنوا إلى أن كل الأفراد أو جلهم قد أبدوا آراءهم بغير تأثير أو إرهاب . وأجرى الاستفتاء فى إقليمين من غرب أوربا : أحدهما مقاطعة شلزفج والثانى إقليم السار . وكانت نتيجة الاستفتاء دالة على أن الشعوب تريد أن تتحد مع المتكلمين بلغتها . ولكن الاستفتاء الذى أجرى فى بعض البلاد الأخرى دل على نتيجة هى عكس هذه ونقيضها ، وذلك فى بلاد (ألِنشتين) و(مارينفردر) و (سيليزيا العليا) و (كلاجنفورت)

ففى (ألنشتين) مثلا دل الاستفتاء على أن عدد من يرغبون فى الانضمام إلى دولة بولونيا لا يزيد عددهم على ٢ ٪ من الأهلين ، مع أن إحصاء سنة ١٩١٠ يدل على أن البولونيين من أهلها يبلغ عددهم نحو ٤٦ ٪ من مجموع الشعب . وهكذا كان الحال فى الأقاليم الأخرى ، فإن الاستفتاء دل على أن أبناء الجنس لا يريدون دائماً أن ينضووا تحت لواء الدولة التى تمثل

جنسهم . ولهذا قال الخبير الذى تولى فحص نتائج هذا الاستفتاء :

« إن إحصاء المتكلمين باللغات لا يدل إلا قليلا على الميول القومية ، بل إن نتائج الاستفتاء فى بعض البلاد التى جرى فيها إنما تدل على نقيض ما يدل عليه إحصاء المتكلمين باللغات » .

ولكن شيئاً واحداً يبدو لنا مؤكداً من كل ذلك . فنتائج الاستفتاء وإن اختلفت فيما بينها تشير جميعاً إلى دلالة واحدة ، وهى أن البلاد التى كانت فيها الدولة منذ القدم قائمة على أساس القومية كألمانيا مثلا ، كانت ميول المتكلمين بالألمانية — لغتهم القومية — متجهة إلى الانضواء تحت علم دولة ألمانيا ؛ ولكن الدول التى لم يكن الحكم فيها قائماً على أساس القومية منذ القدم ، فميول الشعوب فيها لا تكون حتما متجهة إلى الانضواء تحت أعلام الدول التى يتكلمون بلغتها ، وذلك هو ما حدث فى بولونيا وبلاد السلاف الجنوبية ؛ فإن الذين أعربوا عن الميل للدول التى يتكلمون بلغتها لا يزيدون على نسبة محدودة بل نسبة ضئيلة فى بعض الأحوال . ولم تزد تلك النسبة فى حال من الأحوال على ثلثى مجموع الشعب المُستفتَى .

وهذه الدلالة تؤكد ما أشرنا إليه من قبل ، وهو أن الارتباط بين القومية وتقرير المصير لا يصح على وجه العموم إلا فى بلاد غرب أوربا ، وأما فيما عداها فليس ثمة ارتباط بينها .

وهذه الحقيقة التى استخلصناها من مقدماتنا ذات شأن عظيم فيما نحن بصدده من البحث . حقا أنه يصح لنا أن نقول إن الحكومات لا بد لها من أن تقوم على رضا المحكومين ، ويصح لنا أن نقول إنه لا يمكن لوحدة سياسية أن تقوم لها قائمة أو أن تعيش طويلا إلا إذا كانت تستند على ولاء

طبيعى ينبعث إليها من قلوب الشطر الأكبر من رعاياها . ويصح لنا فوق ذلك أن نقول إن أقوى الوحدات السياسية هى التى تتكون من أناس يرغبون فى أن يجتمعوا فى وحدة ويرضون بأن يبذلوا من أنفسهم ما يدفع العاديات عنها ويحفظ عليها كيانها . يصح لنا أن نقول هذا كله ، فمما لا شك فيه أن مذهب حق تقرير المصير له حجج كثيرة تبرره . ولكن هذا الحق يختلف كل الاختلاف عما ذهب إليه الزاعمون فى زعمهم أن الناس يحبون أن ينضووا تحت علم دولة من الدول لأنهم إنما يتكلمون بلغتها . فإذا نحن شئنا فى المستقبل أن نسير فى السياسة على مذهب حق تقرير المصير ، فعلينا ألا نتعدى فى السير عليه حدود غرب أوربا . وأما فيما وراء هذه الحدود فعلينا أن نتحرى وأن ندقق حتى نصفى هذا المبدأ فلا نخلط بينه وبين القومية ، ذلك الخلط الذى أدى إليه تفكير القرن التاسع عشر . وإذا نحن سلمنا بمذهب حق الأمم فى تقرير مصيرها ، كان علينا أولاً أن نجيب على هذا السؤال : ما هى تلك الأمم ؟ ولسنا نقصد بهذا السؤال أن نتجادل فى النظريات ، بل نقصد أن نلتمس جوابا محدودا قائماً على الحقائق .

إن السند الأول لكل الحقوق إنما هو حق أفراد الناس . فإذا أردنا أن نقرر حق أمة فى اختيار مصيرها كان علينا أن نسأل أولا عما إذا كان أفراد هذه الأمة يرغبون فى أن يجتمعوا معا فى أمة واحدة ، ثم أن نعرف الحقوق التى يرغبون فى أن يدعوها لأنفسهم . وهذه بلا شك مسألة تحيط بها صعاب كثيرة ولكنها ذات خطورة عظمى فى الحياة .

وقد وقع الساسة الذين دبروا معاهدة سنة ١٩١٩ فى خطأ بين فى هذا الأمر . فقد كانوا يؤمنون بأن الأمة إنما هى وحدات محددة لكل منها

حقوق محددة . ولـكنهم أخطأوا فى أنهم حسبوا أن جماعة معينة من الناس هى التى تعبر عن رأى الأمة وهى المؤتمنة على حقوقها ، مع أن هذه الجماعة قد لا تزيد على أن تـكون هيئة فرضت نفسها على الأمة فرضا ، وكان من بينها كثيرون ممن قضوا فى المنفى حيناً طويلا بعيدين عن بلادهم . كان هذا خطأ الساسة عندما وضعوا معاهدة فرساى ، ولم يكلفوا أنفسهم عناء التحقق من أن الحقوق التى تطالب بها هذه الجمـاعة هى الحقوق التى يرغب فيها كل أفراد الشعب الذين تزعم تلك الجماعة أنها تمثلهم ؛ أو أن هذه الحقوق المطلوبة تؤدى إلى مصلحة أفراد هذا الشعب .

وواجبنا اليوم أن نتجنب الوقوع فى مثل هذا الخطأ مرة أخرى . وإنا لنستطيع تجنبه إذا نحن وضعنا نصب أعيننا أن تقرير المصير ليس حقا لأمم محدودة معينة من قبل ، ولـكنه حق للأفراد من النساء والرجال يكفل لهم أن يكونوا من أنفسهم مجموعة قومية إذا توفرت بعض الشروط . وإنه لجدير بنا أن نـكون أصفى تفـكيرا فى هذا الأمر إذا نحن قللنا مما اعتدناه من التحدث عن حقوق إقليم من الأقاليم أو دولة من الدول ، واتجهنا بدل ذلك إلى التحدث عن حقوق الأفراد الذين يعيشون فى تلك الأقاليم أو تلك الدول .

الحدود التى ينتهى إليها حق تقرير المصير

قد أصبح اليوم ظاهرا لأكثر أصحاب الرأى أن الذين وضعوا معاهدة فرساى قد وقعوا فى خطأ آخر فوق ما أوقعهم فيه ولسن عندما خلط بين القومية وحق تقرير المصير . ذلك بأنهم آمنوا بأن تقرير المصير هو مفتاح

كل المشكلات السياسية . وقد سماه ولسن « المذهب الأوجب فى العمل » . وكان الساسة الآخرون إذا ذكروا مذهباً آخر غيره للاهتداء به فى رسم الحدود بين الدول أوردوه فى تردد كأنما يعتذرون من ذكره . وحق تقرير المصير بغير شك مذهب هام يجب على الساسة أن يهتدوا به فى تحديد الدول وتقرير مداها ، ولكنه لا يصح أن يعتمد عليه وحده ، ولا يصح أن يجعل له المكان الأول بين الاعتبارات . فحق تقرير المصير فى الدول إذا كان مطلقاً كان أشبه بحق الأفراد فى الأمم الديمقراطية أن يفعلوا ما يشاؤون إذا كان ذلك الحق مطلقاً . فليس لمجموعة من الأفراد تعيش فى قلب بريطانيا أو فى قلب ألمانيا أن تدعى حقا فى الاستقلال بأنفسها وتكوين وحدة قائمة بذاتها ، متذرعة إلى ذلك بمذهب حق تقرير المصير . وكذلك ليس لبلاد ويلز (فى بريطانيا) أو قطالونيا (فى أسبانيا) أو أزبكستان (فى روسيا) أن تدعى حقا مطلقاً فى الاستقلال ، وإن فرضنا أن الكثرة من أهلها ترغب فى ذلك . فمثل هذا الادعاء لحق تقرير المصير ينبغى أن يوزن ويقرن باعتبارات أخرى من المصالح التى لا ينكرها العقل ، وهى مصالح بريطانيا وأسبانيا ودولة روسيا السوفيتية . ولا يصح أن نغفل مثل هذه المصالح العادلة المعقولة التى قد تكون للبلاد الأخرى فى الوحدات السياسية التى تتمتع اليوم بالاستقلال .

فلا مناص إذاً من أن يكون تأويل حق تقرير المصير عرضة للتكييف والتشكل والتغير عند النظر فى أحوال الأمم المختلفة . فلسنا نقدر أن نحدد المدى الذى ينبغى أن يكون للوحدة السياسية من عدد الناس أو فى اتساع المساحة لكى يكون لها الحق فى تقرير مصيرها ، لأن ذلك المدى يختلف من مكان إلى مكان ومن زمان إلى زمان . كانت بلاد اليونان القديمة مثلا تقنع

فى الوحدة السياسية بأن يكون أهلها مائة ألف من الناس ، على حين لا يستطيع أحد أن يزعم أن مثل هـذا العدد يكفى اليوم لإقامة وحدة سياسية . وعلى ذلك فالدول تتناقض مع نفسها أحيانا عند ادعاء حق تقرير المصير لنفسها أو إنكاره على سواها . فالمستعمرون الأمريكيون ادعوا ذلك الحق وجاهدوا فى سبيله ضد بريطانيا ، ولـكن حفدة بعض هؤلاء المستعمرين أنـكروا هذا الحق على حفدة البعض الآخرين بعد ثلاثة أرباع قرن .

ولـكن هذا لم يمنع رئيسا دمقراطيا من رؤساء أمريكا من أن ينادى بعد ذلك بخمسين سنة قائلا : « لـكل أمة الحق فى اختيار الدولة التى يعيشون تحت لوائها » . وقد علق لا نسنج على هذا القول قائلا : « لسنا ندرى عندما تكلم الرئيس عن حق تقرير المصير ماذا كان يعنى بذلك ؟ فهل كان يقصد أن تـكون الوحدة التى تقرر مصـيرها جنسا من الأجناس أو رقعة من الإقليم أو مجموعة من السكان ؟ وليس من المأمون أن يطبق هـذا المذهب إلا على وحدة مميزة يمكن أن تستقل فى الحياة وإلا كان فى تطبيقه خطر على السلام والاستقرار » .

ولـكن يبدو لنا أن لا نسنج عندما قال هذا القول لم يدرك أن ذلك التناقض كان يرجع إلى طبيعة المذهب نفسه ، ولعله حسب أن الخطأ راجع إلى تفـكير ولسن نفسه . وقد انتقد الـكثيرون هذا التناقض فى تطبيق حق تقرير المصير فى معاهدة فرساى . ولـكن قليلا منهم من أدرك أن السر فى هذا التناقض إنما هو طبيعة الأشياء نفسها ، فان ذلك الحق لا يمكن تطبيقه بغير التناقض . نسأل أنفسنا : ما السر فى أن «تحرير الأمم المستضعفة» كان مبدأ يناصره بحق دعاة التقدم فى القرن التاسع عشر ، فلما أنفذه الساسة فى

معاهدة فرساي ظهرت له آثار تشبه آثار المبادىء الرجعية ، وأدى إلى إرجاع عقارب الساعة إلى الوراء ؟ والجواب على ذلك بسيط وهو أن ولسن وأصحابه لم يدركوا أن ذلك المبدأ من طبيعته أن يكون متغير الأوضاع ينبغي له أن يحوّر ويكيف بما تقتضية الأحوال الاقتصادية والسياسية ، وأنهم عندما أخذوا به في معاهدة فرساي ذهبوا به مذاهب تخالف كل ماتقتضيه النظم السياسية والاقتصادية .

فهم ساروا على هدى مذهب تقرير المصير وحسبوه حقا لا يأتيه الشك من بين يديه ولا من خلفه . وبالغوا في الإيمان به حتى بسطوا رواقه على أقاليم لم يسبق لها عهد به ، فأدى ذلك إلى انفراط عقد دول قائمة وخلق دول أخرى كثيرة العدد ، على حين كانت الدواعي الحربية والاقتصادية تدعو إلى التقريب وجمع الشمل وضم أجزاء العالم بعضها إلى بعض لإنشاء وحدات سياسية كبرى قليلة العدد .

حقاً أدرك ساسة فرساي أن تقرير المصير لن يسمح بطغيان القوة الحربية ، ولن يسمح بالاستقلال الكامل في القوى الحربية ، ولكنهم لم يكن لهم علم بالتطور الجديد في فنون الحرب . فلما دبروا وسائل الاحتياط للسلامة في عهد عصبة الأمم كان تدبيرهم ناقصا غير ملائم . وهناك نقص آخر في تدبيرهم وهو أنهم لم يدركوا أن وجود الدول الصغرى إذا كان لا يسمح بالطغيان الاقتصادي فإنه كذلك لن يسمح بالاستقلال الاقتصادي الكامل . قال الهر سترسمان في أواخر أيامه : « إذا أنتم خلقتم عددا عظيما من الدول الصغرى كان عليكم ألا تغفلوا تدبير ما يحقق الانسجام بينها وبين النظام الاقتصادي الأوربي » .

ولكن ساسة فرساي لم يعرفوا شيئا عن نظام أوربا الاقتصادي ولا عن

الحاجة إلى الانسجام معه ، وقنعوا بخيال الأمانى التى كانوا يؤمنون بها إيمانا لم يخل من الشك ، وهى « أن يلزموا حدود العدالة فى معاملات التجارة بين أعضاء عصبة الأمم كافة » .

فكانت النتيجة أن حق تقرير المصير عندما قرر فى معاهدة فرساى وعوملت الدول على مقتضاه ، أدى إلى الاصطدام بحقائق الحرب والاقتصاد ، وكان الاصطدام يزداد على مر الشهور والأعوام . فإذا شئنا أن نبحث مستقبل حق تقرير المصير ، كان علينا أن نبدأ بمعرفة حقيقة علاقته بالقوة الحربية والقوة الاقتصادية .

حق تقرير المصير والقوة الحربية

هناك مشكلة تتعلق بحق تقرير المصير فيما يمس القوة الحربية . فان هذا المبدأ — مبدأ حق تقرير المصير — قد اتخذ وسيلة لإنشاء طائفة من الدول المستقلة الصغرى تزايد عددها ، فى حين أن تطور الفنون الحربية قد جعل احتفاظ تلك الدول الصغرى باستقلالها موضعا للشكوك . وقد ثارت مشكلة تلك الدول المستقلة الصغرى أول مرة فى مؤتمر فينا ، فعمدت الدول الكبرى إلى البت فى أمورها من فوق رؤوسها ولم تقم لآرائها وزنا . وكانت السنة المتبعة عند ذلك هى سنة القرن التاسع عشر التى نستطيع إجمالها فى لفظ « نظام جوقة أوربا » ، وهى سنة كان لا بأس بالعمل بها وإن كانت فى لفظها تنبو فى الآذان .

فكانت الدول الصغرى على هذه السنة تستقل بتدبير أمورها وحكم نفسها ، على أن تكون منحاة عن كل ما يمس شئون أوربا عامة . فاذا هاجت

الحرب بين الدول الكبرى كان من المقرر لتلك الدول الصغرى أن تلتزم الحياد عنها . وقد نشأت على مر القرن التاسع عشر شريعة تقرر قواعد الحياد ، كانت مستمدة من العرف الذى سارت عليه الدول فيما بينها ، ومن اجتهاد فقهاء القانون الدولى . وكانت هذه الشريعة تسرى سرياناً لابأس به على الدول فى الحروب الصغرى فى أثناء ذلك القرن الطويل . فكانت الدول الصغرى تستطيع فى تلك الظروف أن تتمتع باستقلال حقيقى وإن كان استقلالا ضيق الحدود .

ولكن حرب سنة ١٩١٤ كانت بمثابة ضربة شديدة أصابت ما كان يحيط بالدول الصغرى من سياج الحياد المكفول المقرر . فقد غزيت دولتان صغريان ، واقتحمت جيوش الدول الكبرى المتحاربة أرضهما واضطرتهما إلى خوض غمار تلك الحرب ، ثم أغريت دول أخرى منها على خوض غمار الحرب بالوعود السخية ، أو حملت على الحرب حملا بصنوف مختلفة من الضغط والقسر بين حربية واقتصادية ، وحسبت دول أخرى منها أن لها مصلحة فى انتصار أحد الجانبين المتحاربين ، فرأت أن الشرف والمصلحة يقضيان عليها أن تحارب مع فريقها لتساعده على بلوغ الانتصار ، فما بقيت دولة من الدول الصغرى بعد ذلك ملازمة للحياد إلا وقد رأت أن ضرورات الحصر الحربى تؤثر أثراً بالغاً فى حقوقها المكفولة لها كدولة محايدة ، وأنها تكاد تحس من آثار الحرب ما تحسه الدول المحاربة نفسها . وقد استطاع عدد كبير من تلك الدول الصغرى أن يحتفظ بحياده مع هذا كله ، وإن كان قريباً من قلب ميادين الحرب ، فنجت بذلك من ويلاتها وعيث الجيوش فى أرضها . ولكن ليس ثمة شك فى أن استقلال الدول الصغرى وحيادها قد أصيبا فى صميمهما إصابة بالغة فى تلك الحرب .

ولما وضعت الحرب أوزارها ، كان الكثيرون قد داخلهم ما داخلهم من أمر الحياد والاستقلال للدول الصغرى ، وأخذوا يدركون فى شىء من الغموض أن معناها قد تبدل أو لقد أفسد إفسادا .

ولكن الساسة الذين دبروا معاهدة الصلح كانوا لا يزالون يتعلقون بمذهب تقرير المصير ، فكانوا يعمدون إلى خلق الدول الصغرى والزيادة فى عددها ، وحسبوا أنهم يتجنبون ما فى هذا من تناقض وخلط بفضل عصبة الأمم ، إذ كان ميثاقها ينص على أن الحرب « أمر يهم العصبة جميعها » ، وأن كل عضو من أعضائها إذا خالف ما يجب عليه من رعاية حرمة هذا النص وأشعل نيران الحرب ، كان عمله هذا نفسه بمثابة إثارة الحرب على سائر أعضاء العصبة جميعاً .

وقد أعلنت الحكومة البريطانية ذات مرة « أن أعضاء العصبة من الدول لا يمكن أن تكون لها حقوق الحياد ، إذ أن العصبة لا تستطيع أن تكون منها دولة محايدة » .

وبذلك أصبحت الدول الصغرى مجردة مما يضمن لها الاستقلال منذ صارت لا تستطيع التزام الحياد الدقيق . بل كان عليها أن تشارك فى كل حرب تقع فى المستقبل بين الدول العظمى ، فتحارب الدولة المعتدية لكى تنصر الدولة التى يقع عليها الاعتداء . وقد كان هذا هو النظام الذى أطلق عليه اسم « الضمان المشترك » .

على أنه كان نظاماً ينطوى على كثير من المغالطات . فإن هذا النظام كان يقصد به الاحتفاظ بالأحوال القديمة التى كانت قائمة قبل الحرب ، وكان هذا من شأنه ألا يكون مرضيا للدول كلها . ومع ذلك فقد فهم الساسة

أنه فى الإمكان أن يكون نظاماً عاما تنخرط فيه الدول كلها ، فكانت هذه هى المغالطة الأولى . وقد كشفت الحوادث عن هذا الوهم ، لأن الدول الكبرى لم تجتمع كلها فى العصبة فى وقت من الأوقات ، ولم يزد عدد الدول الكبرى فى العصبة على خمس من بين السبع الكبرى ، ومع ذلك فإنها لم تجتمع فى العصبة إلا إلى حين قصير .

وأما المغالطة الثانية فقد كانت فى فهم معنى « الاعتداء » فإن هذا المعنى لا يمكن تحديده تحديدا عادلا ، ولا يمكن أن نجد له عند التأمل مقياساً صحيحا من مفهوم الأخلاق .

وأما المغالطة الثالثة فهى أخطرها شأناً ، ذلك بأن الحرب الحديثة تحتاج إلى الاستعداد الطويل الذى قد يمتد به الزمن إلى الشهور والسنوات . فإذا شاءت الدول أن تتعاون فى الحرب تعاوناً مجدياً كان عليها أن تعمل معاً فى الاستعداد لها قبل وقوعها . ومن المستحيل على دولة من الدول ، ولا سيما الدول الصغرى ، التى تكون جارة لإحدى الدول المتحاربة ، من المستحيل عليها أن تنتظر حتى يقع الاعتداء الذى يترتب عليه وجود حالة الحرب ، ثم تقرر بعد ذلك ما تنوى الإقدام عليه من الانضمام إلى أحد الجانبين المتحاربين .

ولم تكن فى الدول دولة لها رأى لا بأس به فى « الضمان المشترك » سوى فرنسا ، فإن رأيها لم يكن ذاهباً مع الوهم ، بل كانت ترى أن الضمان المشترك إنما يكون بعقد تحالف أوربى تكون هى زعيمة له ، ويكون المقصود منه التحالف على عدو معين . ولكن هذا الرأى لم يجد قبولا عند الدول الصغرى .

وقد شاع رأى جديد فى السنوات التى أعقبت عام ١٩٢٠ وهو أن الحياد قد أصبح فكرة عتيقة لا موضع لها فى الحياة . وقد كان رأياً صحيحاً فى جوهره ، ولكنه فسد منذ استبدل الساسة بفكرة الحياد فكرة أخرى غير موفقة . فلما تبين الصبح لذى عينين ، وبدا للناس أن النظام الجديد الذى حل محل الحياد نظام أجوف لا يجدى نفعاً ، عادت الدول الصغرى فتمسكت بالخيال القديم المتخلف من القرن التاسع عشر ، وهو الاستقلال الذى لم يبق منه إلا ظل حائل ، وقد ساعد على ذلك ما فى طبع الخلق من ميل إلى الاحتفاظ بالقديم والتمسك به .

وفى تلك الأعوام التى تلت سنة ١٩٢٠ كان شبح الحرب لا يزال بعيداً عن الأنظار ، وكانت الدول إنما تتحدث عنه حديثاً نظريا جدليا . فكانت الدول الصغرى كسويسرة مثلا أو ألمانيا (وكانت عند ذلك دولة ضعيفة) تتجنب كل ارتباط مع عصبة الأمم ترى فيه داعياً إلى التفلت من الحياد . فلما كانت الأعوام التى تلت سنة ١٩٣٠ أصبحت الحرب خطراً ماثلا ، فدعا هذا إلى أن جهرت الدول الصغرى برأيها مؤكدة أنها قد اعتزمت أن تلزم الحياد لزوما دقيقا . فأدى هذا كله إلى أن أفلس « الضمان المشترك » الذى ينص عليه ميثاق عصبة الأمم وأصبح قبضة من الريح .

فلما جاءت المحنة الكبرى فى عام ١٩٤٠ ظهرت الحقيقة واضحة مرة أخرى ، وعلم الناس جميعاً أن الحياد والاستقلال للأمم الصغرى ما هما سوى ضربين من الوهم ، وأن عودتهما إلى ما كانا عليه فى القرن التاسع عشر إنما هو التماس المحال . فاستقلال الدول الصغرى الذى ترتب على مذهب تقرير المصير إذا كان قد تهدم ، فإن ذلك يرجع إلى عاملين فى الحرب الحديثة :

العامل الأول أن الفرق قد أصبح عظيما بين القوة الحربية فى الدول الصغرى وبين القوة الحربية الجبارة فى الدول الكبرى .

ففى الأزمان السالفة كانت البندقية هى السلاح الشائع المستعمل فى الهجوم ، وكانت القلاع والحصون تقف فى وجه المغير سدا منيعاً . فالدولة الصغيرة إذا كانت ذات عزيمة وصبر كانت تستطيع أن تصمد لدولة أعظم منها قوة وأعز جندا ، ولا سيما إذا كانت جيوش الدولة الغازية موزعة فى ميادين أخرى .

ففى مثل تلك الأزمان كانت الدول الكبرى تجد ما يحملها على رعاية حرمة الاستقلال للدول المحايدة الصغرى ، وتحاذر أن تكثر من عدد أعدائها منها . ولكن عام ١٩١٤ شهد نهاية تلك الأزمان الأولى وهى تولى عن العالم ، وإن كانت وقفة بلجيكا الباسلة عند ذلك قد أدت إلى تأخير سير جيوش ألمانيا وكانت بذلك عاملا ذا أثر عظيم فى تلك الحرب التى آل أمرها إلى معركة المارن الفاصلة . ولكن مقاومة الدول الصغرى فى عام ١٩٤٠ لم تجد شيئا بل كانت عاملا ذا أثر فى زيادة الكوارث . ذلك لأن الحرب قد أصبحت فى جوهرها تتوقف اليوم على حشد قوى هائلة من العدد الآلية وتعبئتها على صورة لا تتأتى مثلها للدول الصغرى . فاضطرت الدانمرك إلى التسليم ولم تحرك ساكنا للدفاع عن نفسها ، ولم تؤثر مقاومة النرويج وهولندا وبلجيكا أثرا يذكر فى تعويق جيوش ألمانيا ، ولم تنزل بها من الخسارة شيئاً يؤثر فى سير حربها ، ذلك مع كل ما بذل لهذه الدول من مساعدة سريعة وأمداد بعثت إليها من خارجها .

فلم يبق بعد هذا للدول الصغرى إذا شاءت أن تحمى أنفسها من دولة

كبرى إلا أن تسلم شئون دفاعها لدولة أخرى من الدول الكبرى تقوم على الاستعداد له من قبل وقوع الخطر وتتخذ له عدته . ولكن هذه الحال تؤدى إلى أن الدول الصغرى تصبح مهدرة الحياد والاستقلال فى كل أحوالها . فهى إذا هوجمت من إحداها كان ذلك اعتداء على حيادها ، وإذا وكلت دفاعها إلى دولة أخرى كان ذلك نزولا منها عن استقلالها ، لأن الدولة التى تتولى الدفاع عن بلاد لابد لها من الهيمنة على المسائل الجوهرية من سياستها . وقد كتبت جريدة الازفستسيا الروسية فى إبريل سنة ١٩٤٠ :

« إن الحياد المطلق ليس إلا وهما إلا إذا أسندته قوة حقيقية تستطيع أن تذود عنه وتحافظ عليه . وليس للدول الصغرى من القوة ما يكفل ذلك لها »

فالدول الصغرى لاتستطيع مع الأساليب الحربية الحديثة أن تحفظ نفسها من اعتداء دولة كبرى إلا بوسائل ليست فى ذاتها سوى النزول عن استقلالها الحربى . فتساند الدول فيما بينها قد أصبح أمراً لا مفر منه إذا شاءت البقاء فى مضمار الحياة .

والعامل الثانى فى هدم الاستقلال الحقيقى للدول الصغرى هو أن فنون الحرب الحديثة قد بلغت من التقدم مبلغا جعل الحياد معطلا للجهود الشاملة التى تتطلبها الحروب ، فاذا وجدت دولة محايدة فى جوار المتحاربين كانت جديرة بأن تعرقل بحيادها جهود فريق منهما أو أن تكون ردءا يعين الفريق الآخر . ولقد أصبح من المتعذر أن تكون مثل تلك الدولة منعزلة فى حياد بالمعنى الصحيح مهما بالغت فى رعاية حيادها .

والحرب الاقتصادية اليوم جزء مكمل للحروب ، تبذل فيها الدول من الجهد العظيم ماتبذله فى ميادين القتال . فوجود الدول المحايدة بين الدول

التجارية يقف مثل حجر عثرة فى سبيل هذه الحرب الاقتصادية ، ولا تستطيع الدول المتحاربة أن تمتنع عن بلوغ غاياتها من تلك الحرب بحجة الحياد . فلعل هذا الجانب الاقتصادى من الحروب هو الذى يرجع إليه أكبر الأثر فى تعذر بقاء الدول الصغرى على حيادها ، إذا كانت قريبة من ميادين النضال .

وقد كانت الدول المتحاربة قبل سنة ١٩١٤ تتردد فى غزو الدول المحايدة المجاورة لها مع ما قد يكون لها من الفائدة الحربية فى غزوها . فكانت تلك الدول المحايدة تبقى بمنجاة من الحرب ، وإن كانت تمد المتحاربين بالمؤن وآلات الحرب . ولما وضعت هيئة أركان الحرب الألمانية فى أوائل هذا القرن خطة لغزو فرنسا عن طريق بلجيكا لم تجعل من خطتها غزو هولنده لأنها كانت تدرك أن من مصلحتها الابقاء على حياد ميناء روتردام الهولندى لكى تتمكن من فتح الطريق إلى ألمانيا للامداد الآتية من وراء البحار عن طريق هذا الميناء .

فلما اندلعت نيران الحرب فى سنة ١٩١٤ ضرب الحلفاء نطاقا من الحصار على ألمانيا ، فكان ذلك أسلوبا جديداً من الحصر أعجز به الحلفاء ألمانيا عن أن تستمد نفعا اقتصاديا من حياد هولندا ، فأدى ذلك إلى قلب الخطط الألمانية قلبا . فلما رسمت هيئة أركان الحرب الألمانية خطط الغزو فى سنة ١٩٤٠ ، كان من المعقول أن تعدل عن استثناء هولندا من خطتها ، لأنها علمت أن سواحل أوربا الغربية كلها كانت لا تجديها نفعا إذا بقيت على حيادها ، بل لقد كان حيادها أجدر أن يفيد بريطانيا لما لها من سيطرة على البحار . هذا إلى أن تلك السواحل إذا بقيت على حيادها كانت بمثابة وقاية تحمى سواحل بريطانيا من اعتداء ألمانيا . كان ميناء روتردام عند ذلك إذا بقى

محايداً لايستطيع أن يكون مستودعا لتجارة ألمانيا ، على حين أنه لو أصبح فى أيدى الألمانيين لأصبح قاعدة حربية خطيرة الشأن يهددون بها أرض بريطانيا . فحياد سواحل أوربا الغربية وهولندة وبلجيكا والدانمرك والنرويج إنما يفيد بريطانيا من كل الوجوه ولا يفيد ألمانيا فى شيء ؛ ولهذا كان لا شك فى أن هيئة أركان الحرب الألمانية قد فطنت إلى الحقيقة وأدركت ما ينبغى لها فعله لتحقيق مصلحتها . لقد كان لابد لها من أن تجعل من خطة غزوها أن تضع يدها على هذه البلاد جميعا فلا تبقى لها حيادا .

لقد دلت الحرب الحاضرة على أن استقلال الدول الصغرى ليس سوى استقلال أجوف منقوص ، إذ لم يبق لها من اختيار فى أمر نفسها سوى أن تلتمس السلام وتتجنب ويلات الحرب مهما بذلت فى سبيل ذلك من ثمن ، وهذه لعمر الحق سياسة أشبه شيء بانعدام السياسة . وإنه لخليق بها أن تقاسى فى سبيل بلوغ تلك الغاية من السلام صنوفا من المذلة وإهدار الكرامة كما فعلت تركيا والسويد . فالدول الصغرى لاتستطيع اليوم أن تحفظ اتزانها فوق حبل الحياد ، وهى لا تستطيع فوق ذلك أن تعتمد فى مستقبل أيامها إذا انتهت الحرب على نظام «الضمان المشترك» الذى تتساوى فيه الدول جميعا ولا يميز فيه بين الدول الجديرة بالصداقة والجديرة بالعداوة . فلا مناص للدول الصغرى إذاً من أن تلتمس اتصالا واشتراكا دائما بدولة من الدول الكبرى . وهذا الاتصال الدائم ينشىء طائفة من الواجبات على الجانبين المتشاركين ، وهى واجبات لا تقتصر على القيام بأعمال معينة فى ظروف خاصة كما هو الحال فى الواجبات التى نص عليها ميثاق عصبة الأمم ، بل هى تقتضى أن تتحد الدولتان المتشاركتان فى سياستهما الاقتصادية

والحربية ، وأن تجمعا مواردها الحربية والاقتصادية تحت إشراف موحد لقد دلت التجربة دلالة لا شك فيها على أن الدول لن تصل إلى ضمان حربى حقيق فى ظروف الحياة الجديدة إلا إذا سلكت هذا المسلك ولا أقل من هذا . ولا قوام لحق الأمم فى تقرير مصيرها إلا فى حدود هذه الضرورة الحربية .

حق تقرير المصير والقوة الاقتصادية

لقد أدرك الساسة الذين وضعوا معاهدة فرساى أن القوة الحربية تهدد بالخطر حق الأمم فى تقرير مصيرها وحق الدول الصغرى فى الاستقلال بنفسها . على أنهم لم يعرفوا حق المعرفة مبلغ هـذا الخطر الداهم بعد أن تطورت أساليب الحرب فى الوقت الحاضر وبعد أن بلغت أدوات الحرب ما بلغته من قوة جارفة . ومع ذلك فقد فاتهم أمر آخر لم يفطنوا إليه ولم يدركوا شيئاً من خطره وهو التطور الحديث فى القوة الاقتصادية . وذلك راجع إلى سببين : أولهما أنهم قوم اطمأنوا إلى المذهب الاقتصادى الذى كان متبعا فى القرن التاسع عشر ، وهو عدم التدخل فى شئون الاقتصاد ، والسبب الثانى هو أنهم لم يدركوا العلاقة الوثيقة بين الاقتصاد والسياسة .

لقد تعلم هؤلاء الساسة من دروس الحرب الماضية — حرب سنة ١٩١٤ — أن القوة الاقتصادية أداة قوية فى الدفاع ، ولكنهم لم يدركوا ، بل لم يخطر ببالهم ، أن تلك القوة الاقتصادية قد تكون أداة قوية فى الهجوم . فلما اقترحت دولة روسيا السوفيتية بعد معاهدة فرساى ببضع سنين أن تصلح المعاهدة بعقد اتفاق يقضى بعدم الاعتداء الاقتصادى لم يتنبه أحد إلى خطورة ذلك الاقتراح ، ولذلك لم يجد من أحد قبولا .

حقا أنه من العسير أن نحدد معنى الاعتداء الاقتصادى ، فهو أخفى وأدق على الأفهام من معنى الاعتداء الحربى على مافيه من صعوبة فى التحديد. ولكن ذلك العسر فى تحديد المعنى ما كان ينبغى له أن يحجب عن الافهام أن منع الاعتداء الاقتصادى ضرورى فى ذاته . فميثاق عصبة الأمم كان ناقصا من جهتين : أولاهما أنه لم يكن كافيا لعلاج مشكلة التسليح ، وثانيتهما أنه لم يكن فيه محل للنظر فى مشكلة القوة الاقتصادية . وقد ظهر فى ذلك الميثاق نقص شبيه بهذا عند ما عقدت المعاهدات التى قصد بها علاج مشكلة الأقليات فى سنة ١٩١٩ — ١٩٢٠ .

قال أحد الذين اشتركوا فى وضع صيغ تلك المعاهدات : « كان الساسة يهتدون بتجاربهم إذا أرادوا أن يعالجوا مشكلة من المشكلات ويثبتوا ماهو جوهرى فيها وما هو غير جوهرى . وقد دلتهم تجربتهم على أن الأقليات فى بلاد الغرب ظلت تناضل من أجل حريتها فى أثناء القرن السابق كله . فكانت آراء أصحاب مذهب الأحرار تتجه بالطبع نحو معالجة مشكلة الأقليات على هدى ما عرفوه من تجربتهم وما أحاط به علمهم . » . ولهذا استقر الرأى على أن تمنح الأقليات الحقوق السياسية المعروفة فى ديمقراطية القرن التاسع عشر ، لأنها كانت الحقوق التى يطمح اليها الناس فى الغرب . ولكن تلك الحقوق لم تشمل حق العمل ، ولم تشمل حق الناس فى ألا يموتوا جوعا . وقد أرسلت إلى جنيف رسائل تتضمن استنكار التفرقة بين الناس على أساس أنهم منحدرون من أصول مختلفة وتجرى فى عروقهم دماء من أجناس متباينة .

وكان الساسة يعملون على فرز الأجناس ليلحقوا المنتمين إلى الجنس الواحد

بعضهم ببعض بتبادل السكان ونقلهم من إقليم إلى آخر . وقد نظرت العصبة فى هـذه الرسائل وقلبت الآراء فيها . ولـكن الدول لم تعجز عن أن تجد مئات من الوسائل تحتال بها على أن تقوم بكل تعهداتها فى الظاهر وأن توفى بما يتطلبه حرف ميثاق العصبة من عهود ، وأن تعمل فى الوقت عينه مايؤدى إلى إيقاع الأذى بالأقليات والقذف بها فى مهاوى الفاقة واليأس . فقد كانت تستطيع مثلا أن تلجأ إلى حيل بسيطة تبلغ بها غايتها كأن تمتنع عن إقراض المال للمؤسسات الصناعية التى يديرها أفراد من الأقليات أوالتى يقوم بالعمل فيها طوائف من تلك الأقليات ، أو كأن تأبى الاعتراف بسريان العقود فى بلادها إذا كانت معقودة مع أفراد أو هيئات من الأقليات . فالمعاهدة التى وضعت لحماية الأقليات لم تجد شيئا فى حمايتها من جور القوة الاقتصادية ، فـكانت بذلك شبيهة فى النقص بميثاق العصبة ذاته . وقـد كانت القوة الاقتصادية هى المحرك الأكبر فى الحياة بين سنتى ١٩١٩ و ١٩٣٩

ألف المستر كينز كتابه الشهير « الآثار الاقتصادية للصلح » وجعل جوهر موضوعه الـكلام عن الخطأ الأكبر الذى وقع فيه الساسة الذين وضعوا معاهدة فرساى وهو إغفالهم العامل الاقتصادى فى تلك المعاهدة .

وقال فيما قال : « ولو أدرك المستر لويد جورج أو المستر ولسن أن المشكلة الـكبرى التى تستحق كل عنايتهم إنما هى المشكلة المالية والاقتصادية وليست هى المشكلة السياسية أو الاقليمية ، وأن الأخطار الجاثمة التى تهدد المستقبل ليست راصدة فى حدود البلاد أو نظم الحـكم فيهـا ، بل هى كامنة للدول فى مسائل أقوات الناس وما يحتاجون اليه من فحم ونقـل

وأمثالها — لو أدرك هذان السياسيان أحدهما أو كلاهما هذا لكان مصير أوربا خيراً مما كان » .

وقال أيضاً . « كانت المسألة الاقتصادية الكبرى التى تتضاءل إلى جانبها كل المسائل هى مسألة الجوع والانحلال اللذين كانا يهددان أوربا ، ومع ذلك فقد كانت هى المسألة التى لم تجد قبولا عند الساسة الأربعة العظام ولم تحرك فى قلوبهم ساكنا » .

ونحن اليوم إذا رجعنا بالنظر إلى الماضى لم يصعب علينا أن نرى الحقيقة ظاهرة وأن نعرف السبيل التى كانت الحكمة تقتضى أن يسلكها الساسة فى تدبيرهم . وإذا تحدثنا بذلك عن الماضى فان قولنا يصح فى وصف الحاضر كذلك . فلقد كان أولى بالساسة أن يعمدوا فى تدبيرهم إلى معالجة الجانب الاقتصادى من الحياة أولا ، وهو الجانب الذى كانت الحاجة اليه أمس وأشد ، فاذا ما تم لهم ذلك اتجهوا على هدى تجربتهم إلى التوفيق بين ضرورات الاستقلال الاقتصادى ، وبين مطامح الشعوب إلى الاستقلال السياسى .

ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث ، فانهم صرفوا همهم أول شىء إلى مطامح الأمم نحو تقرير مصيرها ، وحققوا تلك المطامح ما استطاعوا تحقيقها بانتقاص أقاليم الدول المغلوبة ، وأغفلوا بعد ذلك كل الآثار الاقتصادية التى تنجم عن تدبيرهم ، ووكلوا أمرها إلى القضاء يصرفها كما يشاء . وصرفوا أفئدتهم عن تأمل حقيقة القوة الاقتصادية التى مافتئت تزداد قوة ، ولم يأبهوا لما قد تجره من عواصف لن تلبث أن تعصف بكل البناء الذى بالغوا فى إقامة صرحه من استقلال سياسى وتقرير مصير . وليس من العسير أن نعرف السر فى هذه الغشاوة التى غطت على أبصار هؤلاء ، فقد كان ساسة سنة ١٩١٤

من أهل جيل عاش فى عالم ذاهب مضى عصره وانقضى ، وحسبوا أن أحوال العصر المتصرم الذى عاشوا فيه سوف تصلح للعهد الجديد الذى يستقبلونه ويبنون أساسه . كانت الدول فى القرن التاسع عشر يعتمد بعضها على بعض فى الحياة الاقتصادية شيئاً من الاعتماد . فكانت بريطانيا العظمى ترى مصلحتها الكبرى فى إطلاق التجارة وإباحة انتقال السلع والأموال حرة من كل قيد ، وهى دولة تسيطر على عالم التجارة والمال ، فاستطاعت بما لها من قوة أن تتكفل سريان عرف مقبول فى المعاملات الاقتصادية بين الدول . فأصبح من المتفق عليه أن تمتنع الدول كافة من محاربة بعضها بعضا فى ميادين الاقتصاد إلا فى حدود ضيقة . وكان من المفهوم بينها أن تحافظ على الوحدة فى بعض نواحى الاقتصاد ، فاتفقت مثلا على قبول معيار الذهب فى معاملاتها ولم تخفض إحداها قيمة عملتها ولم تحاول إحداها أن تتخلص من ديونها أو تنكرها .

وكانت الضرائب الجمركية التى يقصد بها حماية المنتجات الوطنية معتدلة فى كل الدول ، وكانت تخفف من وقعها بأن تتفق فيما بينها فى المعاهدات على « شرط أحسن الدول معاملة » ، ولم تكن قد لجأت بعد إلى الاحتيال على مخالفة ذلك الشرط وإبطال أثره فى المعاملة . وأما الاعانات ونظام الحصص فى التجارة الدولية ، فقد كانت لا تزال ناشئة فى مهدها لم يعمم بعد أخذ الدول بها . وبالجملة فقد كانت القوة الاقتصادية لا تجد سلاحا خطيرا فى السياسة الدولية ، أو لقد كانت تلك الفكرة لا تزال ضئيلة تكاد من ضآلتها تعزب عن الأذهان . ففى تلك الظروف السعيدة كانت السيادة البريطانية كفيلة بتحقيق نوع من الترابط والتساند الاقتصادى بين الدول

يعتمد فيه بعضها على بعض حتى كانت الدولة الصغرى المستقلة لا تخشى الغبن أو الحيف فى المعاملات الاقتصادية . وقد حسب ساسة فرسايى أن الظروف تدوم أبد الدهر ، فلم يخشوا أن ينشأ عامل اقتصادى جديد يعمل على هدم ما أقاموه من دول مستقلة احتفلوا فى إقامتها احتفالا بالغاً وتزمتوا عند خلقها فى رعاية حق تقرير المصير . فمن الظاهر أن معاهدة سنة ١٩١٩ كانت قائمة على أسس اقتصادية وحربية لم يعد لهما وجود . وكان تاريخ السنوات العشرين التى تخللت الحربين مشهدا لنضال متصل كانت فيه الدول الكبرى تستخدم السلاح الحديث ، سلاح الاقتصاد ، يطعن به بعضها بعضا ، أو تحطم به تلك الكبرى مايليها من الدول الصغرى ، على حين كانت الدول الصغرى لا تفتأ تخز به الواحدة الأخرى بما لها من طاقة . وليس يجدينا شيئا أن نجادل فى أى الدول كانت صاحبة البدء فى هذا النضال ، فالقاء الوزر على دولة لا يغنى شيئا ، لأن الأمر لاعلاقة له بالأوزار ، إذ هو لايمت بسبب إلى الخلق . فالأمر لايعدو أن يكون حدثا وقع لامجال للوم فيه .

فان أحوال الانتاج الصناعى فى العصر الحديث ، قد أدت إلى نمو قوة الاقتصاد نموا كبيرا ، فأصبح العامل الاقتصادى ذا أثر عظيم فى السياسة كلها ، سواء منها سياسة الأمم فى داخلها أو سياستها الخارجية فيما بينها . فلما زاد عدد الدول المستقلة على أثر ماطرأ من تقسيم بعض الدول الكبرى وتفكيكها ، اتجهت القوة الاقتصادية فى سبيلها سريعة نحو التجمع فى مراكز معدودة .

قال كاتب أمريكى : «قد أدى تطور القومية فى الوقت الحاضر إلى تعارض وتصادم بين رغبة الشعوب فى الاستقلال بأنفسها فى دول صغرى تضم

العناصر المتجانسة في الثقافة ، وبين رغبة أخرى تطمح إلى التجمع في وحدات اقتصادية كبرى » . وتبين بعد قليل أن تحقيق مطامح الشعوب إلى الاستقلال وتقرير المصير قد أدى إلى خلق المشاكل الاقتصادية وتعقيدها .

وكانت الأزمة التي وقعت في سنة ١٩٣٠ دليلا على أن الصرح الذي أقيم في فرساي ليس سوى هيكل أجوف واهي الدعائم قبل أن ترتفع يد هتلر الحديدية في قسوة لتهوى عليه وتذهب به حطاما .

فالدول العدة الصغرى إذا كانت تستخدم القوة الاقتصادية مطلقة من القيود والحدود ، إنما كانت تمهد السبيل إلى تطاحن الدول المتمدنة وفناء المدنية ذاتها .

لقد سار الساسة في رسم خططهم في المعاهدة على هدى مذهب حق تقرير المصير بغير أن يقيدوه بقيد ، فكانت لذلك آثار اقتصادية زادت على مر الدهر حتى تضاءلت إلى جانبها كل آثار الحروب السالفة ، لأن تلك الآثار الاقتصادية تمس حياة الناس في غدوهم ورواحهم . وقد تغير العالم ولا يزال كل يوم يتغير . قال كاتب إيرلندى حديث نقلا عن شاب من قومه إذ يقول : « إن العالم اليوم ليس في مثل سعته في عام ١٩١٦ » . فقد تزايدت رغبة الناس في الفوز والمزيد من الخير . قال ذلك المؤلف الإيرلندى : « فلما تغير العالم على هذا النحو صارت هذه البلاد الصغيرة (إيرلنده) أضأل مما كانت من قبل . فهي اليوم لا تقوى على أن تقوم بحاجات أبنائها جميعا بعد أن تحركت أمانيهم للطموح إلى ماهو أعلى مما كان عليه آباؤهم » . فالجيل الناشىء آخذ في السخط على أن تكون بلاده تلك الرقعة المحدودة التي تقوم حولها الأسوار . ولم تجد الملايين من جماهير الشعوب في

الحقوق السياسية ما يرضى أمانيها . فالحقوق السياسية لا تجدى إلا قليلا ، إذا هى لم تؤد إلى أن يكون للفرد حق العمل فى سبيل التماس الرزق الذى يقيم الحياة . وكذلك حق تقرير المصير لا يكون له فى الغالب سوى صدى ضئيل ، إذا هو أدى إلى تضييق مجال الاقتصاد . فحقوق الأمم مثل حقوق الأفراد تصبح جوفاء لا يكون لها معنى إذا هى لم تمهد السبيل إلى الرخاء فى الحياة ، وقد تصير بلاءً وشرا مستطيرا إذا هى لم تكفل الكفاف ولم تفرج عن جماهير الشعوب ماحولها من العقد التى تمس حياة التاجر فى متجره والصانع فى مصنعه والزارع فى حقله .

لقد سبق لنا القول أن الديمقراطية السياسية لن يقدر لها البقاء إلا إذا وضع لها تأويل جديد وجعل لها من الحياة الاقتصادية مدلول ملموس . وهكذا نقول فى حقوق الأمم فى تقرير مصيرها ، فلا بد من أن توفق الأمم بين استقلالها وبين ضرورات التساند الاقتصادى فيما بينها .

مستقبل تقرير المصير

إذا نحن أدركنا حقيقة الداء كان فى استطاعتنا أن نصل إلى تفسير جديد لحق الأمم فى تقرير مصيرها ، فهذا التفسير الجديد لا يقل خطرا عن تأويل الديمقراطية الجديد الذى تحدثنا عنه آنفا .

وأول ما يجمل بنا أن نذكره هو أن نميز بين مذهب حق تقرير المصير وبين مذهب « القومية » ، فإن هذا التمييز يساعدنا على أن نفهم أن تقرير المصير ليس معناه تفكيك الدول . فقد يرغب الناس فى تقرير مصيرهم بالانضواء تحت علم وحدات كبرى ، كما قد يرغبون فى تقرير مصيرهم

بالانفصال وحدهم والاستقلال بأنفسهم فى وحدات صغرى .

ولقد تحدثنا فيما سبق أن الناس قد أخذوا ينكرون المذهب الذى سار عليه الساسة فى عام ١٩١٩ ، وهذا دليل على أن الشعوب قد أخذت تتجه فى السبيل الذى نشير اليه . حقاً أن الفرد يطمح دائما إلى أن يرى الجماعة التى هو عضو فيها متمتعة بالحرية والاستقلال . ولكن من الحق كذلك أن الفرد يحب أن ينتمى إلى جماعة لها من القدر والقوة ما يكفل لها أن تقوم بقسطها ، وأن تنال نصيبها من الحياة بين الدول ، فيكون للفرد من وراء ذلك ما يجعل عمله فى وطنه ذا ثمرة وجدوى . فاذا كان جهد الجماعة التى ينتمى اليها الفرد جهداً ضئيلا لا أثر له ، كان انتماؤه اليها عبثا ، وقد يحمله ذلك على أن يلتمس لنفسه جماعة أخرى ينقل اليها ولاءه تكون أوسع رقعة وأعظم شأنا .

وإذا كان الفرد لا يستطيع ذلك بنفسه فقد يستطيعه أبناؤه من بعده . فاليوم الذى يحس فيه الناس أن الدول المستقلة الصغرى تسد فى وجوههم أبواب الرزق لأنها تجعل أسواقهم أضيق ميدانا ، أو تسد مسالكهم فى الحياة السياسية لأنها تجعل نظمهم القومية السياسية أضأل مجالاً ، أو تحجر على حياتهم العقلية لأنها تجعل ثقافتهم القومية أتفه غذاء ، فى ذلك اليوم الذى يحس الناس فيه أن الاستقلال الضيق قد حد من مدى حريتهم ، يكون قد حان أجل تلك الدول الصغرى ، وآن لمذاهب سنة ١٩١٩ أن تزول وتعفى آثارها .

لقد مضت الدول الصغرى فى هذه السبيل قدما منذ أول هذه الحرب ، ولا تزال ماضية فيها سواء منها ما أصابته كوارث القتال وما قبع فى حياده

على خوف من وقوع الكوارث . وكانت تلك الدول تزداد اندفاعا فى هذه السبيل كلما تمثلت ضعف قوتها الحربية وعجزها عن الاستقلال الاقتصادى وهى محصورة فى رقعتها الضيقة . وقد تحدث وزير خارجية الحكومة النرويجية المؤقتة فى خطاب له أذيع من لندن ، فتكلم عن التعاون بين بلاد النرويج وبين الدول الأخرى التى تحب الحرية فى العالم ، فوصفه بأنه « عمل يؤدى إلى بناء أساس حالة ينبغى لها أن تستمر بعد الحرب ، بل هى حالة سوف تبقى وتستمر ، حالة من التعاون السياسى الذى يكفل لنا الحرية ويحمينا من اعتداء الطغاة ، ويقيم لناحياة يتوفر فيها التأمين الاجتماعى وتحمى فيها الحياة الاقتصادية من كوارث الأزمات المالية التى تقتلها ، وتقف سداً منيعا يحول دون التقدم الاجتماعى » .

فقد أدرك الناس اليوم فى مشارق الأرض ومغاربها أن تقرير المصير ليس من هينات الأمور ، وأنه ليس مجرد اختيار بين شيئين متباينين يراهما الإنسان تحت ناظريه واضحين ، لكل منهما حدوده التى تفصله عن الآخر وتميزه عنه ، فيكفى فى الاختيار بينهما أن يبين رأيه بعلامة على ورقة استفتاء تقدم اليه كما كان مفهوما فى عام ١٩١٩ .

فاذا صح أن الشعوب كانت حقًّا ترغب فى عام ١٩١٩ أن يستقل كل منها فى دولة ، وأنها كانت حقا ترضى عن وجود تلك الدول الكثيرة الصغرى ، فان الحال اليوم غيرما كانت عليه بالأمس ، فالشعوب اليوم لن ترضى ذلك ولن ترغب فيه . وإنه لمن أوجب الواجبات أن نتعرف النظام الصالح الذى يجدر بالعالم المستقبل أن يأخذ به ، وأن نتعرف الحدود التى توجبها علينا الضرورات الحربية والاقتصادية ، وأن نلتمس الوسيلة إلى التوفيق بين هذه

الجدود وبين الطبع الغالب الذى جبل عليه الناس ، وهو حبهم للحياة فى جماعات بعضها مستقل عن بعض ، يقف كل منها من الآخر موقف التحفز للعداوة ، ويحتفظ كل منها بلغته وتقاليده وعاداته وطرائق حياته ومصالحه المشتركة .

وإنه لمن السهل أن نرى طائفة من أحكام تبدو لنا واضحة . وأول هذه الأحكام هو أنه لابد لنا من أن ننبذ الرأى الذى أخذ به أهل القرن التاسع عشر ، أن الشعب والدولة يجب أن يكونا شيئا واحدا . أو بقول آخر : يجب علينا أن نميز بين « الشعب » من الوجهة الثقافية وبين « الشعب » من حيث الدولة التى ينضوى تحت لوائها . فينبغى لنا أن ننكر رأى من يقولون إن الشرط الأول فى تكوين وحدة سياسية مستقلة هو وجود شعب متجانس منحدر من أصل واحد وأرومة لغوية واحدة ، تربط بينهم تقاليد واحدة وثقافة واحدة .

وثانى هذه الأحكام أنه لابد لنا من أن نجعل أكبر اهتمامنا بالشروط والحدود الضرورية لوجود دولة مستقلة ، وأن نجعل المحل الثانى من اهتمامنا لحق تقرير المصير فى ذاته . فلا ينبغى أن نتبع ذلك الحق على إطلاقه كما فعل الساسة فى عام ١٩١٩ . فلقد كان الناس فى القرن التاسع عشر لاينظرون إلا الى الحقوق . وإنه لجدير بنا أن ننظر كذلك الى الواجبات لـكى نحقق للأمور اعتدالها .

فاذا تحدثنا عن حق تقرير المصير وجب علينا أن نقرنه بالتبعة التى لامفر منها ، وهى أن تكون شئون الحرب والاقتصاد وموارد الثروة فى يد تدبر سياستها تدبيرا يكفل الوفاء بحاجات مجتمع شامل ، على أن يكون القصد من ذلك التدبير تحقيق مصالح الناس فى حياتهم المعتادة ، وليس مجرد الاحتياط لما قد يقع من الحوادث أو العداوات فى يوم من الأيام . هذان هما الحكمان

اللذان يظهران لنا واضحين بادىء ذى بدء ولنا فيهما بعد ذلك قول مفصل :

إذا نحن فرقنا بين معنى الشعب وبين معنى الدولة أو بقول آخر إذا نحن فرقنا بين الشعب من حيث ارتباطه بالثقافة وبين الشعب من حيث ارتباطه بالدولة ، كانت نتيجة هذا أن الناس إذا أرادوا تقرير مصيرهم كان لهم أن يختاروا لأنفسهم إذا شاءوا أمورا معلومة ، ولم يكن لهم أن يختاروا لأنفسهم أمورا أخرى . أو بقول آخر يكون لهم أن يقرروا مصيرهم فى الانتماء إلى مجموعة معلومة لغرض من الأغراض والانتماء الى مجموعة أخرى لغرض آخر . وليس فى هذا التقسيم ما يتعارض مع الطبع البشرى ولا مع المطامح الطبيعية للانسان . فالبشر جميعا من رجال ونساء ينتمون عادة الى مجموعات مختلفة لكل منها غرض خاص به وكل منها يسد لهم حاجة معلومة . فهم لايجدون مشقة فى التوفيق بين انتمائهم الى مذهبهم الدينى وبين انتمائهم الى منتدى رياضى أو جمعية زراعية أو نقابة تعاونية . بل إنه لمن المقبول عقلا أن يقال إن الحياة الاجتماعية الصحيحة لاتتوفر إلا إذا توفرت هذه الروابط المختلفة المتشابكة من المصالح والصلات ، حتى لايستقل بولاء الأفراد ويستولى على كل نشاطهم جانب واحد منها كالدولة وحدها أو الدين وحده أو النقابة التعاونية وحدها .

وإنه لمن السهل أن يوفق الإنسان بين حقوق هذه الروابط كلها ، فولاؤه لها جميعا ممكن لا تعارض فيه ، ولا أثر على الولاء للدولة من اتصال الفرد بهذه الروابط كلها . فلن يعترض معترض علينا إذا نحن قلنا مثلا إن الكثيرين من أهل ويلز قد أفلحوا فى أن يكونوا ولزيين مخلصين فى ناحية من حياتهم ، وأن يكونوا فى الوقت عينه بريطانيين أوفياء فى ناحية

أخرى من الحياة . وكذلك الحال فى أهل قطالونيا بأسبانيا وأزبكستان من أقاليم الاتحاد الروسى ، فكل من هؤلاء قد يكون مخلصاً لإقليمه الضيق فى ناحية من الحياة ومخلصا لوطنه الأوسع فى الوقت عينه فى ناحية أخرى .

هذا هو الحل الأمثل لمشكلة تقرير المصير ، ونعنى به أن يقسم الناس ولاءهم فتكون لهم روابط لا تعارض بينها وإن كانت مختلفة . فهذه هى الوسيلة التى لا وسيلة غيرها للجمع بين ماتقضى به ضرورات الحرب والاقتصاد وبين ماتدعو إليه الطبيعة البشرية من تكوين الجماعات المتجانسة فى اللغة والعادات وسنن الحياة .

لسنا نشك فى أن تعدد الروابط على هذا النحو أمر تعترضه صعاب وعقبات فى عصر نرى فيه سلطان الدولة يزداد سيطرة فى كل أرجاء الأرض ويمتد إلى تدبير شئون الحياة شأنا بعد شأن ، حتى أصبح من واجب الحكومات أن تهيمن على تنظيم الاقتصاد ، وعلى التعليم وبث الدعاية التى توجه الناس إلى ماتشاء من آراء ، لتكفل الأمن والطمأنينة فى ربوعها . وإنه لمن العبث أن يطمح أحد فى قلب هذه الحال ونزع سلطان الدولة عما أخذت تبسط سلطانها عليه . ولكن اجتماع أزمة الأمور كلها فى يد الدولة على هذا النحو الذى سارت عليه لابد أن يفضى إلى ضرورة جديدة تقضى بالتوزيع والتفريع . ذلك بأن الدول كلما زادت فى أعبائها وكلما نوعت فى جهودها وكلما عددت فى وظائفها ، وجدت أنه من الضرورى لها أن توزع الإشراف على مصالح الناس حتى تبلغ ما تريد من الاحسان فى أداء واجباتها وإدارة الشئون المتعددة التى تعالجها . فعلينا أن نلتمس حل مشكلة تقرير المصير حيث ينبغى لنا أن نلتمسه ، وذلك أن ندرك الحقيقة التى لابد

لنا من إدراكها ، وهى أن بعض مصالح الناس يقضى أن يكون الزمام فى يد مجموعة كبرى ، وأن بعضها الآخر يكفى فيه أن يكون الزمام فى يد مجموعة صغرى ، وأن واجب الدول أن تصرّف الأمور بحسبها ، فبعضها يستلزم اجتماع الأزمة فى قبضة واحدة وبعضها يستدعى التوزيع والتقسيم بين قبضات عدة . هذه هى الحقيقة التى لاغنى لنا عن إدراكها لكى نلتمس الخلاص من المشكلة .

قال أحد كبار الباحثين : « إن المتاعب التى تكربنا فى هذا العصر إنما ترجع إلى فهم معنى الدولة القومية ، أو بقول آخر ترجع إلى أننا نحسب أن الغايات السياسية التى يرمى إليها أهل دولة من الدول لابد أن تكون هى الغايات التى ترمى إليها ثقافة الشعب الذى تتكون منه الكثرة من أهل تلك الدولة . فالحقيقة أن هاتين الغايتين تختلفان اختلافا جوهريا . فإذا نحن فرقنا بينهما لم يحل شىء بعد ذلك دون اجتماع شعوب مختلفة متعددة فى دولة واحدة ، يعيشون جميعا فى وئام وتظلهم جميعا راية واحدة » . فإذا ما استقر الأمر على قرار فى الشئون الجليلة من مسائل الحرب والاقتصاد ، وأقيم السياج الأوسع الذى يكفل المصلحة من هاتين الناحيتين ، كان من الممكن أن يترك كل ماعدا ذلك للوحدات القومية الصغرى لتدبر فيه أمورها على ما تشاء وتهوى ، بالغا مابلغ عددها ومهما اختلفت طبائعها . وبهذه الوسيلة يمكن تحقيق مطامح الشعوب التى ترضى طبائعها ، ويمكن إطلاق العنان لكل ما تنبض به قلوبها من أمان فى تقرير مصيرها وتدبير شئونها .

والحكم الآخر الذى لاغنى لنا عن لفت الأنظار إليه هو أن حق تقرير المصير لا يزال فى حاجة إلى إيضاح جديد يعاد به فهم معناه كما أسلفنا

عند التحدث عن الديمقراطية ، فان الحقوق لا بد من أن تقابلها واجبات تعادلها .

فى عام ١٩١٩ كان من المقرر أن الأمة إذا اعتبرت أمة أو كما قيل « قوما » أكسبها مذهب تقرير المصير حقاً مطلقا فى أن تكون أمة مستقلة ، وكان هذا الحق مقدما فى الاعتبار على كل اعتبار آخر .

وأما العلاقات بين الدول ، وما قد يكون لبعضها من حقوق على بعض فقد كان فى المحل الثانى من الحرمة والرعاية .

فكان هذا نقضا ظاهراً لأنه ضيع التعادل بين الحقوق والواجبات بين الدول ، وهو التعادل الذى تقضى به حكمة التنسيق بين مصالحها .

والحق أن ذلك النقص أثر من آثار سياسة ولسن وتفكيره ، فقد كان ولسن يذهب فى رأيه مذهبا لا يرى فيه تردداً ولا شكا ، وهو أن حق تقرير المصير إذا استقر وعم الأمم جميعا كان قمينا أن يذيع السلام فى العالم كله . وهو لعمرى رأى لسنا ندرك اليوم حكمته ، بل نراه جد بعيد عن إدراكنا . كان ولسن يرى أن الحق معنى مطلق ، وأن تقرير الحق وإنفاذه أمر مستحسن فى حد ذاته ، وأما تقرير الواجبات التى تعادل الحقوق فأمر موكول للاختيار ، وأنه لا يليق أن يعلق إعطاء الحقوق على القيام بالواجبات . ولسنا نجهل أن تحقيق الرأى الجديد الذى نعرضه هنا أمر مستصعب . فما من شك فى أنه من الواجب أن تتغير آراء الناس وعقائدهم وطرق تفكيرهم قبل أن يمكن حملهم على قبول ماندعو اليه من جعل حق الأمم فى تقرير مصيرها مرتبطا بواجبات لا بد من القيام بها . فالدول الصغرى إذا تحقق ماندعو له تصبح ملزمة بأن تنزل عن ميزة كانت من قبل لها فى القرن التاسع عشر ، إذ كان

لا يطلب منها ثمن لسلامتها وأمنها غير أن تبقى على الحياد . وكانت مصالحها وأرضها وكل ما لها من أقاليم (وقد تكون لهـا ممتلكات فسيحة واسعة الغنى عبر البحر) ، كان ذلك كله مكفولا لهـا لا تتحمل فى حفظه مشقة ، ولا تبذل فى سبيله جهدا ولا مالا ، إذ كانت تتولى حفظه عليها دول أخرى ذات قوة قاهرة وأساطيل عماليق تجوب بحار الخافقين . فالدول الصغرى ملزمة بأن تقوم بواجبات لقاء حقوقها غير مجرد الوقوف على الحياد فى الحروب . وأما الدول الكبرى فانها تصبح وقد ألقى على عاتقها عبء ثقيل فى الحرب والاقتصاد ، وهو عبء دائم قلما كانت الدول الكبرى تحب أن تحمله من قبل ، ألا وهو كفالة مصالح الأمم الأخرى . وإذا أردنا أن نضرب مثلا ملموسا ، ضربنا مثل بريطانيا العظمى ، فانها إذا تحقق الرأى الذى نذهب اليه كان عليها أن تختط فى الدفاع خطة تكفل الأمن لطائفة من بلاد أوربا فضلا عن الدفاع عن نفسها . وكذلك كان عليها أن تجعل للاقتصاد خطة شاملة ، تراعى فيها مع مصالحها الخاصة مصالح طائفة كبيرة من الدول الأخرى ، مثل مصالح الصناعة فى فرنسا وبلجيكا وألمانيا ، ومثل مصالح الزراعة فى الدانمرك وهولندة . فسلامة الدول الكبرى والصغرى كلها من الناحية الحربية ، ومصلحة الدول الكبرى والصغرى جميعا من الناحية الاقتصادية ، كل هذه متوقفة على قبولها المعنى الجديد الذى أشرنا اليه ، وهو مراعاة تبادل الواجبات بين الدول .

وهـذا المعنى نفسه يمكن أن يفيد فى حل مشاكل معقدة أخرى فيما يتعلق بحق الأمم فى تقرير مصيرها إذا كانت من الأمم الخاضعة للاستعمار . فقد طالما اتهمت حكومات الأمم المتحالفة فى عام ١٩١٩ بأنها قصرت حق

تقرير المصير على أمم أوربا ، وأنكرته على أهل أفريقا وآسيا . ولو شئنا أن نلزم الحق والعدل فى المنطق لما كان لنا مفر من التسليم بصحة هذا الاتهام .

ولـكن الأمم الشرقية لها خصائص تجعل حق تقرير المصير لها عسيرا متعذرا على من ابتغاه . فـكثير من تلك الشعوب لا تزال فى حال لا تستطيع معها أن تستقل بحكم نفسها ، كما أن بعضا منها تعترض استقلاله مشاكل خاصة به ، كما هو الحال فى الهند ، فانها تشتمل على شعوب متعددة وأديان متباينة . ومع ذلك فانا لو شئنا أن نذهب مع أمم الشرق فى حق تقرير المصير إلى مثل ما ذهبنا اليه فى أوربا فى عام ١٩١٩ ، فعملنا على تفكيك الوحدات الاقتصادية الـكائنة وهدمنا الوحدات الحربية التى تحفظ عليها كيانها ، لـكان هذا رجوعا بها القهقرى وإفسادا لهـا . فالحاجة تدعونا اليوم إلى أن نقيم وحدات كبرى فى أمور الحرب والاقتصاد مع الابقاء على الوحدات القومية الصغرى لـكى تحقق من أغراضها ما تطمح اليه . وأما فى (مجاهل) أفريقا وآسيا فان الحاجة تدعو إلى إبقاء ما هو قائم من نظام الاقتصاد والدفاع الحربى الشامل الذى تندمج فيه القارات فى وحدات كبرى (ولا يشترط فى ذلك أن تكون تلك الوحدات الـكبرى هى الـكائنة اليوم بحدودها فى الوقت الحاضر) ، على أن تنشأ فى قلب تلك الوحدات أقسام شتى ، ويعمل فيها من التقسيم والتوزيع ما يسمح بوجود عدد عظيم من حكومات تستقل بادارة أمورها على ما يقضى به عرف أهلها ، وما لهم من تراث فى سنن الحياة وفى القانون والعادات . فان القضاء على ما اعتادته شعوب تلك البلاد من أساليب الحياة ثم حملهم كرها على الخنوع لنظم إدارية تفرض عليهم فرضا ، كان فى أغلب الظن شرا خطيراً أدى إلى اضمحلال السكان فى كثير من المستعمرات أو فنائهم ، وهذا

القسر فى الحكم لا يقل فى أثره المخرب عن الاستغلال المنكر الذى عمدت اليه المؤسسات الاقتصادية فى تلك المستعمرات . فافريقا اليوم عبارة عن مجموعة من أقاليم فسيحة تكاد تتشابه فى أشكالها ، وتفصل كلا منها عن الأخرى حدود من خطوط هندسية اتفقت عليها الدول المستعمرة فيما بينها . ولكن الواجب يقضى بأن يتغير هذا كله ، ويحل محله نظام آخر يؤدى إلى أن تكون الوحدة فى حكم الشعوب هى القبيلة تدبر أمورها على ماتحبه لنفسها . فنحن نتطلع الى اليوم الذى نستطيع فيه أن نجعل فى أفريقيا نظاما يشبه نظام شعوب البلقان فى حكم نفسها .

إننا إذا شئنا تجنب الفوضى والطغيان الوحشى فى علاقة الدول فيما بينها فى المستقبل فلا مفر لنا من أن ندرك معنيين وأن نتجه فى سيرنا على هديهما .

الأول أن ندرك الحاجة إلى وجود وحدات كبرى فى شئون الحرب والاقتصاد لا تنتهى حدودها عند حدود «الشعوب» أو « الأقوام » ، وأن نعمل على تحقيق أكبر قسط من التقسيم والتوزيع فى داخل تلك الوحدات الكبرى ، حتى تستطيع الشعوب المختلفة أن تبلغ كل غاياتها الأخرى . وأما المعنى الثانى فهو أن حق الأمم فى تقرير مصيرها لا يصح إلا إذا أحاط به أولاً سياج متين من الواجبات الحربية والاقتصادية التى تتبادلها الأمم فيما بينها .

فأزمة حق تقرير المصير تشبه أزمة الديمقراطية فى أنهما تنشآن من علة معنوية واحدة وإن كانت فى مظهرها تبرز لنا جانبين ، أحدهما اقتصادى وهو الأكبر ، وثانيهما حربى وهو الأقل ، ولن نستطيع أن نجد لتلك الأزمة علاجا إلا إذا جردنا الهمم أولاً للجانب الأول منها ، وهو الأعظم خطرا والأبعد فى حياتنا أثراً ، وهو « الأزمة الاقتصادية » .

الأزمة الاقتصادية

الأزمة الاقتصادية هى السر الذى يكمن طى الأزمة السياسية ويبعثها ، وفيها يظهر بأجلى مظهر كيف أخفقت الدول الراضية فى التوفيق بين الآراء البالية العتيقة وبين العصر الجديد الذى تطور وتحول وطفر فى التغيير طفرة عظمى . فالمذاهب الاقتصادية التى كان يطلق عليها اسم المذاهب « الاقتصادية المقررة » لم تكن سوى مذاهب نظرية ، وكانت كسائر المذاهب النظرية لاتتحقق فى الحياة العملية على الوجه الكامل . فكان يباح الخروج عنها أحيانا ويسمح بالتحلل من قيودها أحيانا. وكثيراً ماتجرأ بعض المفكرين على نقدها وإظهار الدعوة عليها ، ولكنها مع ذلك بقيت على وجه الإجمال مقررة متبعة إلى ماقبل عام ١٩١٤، على أنها تجماع السنن الصحيحة.. ولا تزال إلى اليوم تعتبر عند البعض صحيحة قائمة على حقائق لاتقبل الجدال ولا سيما فى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة . وهذا أمر طبيعى لاغرابة فيه، فالمذاهب النظرية لا تموت إلا بطيئة ، وقد تمتد بها الحياة حتى تزول الأحوال التى سببت خلقها . ولكن بقاء هذه المذاهب كان راجعا إلى سبب آخر غير هذا ، فإنها كانت وليدة عصر مجد باهر ورخاء اقتصادى فذ فى انجلترة والولايات المتحدة ، عصر بلغت فيه هاتان الدولتان قصارى ما بلغتاه من عظمة السلطان والهيبة .

فمن الضرورى على ذلك أن يقبل الانجليز والأمريكيون على أنفسهم يناقشونها ويجادلونها فى تلك المذاهب القديمة حتى يتبينوا أن الآراء التى قررها المفكرون فى العصور الماضية فى شئون الاقتصاد إنما هى مما يصح

فيه التبديل ومما يطرأ عليه التحول والتغير .

وقد جاء فى أقوال (بيچوت) فى الأيام السنية الباهرة من القرن التاسع عشر ما يدل على أنه أدرك « أنه قد أتى على الناس حين من الدهر كانوا لا يعرفون فيه آراء المذاهب الاقتصادية المقررة ، بل لقد كانت تلك الآراء لا تجر على الحياة إلا الأذى إذا كانت مصالح الناس تتطلب اتباع آراء غيرها » .

وهذا قول صريح يدل على أن أصحاب المذاهب الاقتصادية المقررة القديمة يدركون حق الإدراك أن آراءهم لم تكن فى كل العصور الماضية صحيحة مقررة . ولكنهم مع ذلك قلما كانوا يتنبهون إلى إدراك أمر آخر كان يجدر بهم أن يدركوه ، وهو أن هذه الآراء التى يقررونها فى مذاهبهم قد تصبح فى يوم من الأيام بعد حين غير صحيحة .

وإننا اليوم لفى أمس الحاجة إلى أن نجعل تفكيرنا حراً مطلقا . قال أحد المحدثين من الكتاب : « إذا أردنا أن نبحث فى الاقتصاد كان واجبا علينا ألا نقصر بحثنا على وسيلة واحدة بانتهاج خطة مذهب واحد » .

وإنا لو توخينا الحق فى البحث لاهتدينا إلى أن العصر الحديث الذى طلع على العالم فجره منذ سنة ١٩١٨ قد عاد فى بعض اتجاهه إلى آراء أصحاب مذاهب اقتصادية قديمة العهد مثل مذهب (التجاريين) ومذهب (الدراسيين).

فالعالم الحاضر آخذ فى بحث آراء المذاهب الاقتصادية المقررة بحثا جديدا وتعديلها وتنقيحها من وجوه ثلاثة كبرى : فأما الوجه الأول فهو أنه قد عدل عن الرأى الذى يجعل المحرك الأكبر فى نظم الاقتصاد هو سعى الأفراد لتحقيق مصالحهم . فرأى العالم الجديد يشبه ماذهب إليه (الدراسيون) فى أن الغاية التى ينبغى للمجتمع أن يسعى لتحقيقها إنما هى

التماس الخير والرفاهية للأفراد . على حين أنه يشبه ما ذهب إليه (التجاريون) فى أن المجتمع إنمــا هو مجموع السكان الذين يعيشون فى الإقليم من مختلف المشارب والطبقات .

وأما الوجه الثانى فهو أن العالم الجديد يتجه اليوم نحو اعتبار الغاية من الجهد الاقتصادى إنما هو توفير الخير والرفاهية للمجتمع ، وليس ما كان من قبل يعتبر غاية ، وهو تنمية الثروة وزيادة مقدارها .

وهــذا الاتجاه الثانى ليس سوى عودة إلى رأى معروف عند أصحاب مذهب (الدراسيين) ، وإن كان عندهم قائما على أساس اعتبار اجتماعى آخر يختلف اختلافا عظيما عن الأساس الاجتماعى الذى يعتمد عليــه العصر الحاضر فى تفكيره .

وأما الوجه الثالث فهو أن العصر الحديث يتجه فى تفكيره إلى التماس علاقة جديدة بين الإنتاج والاستهلاك والتنسيق بينهما ، وهــذا الاتجاه ناشىء من أن تنمية الثروة فى ذاتهــا وزيادة مقدارها أكبر زيادة ممكنة لم تصبح اليوم الغرض الذى ترمى إليه نظم الاقتصاد .

فالمسائل الاقتصادية فى العصر الحديث تدور كلها حول البحث فى مبدأ الفردية والمبدأ المقابل لهــا وهو الجماعية ، وحول الثروة والرفاهية ، وحول الانتاج والاستهلاك .

الفردية والجماعية

كان أصحاب المذاهب المقررة يجعلون أساس مذاهبهم أن المجتمع مكون من أفراد كل منهم مستقل بنفسه ، وكل منهم قد جمع العلم كله ، ولا يعنيه

شيء من أن يبلغ فى مجتمعه ما يشاء بما استطاع من سبل ، وكل منهم يعمل لنفسه وله من القدرة على تدبير الصفقات ما لغيره ، وهم جميعا يتساوون فى فى الاهتمام بالنظام الاقتصادى المتبع ، سواء أكانوا من المنتجين أو من المستهلكين . ولكن مجتمعا مثل هذا لم تتهيأ له الحياة فى هذه الدنيا ، بل لم يشأ الله أن يخلق مجتمعا قريبا منه . فبلاد أوربا كلها قد ورثت من العصور الوسطى نظما اجتماعية فيها طبقات من الناس تفصل بينها فروق كثيرة ، تكون أحيانا شديدة قاسية صلبة لا يستطاع تخطيها ، وتكون أحيانا هينة لينة ، ولكنها فى كل الأحوال فروق بقيت قائمة لم يستطع مرُّ الدهر أن يقضى عليها ، وإن استطاع أحياناً أن يغير منها ويحوِّر فيها . وإنه لمن أقوى الحجج دلالة على ما نقول أن مبدأ الفردية فى الاقتصاد لم يلق نجاحا أطول أمداً مما لقيه فى الدولة العظمى ، دولة الولايات المتحدة التى كان نظامها الاجتماعى أقرب إلى أن يكون خلوا من فوارق الطبقات . فكانت ظروف الحياة على ذلك أقرب هناك إلى تحقيق التساوى بين الناس وإتاحة الفرصة لهم جميعا فى مجال المجتمع .

وإذا كان الماضى قد أورث أمم الأرض ميراثا من القيود يجعل مذهب الفردية لا يفى بحاجات المجتمع ، فان العصور الحديثة قد خلقت ظروفا جديدة تجعل مذهب الفردية أقل وفاء بحاجات المجتمع ، ونعنى بذلك ماجره تقدم الصناعة من تبدل فى شئون الحياة .

فالعصر الذى نشأت فيه مذاهب الاقتصاد المقررة لم يعرف من الصناعة إلا قدراً ضئيلا تضطلع به طائفة من صغار أصحاب الأعمال وطائفة أخرى من الصناع الذين كان كل منهم يمهن بيده فى صناعته مستقلا بنفسه . وإلى جانب

هؤلاء كانت طائفة ثالثة من أفراد التجار يقومون على تبادل السلع. فكانت الفردية عند ذلك تلائم حال المجتمع والأحوال الاقتصادية التى فيه ، وكانت الصناعة والتجارة اذ ذاك لا تحتاجان الا الى قليل من رأس المال .

ولهذا كان من اليسير فى ذلك المجتمع أن يغير الناس ويبدلوا فى أمور صناعتهم وتجارتهم بما يلائم أحوال الحياة ، بغير أن يحدث التغيير والتبديل خللا فى الأعمال أو اضرارا بالأفراد أو الجماعة . فكان المذهب الاقتصاى المقرر هو مذهب الانطلاق وترك الأمور تجرى فى مجراها ، ولم يكن به من بأس فى مثل تلك الظروف .

ولكن تلك الأحوال قد مضت مع عصرها وزالت مع مرور القرن التاسع عشر ، وطرأت على العالم أحوال جديدة منذ نشأت الصناعة الكبرى التى تختلف عن الصناعة القديمة بأن الصانع أصبح غير مستقل بنفسه ، وصار لايقوم على صناعة السلعة كاملة بيده ، بل أصبح العمال فى المصانع يختص كل قبيل منهم بصناعة قطعة من السلعة لايتعداها . وهذا الصنف الجديد من الصناعة يحتاج الى رأس مال جليل القدر وإلى جموع زاخرة من الصناع. وليس من المتيسر مع كل هذا أن يحدث التغيير والتبديل فى الصناعة إذا استلزمه تغير وتبدل فى إقبال الناس على شراء السلع المصنوعة ، لأن التغيير فى مثل هذه الأحوال يعود بالضرر البليغ وتختل من ورائه أمور الصناعة .

ومعنى هذا أن الفرد لم يصبح كما كان من قبل هو وحدة المجتمع . بل أصبحت الوحدة هى الشركة المساهمة أو شركات الاحتكار بأنواعها المختلفة أو اتحاد البنوك أو النقابة . وهى كلها مجموعات من الناس مؤتلفة مترابطة كأنها فى الاعتبار شخص واحد ، ولهذا قد أصبح من الباطل أن يزعم الزاعمون

أن المجتمع يتكون من أفراد مستقلين متساوين فيما بينهم ، لكل منهم القدرة على التنقل ، ولكل منهم أن يغير من شئون أعماله ما بدا له أن يغيره . وما زال العالم يسير قدما فى هذه السبيل ، ومازال الإنسان الفرد كل يوم يقل فى المجتمع شأنا ويتضاءل خطراً .

ومازال الأمر يمضى على هذا النحو حتى صار السلطان الذى يتحكم فى الإنتاج والتوزيع ويسيطر على ميدان الاقتصاد كله إنما هو سلطان الجماعات المنظمة ذات المصالح ، وما زالت تلك الجماعات تزداد سطوة كلما عظم شأنها واتسع نطاقها .

فالسر فى القضاء على مايسمونه «عمل الأفراد» ليس كما يزعمون راجعاً إلى الاشتراكية ولا إلى تدخل الحكومات ، بل هو راجع إلى هذه الجماعات الكبرى صاحبات رؤوس الأموال المتنافسة فيما بينها ، إذ تعمد إلى الاندماج بعضها فى بعض لكى تحتكر الأعمال وتحوزها جميعا فى يدها موحدة .

وقد بدأ انهيار أساس المذاهب الاقتصادية المقررة من قبل عام ١٩١٤ منذ صار شأن الأفراد ضئيلا لا خطر له فى عالم الاقتصاد . حقا أننا نسمع اليوم قول الباحثين إذ يتحدثون عن مذهب الفردية ويقابلون بينه وبين مذهب «الجماعية» . ولكن المقصود من هذين اللفظين قد أصبح معنى آخر غير ما كان مفهوما منهما من قبل . قال كاتب أمريكى لطيف الفكاهة : «يتحدث السادة أحيانا عن مذاهب مقررة لا يأتيها الشك من بين يديها ولا من خلفها ، فيصفون المؤسسات الاجتماعية بأنها أموال خاصة يملكها الأفراد ، على حين أنها فى حقيقة أمرها شىء آخر غير ما يصفون ، فلا هى بالأموال ولا هى بالخاصة ولا هى بالمملوكة للأفراد . »

وقد وضع القانون صورة وهمية للشركات المساهمة ، فجعلها كأنها أشخاص ، وهذا تصوير بعيد عن الحق ، وهو يزداد بطلانا على مر الزمن . فنحن اليوم إذ نتحدث عن الفردية لانقصد من قولنا مايتبادر إلى الذهن ، وهو أن يكون الأفراد هم القائمين بالأعمال فى عالم الاقتصاد . وإذا تحدثنا عن الجماعية فلسنا نقصد أن توكل الأعمال إلى الجماعات . ليس هذا هو المعنى المقصود بالفردية والجماعية ، بل المقصود معنى آخر وهو هل ينبغى أن يكون القائم بالأعمال الاقتصادية هو هيئات الشركات أم هو هيئة الدولة ؟ حقًّا لقد بقيت بقية من معنى الفردية بمعناها القديم فى الولايات المتحدة ، وذلك راجع إلى أن الأمريكيين يميلون بطبعهم إلى الرمز والتجسيد ، فهم إذا أرادوا أحيانا أن يتحدثوا عن جماعة أطلقوا عليها اسم فرد من بينها . وهم أحيانا يغالون فى الإعلان عن ثروة بعض الأغنياء الذين جمعوا ثروتهم من الصناعة . وما مثل «هنرى فورد» ببعيد عن الأذهان ، فهو اليوم آخر بقية من تلك الأسماء الضخمة التى اعتاد الناس أن يرددوها إذا أرادوا ذكر نوابغ الأفراد . ومهما يكن من الأمر فاننا إذا تحدثنا اليوم عن الفردية والجماعية فلسنا نقصد المفاضلة بين قيام أمثال «فورد» بالأعمال وهيمنتهم عليها ، وبين قيام الدولة بها وهيمنتها عليها ، بل نقصد المفاضلة بين أن تهيمن على الأعمال هيئات مسؤولة تشرف الدولة عليها وبين أن يهيمن على الأعمال هيئات أخرى غير مسئولة لا علاقة بينها وبين الدولة مثل شركة «جنرال موتورز وشركة بتلحم ستيل» . فليست المفاضلة إذاً بين نظام يؤدى إلى وجود أفراد يتنافسون فيما بينهم وبين نظام آخر يؤدى إلى احتكار الدولة للأعمال ، بل هى مفاضلة بين أن تحتكر الأعمال هيئة خاصة غير مسئولة لاعلاقة لها بالدولة وبين أن تحتكر

تلك الأعمال هيئة عامة مسئولة لها علاقة بالدولة . فاذا نحن أدركنا حقيقة الأمر على هذا النحو لم يكن فى المسألة موضع للخلاف ولا للشك . فقد كانت الدول تستطيع فيما مضى من الأزمان أن تباعد ما بينها وبين أصحاب الأعمال فلا تتدخل فى شئونهم ، أو أن تقتصر فى التدخل على ما لابد منه إذا هى خشيت ضررا معلوماً أو أرادت تقويم فساد معروف . كان ذلك ممكنا فى تلك الأزمان ، إذ كان أفراد الناس هم عماد نظام الاقتصاد ، وأفراد الناس فى أنفسهم ضعاف لا يبلغون من السطوة أبداً ما يستطيعون به أن يهزوا أركان المجتمع أو يلحقوا به الأذى . وأما اليوم فقد أصبحت الأعمال فى أيدى هيئات عماليق من مؤسسات صناعية ومالية ومن نقابات عمال منظمة . فالدولة لا ينبغى لها أن تعتزل وتباعد ما بينها وبين أصحاب الأعمال . على أن أصحاب الصناعة الكبرى لا يرون مصلحتهم فى أن تباعد الدولة بينها وبينهم . قال الرئيس روزفلت فى بعض أحاديثه : « إن الرجل الذى يحرص على أن يجعل بينه وبين الدولة سدا حتى لا تتدخل فى أعماله هو أول رجل يسارع إلى العاصمة (واشنجتون) ليتوسل إلى الحكومة أن تحمى مصنوعاته بفرض الضرائب التى تمنع ما ينافسها من مصنوعات البلاد الأخرى » .

وكانت الدولة تتدخل فيما بين الناس والشركات منذ أول عهدها . فلما أنشئت السكك الحديدية ، كانت أول ما عهد فى البلاد من الأعمال الكبرى التى تستلزم رصد المال الكثير عليها ، وقد تدخلت الدولة حينذاك لكى تقف بين الشركات والأفراد ، حتى تكبح من أهواء هؤلاء ، وتخفف من غلواء تلك .

وقد كان هذا دأب كل دولة من دول هذا العصر الحديث ، فما منها

إلا وقد تدخل فى أول الأمر بين الشركات وبين العمال لـكى يحمى أصحاب الأعمال من تعصب نقابات العمال ، ثم تدخلت فيما بعد لـكى تحفظ على النقابات حقوقها وتحميها من عسف الشركات . فإذا نحن أردنا أن نصور لأنفسنا صورة صحيحة من صرح الحياة الاجتماعية والاقتصادية اليوم ، كان واجبا علينا ألا نصور مجالا تجول فيــه أعداد من الأفراد قد يتنافسون فيما بينهم حينا ، وقد يتعاونون حينا . فمــا هذه بالصورة الصحيحة من الحياة . بل لنصور مجالا آخر تجول فيه جماعات مجتمعة كل عصبة منها تنافس الأخرى أحياناً وتعاونها أحيانا كيفما تشاء لهــا مصلحتها . والدولة راصدة لهذه الجماعات لاتزال تبسط عليها سلطانها وتزيد من تملك زمامها خشية أن يؤدى تدافعها فيما بينها إلى تفـكك المجتمع وانفراط عقده . فليس من الحـكمة أن نتبع مذاهب القدماء من علماء الاقتصاد ونجعل الفرد المستقل بنفسه أساس المجتمع ووحدته . فالاقتصاد الحديث إنما يبحث فى شئون الإنسان مجتمعا فى طوائف وجماعات ، طوائف وجماعات يجاهد كل منها فى سبيل الغلبة والقوة . وليست الدولة فى الوقت الحاضر سوى الجماعة الـكبرى صاحبـة السلطان الأعظم والنظام الأكمل ، هى الجماعة الشاملة التى تنطوى فيها كل الجماعات وكل الطوائف . فليست مسألة اليوم هى الموازنة بين الفرد والمجتمع ، بل هى الموازنة بين أن نلقى حبل المجتمع على غاربه ، فتضطرب طوائفه وجماعاته فى سبيل مصالحها ، وندع مصيره مسيبا تصرفه كما تشاء المصادفة ، وبين أن نملك أزمة هذه الطوائف والجماعات فنصرفها كما تشاء مصلحة المجتمع كله ، ونلائم بين جهودها حتى تؤدى جميعا إلى تحقيق المصلحة العامة .

الثروة والرفاهية

زعم أصحاب المذاهب المقررة فى الاقتصاد أنهم قد وطدوا دعائم علم الاقتصاد وجعلوه علما دقيقا يتناول مباحث الثروة على شهادة الأرقام ودلالة حسابها ، لايفوته إحصاء ولا تعزب عنه حقيقة . ولا عجب فى أن يزعموا مثل هذا الزعم فى عصر بلغ من جرأته أن يدعى أن الألم واللذة نفسيهما قد يقاسان قياسا وقد يوزنان وزنا ، وقد تعرف مقاديرهما كما تعرف مقادير الأشياء ذات الجرم .

فهؤلاء الاقتصاديون يزعمون أن الثمن ليس سوى المقياس الذى تقاس به ميول طلاب السلع ، ويزعمون أن الربح هو المقياس الذى تقاس به ميول المنتجين . فهم يزعمون على ذلك أن أهواء طلاب السلع وميولهم يمكن تقديرها بمبلغ من المال وهو الثمن الذى يبذلونه فى السلعة . وكذلك يزعمون أن أهواء المنتجين وميولهم تقاس بمبلغ من المال ، وهو الربح الذى يجنونه من إنتاجهم . ولذلك يقولون إن سير النظام الاقتصادى كله ليس سوى نتيجة محتومة لهذين العاملين نعنى الثمن والربح ، وأن هدف هذا النظام إنما هو الحصول على أكبر مقدار ممكن من الثروة ، نستطيع أبدا أن نعرف قدره بالوزن أو القياس أو ماإليهما .

وعلى هذا كان علم الاقتصاد السياسى فى نظرهم يشبه علوم الطبيعة والميكانيكا . فالسبب المعلوم فيه يؤدى إلى النتيجة المعلومة ما لم يؤثر عامل خارجى فيعطل إحداث النتيجة أو يغير منها . والنظام الاقتصادى كله فى نظرهم ليس سوى آلة بديعة الصنع تتجه من تلقاء نفسها حيث تتجه ، وتحقق النفع للناس جميعا إذا انصرف كل منهم إلى مصلحته الخاصة يلتمسها ، وإذا لم تتدخل الدولة بسلطانها فتعطل سيرها العلمى المحكم . وكان من

البديهيات التي لا تحتاج عندهم إلى برهان أن تحقيق أكبر قسط من الرفاهية للناس إنما يكون بانتاج أعظم قسط من الثروة . ولهذا اعتبروا أن الدافع الذي يدفع الأفراد إلى الربح ، إنما هو دافع من الخير يؤدى إلى نفع المجتمع كله ، إذ أنه يحقق له أكبر قسط من الثروة . وبهذا التأويل العجيب أصبح الربح الشخصي الذى يطلبه الأفراد هو مقياس النفع العام للمجتمع . فكان رأيا جديداً لا عهد للعالم به من أقدم الأزمان .

وكانت الدول تحاول أن تخفف من شدة وقعه منذ أواسط القرن التاسع عشر ، فكانت تتدخل بين حين وحين فى شئون الاقتصاد ، لأن الضمير الاجتماعى لم يرض أن يستقر على أن الغاية الكبرى للجهود الاقتصادية إنما هى إنتاج أكبر مقدار من السلع بأقل مايمكن من النفقات ، ثم بيعها بأغلى ما يمكن من الأثمان . فكانت السلطات العامة تؤدى للناس طائفة من الخدمات وتوفر لهم طائفة من دواعى الأمن والعافية ، وهذه بغير شك من الحسنات الاجتماعية التى يشكرها الناس عليها ويحمدون موقعها . ولكنها مع ذلك لم تكن مما يوائم مذاهب الاقتصاد التى لا تعرف سوى الأثمان والأرباح .

ولقد طال الجدال حينا من الدهر فى صلاح المجالس البلدية للأعمال التجارية وفى أيهما أصلح لتلك الأعمال ، أهم الأفراد أم الهيئات العامة . ثم تحول الجدال إلى مسألة أخرى ، وهى التساؤل عما إذا كان يصح للمجالس البلدية أن تتجه إلى القيام بأعمال لايجنى الربح من ورائها .

فاذا بالرأى يتجه عفواً الى التمييز بين أمرين لاينبغى لهما أن يختلطا على أحد : الأول أن تجعل «الرفاهية» هى المقياس الذى تقاس به الأعمال العامة ، والأمر الثانى أن يجعل « المال » أو «الربح» هو مقياس تلك الأعمال .

ولم تلبث الآراء أن اتجهت إلى إيثار الرأى الأول ، وهو أن المقياس الأمثل فى الأعمال العامة إنما هو « الرفاهية » ، وعدلت عن اعتبار الثمن والربح فى المكان الأول الذى ينبغى لموارد الانتاج كلها أن تجعلها غايتها . ولكن الرفاهية معنى لا يمكن فيه القياس ولا الوزن كما هو شأن الثروة .

وقد كانت الحروب الحديثة من أكبر ما وجه الأفكار إلى هذا المعنى الجديد بما تقتضيه من جعل موارد الدولة كلها وقفا على حاجات الدفاع .

ففى حرب سنة ١٩١٤ أدرك المهيمن على موارد الأمة « أنه من التجوز فى القول أن يزعم الزاعمون أن المال الذى يتمكن به الناس عادة من الشراء هو الشىء الأكبر الذى ينبغى أن تنصرف الهمم إلى توفيره » . وهذا المعنى لا مراء فى صدقه ، وإن كانت هذه العبارة التى اقتبسناها لا تمثل الحقيقة على أكمل صورتها . فان المال قد صار فى الحرب لا يصلح لأن يكون معيارا لقيم الأشياء . قال مؤلف يصف هذا المعنى : « أصبحت الصناعة والتجارة لا يقصد منهما إلا سد حاجات الأمة عامة ، ورسمت لهما خطط حتى تكون مقادير المصنوعات مناسبة لحاجة الناس إليها ، يقدم منها ما تكون الحاجة إليه أشد ، ويقدم بعدها ما يليها فى شدة احتياج الناس إليها . وأصبحت الدول لا تقيم وزنا فى الانتاج لما يشتهيه الأغنياء الذين يملكون من الأموال ما يقدرون به على الشراء » .

وبذلك كانت الحرب سببا فى قلب معايير الاقتصاد رأسا لعقب ، إذ قد أظهرت حقيقة لا يأتيها الشك من بين يديها ولا من خلفها ، وهى أننا إذا شئنا أن نجرد موارد الدولة لتحقيق غاية من الغايات كان علينا ألا نجعل المال قصدنا فى الانتاج .

ولـكن هـذا الدرس الذى علمتنا إياه تلك الحرب لم يلبث أن تناوله الجدال ، فزعم الناس أنه لم يكن سوى حكم مقيد بالشروط والظروف ، وأنه إن صح فى أوقات الحرب لا يصح فى أوقات السلام . وقد وصف المستر تشرشل فى أسلوبه البارع القوى ما كانت عليه الحال فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، عند إعلان الهدنة فقال :

« لقد كانت وسائلنا التى توسلنا بها ونظمنا التى دبرنا بها أمورنا آيات من الروائع فى القوة والمرونة . فقد أقبل أصحاب العقل من رجال الأعمال بيننا على أعمالهم فى كد متصل مدة عام ونصف عام ، وكل منهم يدبر أمور طائفة كبرى من أقسام العمل ، كأنما هم فى شئون الصناعة هيئة وزراء . ثم عودتهم الحرب أن يكونوا على أهبة دائمة ، فكلما فاجأهم فيها تقلب الحظوظ بادروا إلى تعديل خططهم لـكى يواثبوها ، فلم يكن ثمة فى ميادين الانتاج مايعجز حيلتهم أو يغلب همتهم . ولم يكن تدبير إقامة نصف مليون من البيوت بأشق مما كنا فيه من تدبير إنشاء مائة ألف طائرة أو عشرين ألف مدفع ، أو تدبير شئون المدافع المتوسطة فى الجيش الأمريكى أو إنتاج مليونين من أطنان القذائف .

ومضى الحال على هذا حتى شارفنا النهاية ، ثم إذا به يتبدل ويتحول . لقد كنا لانقيم وزنا للنفقة ولا نعبأ بالأموال الطائلة التى كنا نبذلها فى سبيل انتاج ما يلزم للجيوش من مؤونة وعدة ، فلما انتهت الحرب لم نلبث أن رأينا المال يستعيد قدره وأصبح بعد حين هو الفيصل فى الأمور » .

وأقبل الناس على ما انقلب من معايير الاقتصاد يريدون أن يعيدوها سيرتها الأولى ، وجاهدوا يبتغون أن يعيدوا للمال سلطانه فى قياس قيم الأشياء ،

فأدى بهم ذلك إلى إخفاق ذريع وجرهم إلى كارثة عظمى .

وكان لذلك سببان : أحدهما اقتصادى والآخر معنوى . فقد أعقب الحرب اختلال فى الأمور أدى إلى ألا يفرق الناس ولا سيما الجيل الناشىء الجديد بين مافيه خير المجتمع وبين ما يعود عليهم بربح من المال .

قال أحد الكتاب : « أصبح الناس لا يرضون بأن يكون السير فى ميادين الاقتصاد على هدى السنن المعروفة التى تجعل الحكم لأسعار الأسواق تتنافس فيها السلع ، فيروج منها ما كان أقل نفقة من بين أمثاله فى النوع . وأخذوا ينادون أنهم لن يخضعوا لما تحكم به التجارة الدولية فى تقدير الأثمان » .

وكانت الأزمة التى أصابت العالم فى السنوات التى أعقبت عام ١٩٣٠ هى الضربة القاضية التى أتت على بقايا مذهب عدم التدخل فى شئون الاقتصاد .

قال الرئيس روزفلت فى خطاب افتتاح المجلس يوم ٤ مارس سنة ١٩٣٣ :
« لقد أخفق المسيطرون على أسواق السلع فى العالم ، وكانت خيبتهم ناشئة من عنادهم وعجزهم . وها هم أولاء يقرون بالخيبة ويعتزلون سلطانهم . ولن نستطيع أن نعيد الأمور إلى نصابها إلا إذا جعلنا المقياس الذى نقيس به قيم الأشياء هو مايعود منها على المجتمع من نفع ، وليس مانجنيه من ورائها من ربح المال » .

هذا هو ماهدانا إليه العمل وما دفعتنا إليه ضرورة الحياة ، ولكن نظريات الاقتصاد لم تسارع إلى إدراك روح العصر الجديد ، بل تخلفت وتريثت قبل أن تستطيع إدراكه . لقد مضى حين من الدهر كانت فيه تلك النظريات

مستقرة يصدر الناس عن إيمان بها ، لأنها كانت فى نظرهم أحكاما علمية لاشك فيها ، مستمدة من حقائق الحياة كسائر الأحكام العلمية المقررة . كان ذلك إذ كانت الحياة الاقتصادية لا ترمى إلا لغرض واحد ، وهو الإكثار من إنتاج السلع وما يتبع ذلك من أعمال لها فى الأسواق أثمان مقومة بمقادير معلومة من المال . فاذا نحن جعلنا الحياة الاقتصادية ترمى إلى غرض آخر غير هذا ، وهو توفير الرفاهية والخير للمجتمع بدلا من توفير المال ، كان أثر ذلك أن الانتاج لن يكون له قيمة معلومة مقومة بالدرهم والدينار . وعند ذلك لن يصبح لعالم الاقتصاد مقياس تقاس به قيم السلع قياسا دقيقا ، وتستمد الأحكام منه على نمط علمى دقيق . فإذا تحقق ذلك صار الاقتصاد علما تستند أحكامه على المعانى والأوصاف لا على الأرقام والحقائق ، وهذا لعمر الحق بعيد عن شئون العلم .

بل إن ذلك يؤدى إلى ما هو أشد وأقسى على العقول التى تعودت تقديس الأسماء المقررة فى الكتب ، فإنه يجعل علم الاقتصاد فى نظرها سائبا لا تفرق بينه وبين سائر العلوم الاجتماعية تلك الحدود الوضعية المصطنعة التى تعودتها وأغرمت بها وأحلتها فى محل التقديس . هذا التقديس بغير شك هو الذى يفسر لنا السر الذى يحمل أصحاب المذاهب الاقتصادية المقررة على التمسك بمذاهبهم بعد زوال الأحوال التى خلقتها ، ويجعلهم يصرون عليها إصرارا أعمى بعد أن ظهر بطلانها ، لا لشىء سوى تقديسهم لما يزعمونه من الإبقاء على سلامة حدود علم الاقتصاد الصميم .

ولا يزال جمهور الاقتصاديين إلى اليوم فى انجلترة والولايات المتحدة ينظرون إلى أثمان السلع والأرباح التى تعود منها على المنتجين على أنها المعيار

القويم الذى ينبغى أن تقاس به سلامة السياسة الاقتصادية ، ويرون أن الخروج على هذا الرأى إنما هو شذوذ لايلجأ إليه إلا اضطرارا فى حالات الضرورة القصوى . وقد نشأ من هذه الحال تباعد مابين النظريات الاقتصادية وبين العمل فى الحياة الاقتصادية . فالساسة يجدون أنفسهم مضطرين إلى مخالفة ما تنص عليه المذاهب على صفحات الكتب ، لأن الحياة الاجتماعية تحملهم على مخالفتها حملا . وقد ظهر للعيان أن النظريات الاقتصادية تقصر كل التقصير عن الوفاء بحاجة الأمم فى أوقات الشدائد والمحن ، ولكنها لاتلبث أن تسير فى آثار حركة الحياة الاقتصادية العملية مرغمة تخبط على غير هدى ، وهى تتردد وتجادل وتمارى . فهذا هو الجزاء الذى يصيب حياة الاقتصاد من جراء الإصرار على الإيمان بالمذاهب التى لاتعتد إلا بالربح المالى فى عصر أصبح منذ حين طويل يحس الحاجة إلى تبديل المعايير الاقتصادية والتماس معيار جديد يكون القصد منه تحقيق الرفاهية والخير للمجتمع .

ولقد حسب بعض أنصار المذاهب القديمة أن العدول عن مقياس الربح المالى واعتباره الدافع الأكبر فى الحياة الاقتصادية سوف يؤدى إلى صعاب ليس من اليسير التغلب عليها . والحق أن علماء الاقتصاد قد ظلوا دهراً طويلا يسبحون بذكر الربح المالى ويجعلونه القبلة التى لا يجوز للمنتجين أن يتجهوا إلى سواها ، حتى أوقعوا فى روع الناس أنه كذلك وصاروا يعدونه أمراً تحتمه الطبيعة البشرية ذاتها . وما أجدر تسبيحهم هذا بأن يحق عليه ما قال الأستاذ ديوى إذ قال :

« إن من العلماء من يوهمون الناس أن بعض مسالكهم المألوفة فى الحياة الاجتماعية تنبعث من طبائع إنسانية أصيلة ، ثم إذا بهم يعودون إلى

تلك الطبائع المزعومة فيفسرون بها مسالك الناس فى حياتهم الاجتماعية » .

والزعم المألوف الذى طالما ردده الاقتصاديون هو أن الإنسان ينبعث فى الحياة الاقتصادية عن طبيعة كامنة فيه تغريه بحب الربح المالى . وهذا زعم قد أخذ بطلانه يظهر شيئاً فشيئا بعد أن ناقضته الحقائق . فأكثر الناس لا يعملون فى هذه الأيام لاجتناء الربح والاستزادة منه ، لأنهم يعملون لقاء أجور محدودة أو يصيبون أرزاقا من وظائف معلومة . وكثير من هؤلاء الذين يعملون لقاء الأجر والوظيفة المعلومة قد يختارون من الأعمال ما لا ينظرون فيه إلى زيادة الربح ، بل قد يؤثرون على الربح المالى نوعا من العمل يكون أليق بهم أو أمثل فى نظرهم . وقد يفضلون ما هو أكفل بتحقيق مصلحة يحرصون عليها أو استخدام مواهب فيهم يريدون أن يفيدوا الناس منها .

فاذا كان من هؤلاء من هو أحرص على اجتناء الربح المالى فان أكثرهم لن يبلغ مأمله من ذلك ، لأن الربح لن يعود عليه من وراء العمل الذى يقوم به . فالربح إنما يعود على طائفة قليلة ممن يشاركون بحصة فى المؤسسة التى يعملون فيها . حقاً أن من المؤسسات من تهب أنصباء من الربح مكافأة لعمالها ، ولكن هذه المكافآت لا تبلغ إلا قدراً ضئيلا إذا قيست بأجورهم أو الوظائف المرتبة لهم . ولو كان العمال جميعا يشركون فى ربح المؤسسات التى يعملون فيها لدعا ذلك إلى أن يهجر العمال كل عمل آخر فى دواوين الحكومة التى لا تسعى للربح أو فى المؤسسات العامة التى لا تحقق من الربح إلا القدر القليل ، ولانصرفوا جميعا إلى المؤسسات التى تجعل كل سعيها للمضاربة ومضاعفة الأرباح . ولكن هذا لم يحدث ، ولسنا نجد آية تدل على وقوع شيء

منه فى جل ماتقع عليه أبصارنا من أنواع الأعمال .

بل إن أصحاب المال من البريطانيين الذين يستغلون أموالهم فى شراء الأسهم فى المؤسسات لايبدو منهم مايئم عن إيثار الأعمال التى تقصد الاستزادة من الربح بالمضاربة . فقد كانوا فى السنوات العشرين السابقة يؤثرون أن يودعوا أموالهم فى إحدى مؤسستين : إما مؤسسة تكفل لهم فائدة ثابتة فى صورة نسبة مئوية معلومة ، وإما مؤسسة من تلك الشركات الكبرى التى ثبتت أرباحها واستقرت عند حد لاتكاد تتعداه ، إذ تعمد إلى تدبير دخلها على مر السنين تدبيراً يضمن بقاء أرباحها عند ذلك الحد بأن تنتقص فى سنوات الزيادة والرخاء جزءا من الربح تنحيه احتياطا ، فاذا دعت الحال فى سنوات العسر أضافت من ذلك الوفر قسطا تزيد به الربح حتى تبلغ به الحد المعتاد ؛ فالربح فى مثل تلك الشركات لايعدو فى الحقيقة أن يكون أشبه الأشياء بالفائدة الثابتة . فاذا تحولت كل شركات الصناعة البريطانية فأصبحت مؤسسات عامة لاتقصد إلى تحقيق الأرباح ، لم يكن ذلك فى أغلب الظن داعيا إلى قلقلة أو اضطراب فى شئون الناس ، سواء منهم العامل وصاحب المال .

ومع ذلك فلسنا نظن أنه من المتوقع حدوث انقلاب مثل هذا ، فان فيه من الأعباء ما لا طاقة للدولة باحتماله ، ولكن الذى نتوقعه هو أن نتعلم من الدرس الذى ألقاه علينا هذا الانقلاب الاقتصادى الذى نشهده حولنا اليوم ، فندخل على نظامنا تغييرا جوهريا لامناص لنا منه ، بأن نقلل من شأن الربح المالى بعد انقضاء هذه الحرب وننظر فى الانتاج إلى أهداف أخرى سواه .

سوف نحدد لأنفسنا ما ينبغى لنا أن ننتجه من السلع وأين ننتجها ، ونرسم الخطط لاستخدام أموالنا المدخرة ، ونختار لأنفسنا أين نضعها وفى أى

المنشئات نستخدمها . ثم سوف نقدر أجر العامل الذى يخرج السلع ونحدد الثمن الذى يشتريها به المستهلك فى الأسواق .

ثم لامناص لنا من أن ننظر فى ذلك كله إلى أهدافنا فلا نجعل الربح وحده مبتغانا .

فاذا أصبح ثمن السلع والربح الذى يجنى من ورائه قليل الخطر فى نظامنا الاقتصادى ، أدى ذلك إلى تغيير جوهرى فى معنى الملكية عندنا . وإنه لمن الحق أن نقول إن الحياة الحقيقية كانت فى هذا المضمار أيضا سابقة لنظريات الاقتصاد . فقد بدأ منذ عهد بعيد فى أفق حياتنا علمان جديدان مازلنا منذ حين نسعى نحوهما : أما الأول فهو أننا قد تنبهنا إلى ضرورة وضع الحدود التى تضيق من سعة ثراء الأفراد وتقيد من حق كبار الأغنياء فى استخدام أموالهم . فاليوم يجبى من الضرائب فى كل مكان ما كان منذ خمسين عاما يعتبر مصادرة واغتصابا . وقد عمد كثير من الدول إلى الممتلكات الواسعة من أرض الزرع فنزعتها من أصحابها الأغنياء قسرا ووزعتها على العامة من الأهلين .

وأما فى بريطانيا والولايات المتحدة فقد جرى الأغنياء على سنة التبرع بأن يهبوا من أموالهم قسطا لأعمال الخير والنفع العام ، وأصبحت هذه السنة اليوم أقوى أثرا وأعم سيرة من أى وقت مضى .

وأما الأشياء التى كان ماركس يسميها (وسائل الانتاج) فقد قسمت ملكيتها تقسيما ، ووزعت توزيعا على أسهم بين أعداد كثيرة من الناس ، وحيل بين أصحاب الأسهم وبين إدارة شئون المؤسسات ، فاذا قيل إن المنشئات الصناعية فى بريطانيا والولايات المتحدة يملكها بضع مئات من

الألوف من أصحاب الأسهم الذين يتداولونها فى الأسواق لم يكن هذا تملكا بالمعنى الصحيح ، فما هو إلا شبيه بتملك عامة الشعب فى روسيا السوفيتية لوسائل الانتاج فى بلادهم . وتلك الشركات العامة التى نتحدث عنها قد أصبحت اليوم وفى عنقها أمانة يجب عليها أن تؤديها لجمهور الناس من المستهلكين ، لا بل إنها لتعترف بتلك الأمانة وتتعهد بالقيام بها .

وأما توزيع أنصباء الربح على أصحاب الأسهم فقد أصبح اليوم محددا ضيق المدى ، وذلك راجع الى نص القوانين أحيانا وإلى العرف المتبع أحيانا . وخلاصة القول أنه قد أصبح اليوم من المسلم به أن الانتاج لا ينبغى له أن يقصد الى الاستزادة من الربح ، بل يجب أن يحقق ما فيه الخير للمجتمع كله .

وهناك مظهر آخر من مظاهر الاتجاه الاقتصادى الجديد نحو التحلل من معايير الأثمان والأرباح وإحلال معيار الخير الاجتماعى محلها ، وذلك هو تقدير أجر العامل ؛ فقد كانت الأجور من قبل ضئيلة لا تكاد تزيد على ما يمسك الرمق ، لأن ذلك كان أكفل لزيادة ربح أصحاب المصانع . وأما اليوم فان الأجور قد قدرت وروعى فيها أن تكون على الأقل كافية لحياة ذات مروءة ؛ وهذا بغير شك خروج صريح على المذهب القديم الذى كان من أصوله إطلاق الأعمال من كل القيود ومنع التدخل فى شئون العمال .

وقد تبع هذا أن أجور العمال فى هذه السنين أصبحت لا تكاد تتذبذب بين الزيادة والنقصان مع سنوات الرخاء والكساد ، مع أن هذا التذبذب كان من أصول المذاهب الاقتصادية القديمة . ومن المسلم به اليوم أن الأجور لا بد أن تزيد كلما زادت نفقات الحياة زيادة ذات شأن . .

فالرأى المتبع اليوم هو أن يقلل من أرباح المؤسسات ، فلا تتعدى حدا

معلوما ، وأن تزاد أجور العمال حتى لا تهبط دون حد معلوم . وقد أصبح كذلك من المسلم به أن البطالة أمر لا ينبغي وقوعه ، لأنه من أقسى النوازل التى تصيب المجتمع ، ولا يسمح اليوم بصرف العمال عن أعمالهم وتعطيلهم منها بحجة أن زيادة عدد العمال تؤدى إلى نضوب معين الربح . هذا أمر مسلم به اليوم مع أنه لم يكن كذلك فى عام ١٩٣٥ عند ما كان العمال يطردون لكى يزيد ربح المنشئات . ففى ذلك العام أعلنت الحكومة « أنه من الخطأ أن يحسب الناس أن ميدان العمل لا يزال فسيحا يتسع لأعداد عظيمة من العمال » ولم يكن معنى هذا بالطبع أن ميادين الأعمال قد ازدحمت بمن فيها وامتنع وجود سواها وأصبح من المستحيل أن تبتغى أبواب جديدة للأعمال النافعة التى تتسع لكثير من الناس يعملون فيها . لم يكن هذا هو المعنى المقصود ، بل كان المراد بهذا القول لا يزيد على أنه من المتعذر فتح أبواب جديدة لأعمال تدر على أصحابها الأرباح .

فهذا المذهب القديم الذى يجعل الربح هو المقصود من كل منشآت الإنتاج لا بد أن يزول ويمحى أثره ، ولا بد كذلك ألا يكون تنظيم استخدام العمال تابعا لما ينتظر من الربح أو الخسارة . وإنه لمن اليسير علينا أن نتنبأ منذ الآن بأنه قد انقضى العصر الذى كان فيه أصحاب الأعمال يفعلون ما بدا لهم ، يستخدمون العمال إذا رأوا مصلحتهم فى ذلك ، ثم يدفعونهم عنه إن كان ذلك أعود بالربح عليهم ؛ فقد دعت ظروف الحرب إلى العدول عن هذا الرأى القديم فى النظم التى رسمت لأكثر أنواع الانتاج . ولا شك فى أن ذلك الرأى القديم لن يعود إلى الحياة بعد انقضاء هذه الحرب ، بل سيصبح هدف المنتجين إنما هو تحقيق الخير لجمهور الناس لا تحقيق الربح لأنفسهم

لامناص من أن نتجه شيئا فشيئا نحو الغاية المرجوة ، وهى أن نجعل العامل الأكبر فى الحياة الاقتصادية الجديدة منبعثا من عالم المعانى الإنسانية والأخلاقية بعد أن كان ينبعث من عالم المادة والمال . ولسنا نشك فى أن الناس كافة يحمدون هـذه الوجهة الجديدة ويرجون زيادة السعى فى سبيلها . ولا يحسبن أحد أن عدول الاقتصاد عن الخطة القديمة التى كان يخضع فيها خضوعا كاملا لعوامل العرض والطلب هو رأى جديد لم يسبق للعالم مثله ، فقد سبق للعالم أن كان هذا رأيه فى عصر من العصور الخالية . فنحن اليوم نريد إعادة وضع الأمور فى موضعها . لقد أتى حين من الدهر كان فيـه الاقتصاديون ينادون بوجوب تحلل الاقتصاد من المعانى الخلقية ، وهو النداء الناطق برأى أصحاب المذاهب الاقتصادية القديمة المقررة . وأما اليوم فنحن نريد أن نجعل نداءنا بوجوب العدل فى الأثمان ، فيكون النظر عند تقدير ثمن السلعة متجها إلى تحقيق المعانى الخلقية لا التحلل منها . يجب أن يخضع الاقتصاد لقوانين الأخلاق لا لقوانين الأسواق التى لا تعرف الأخلاق . نريد أن نحل معايير القيم الاجتماعية فى محل معايير القيم المالية ، وفى هـذا مافيه من انقلاب عظيم فى الآراء والعمل جميعا .

لقد اتجه العالم منذ أوائل القرن السادس عشر نحو جعل الفرد أساس النظام الاجتماعى ، وذلك منذ اتخذ تحصيل المـال أساس الاقتصاد . فإذا نحن قمنا اليوم بحركة جديدة نقصد بها التباعد عن قصد تحصيل المـال كنا بذلك عاملين على أن نعيد للمجتمع كيانه ونتجه به نحو (الجماعية) .

لقد مات النظام الذى قام عليـه المجتمع القديم — ذلك المجتمع الذى كان قوامه أفراداً مستقلين يسعى كل منهم إلى غايته من الربح ، وذلك النظام

الذى كان يصلح للمذاهب الاقتصادية المقررة القديمة . كان ذلك المجتمع وتلك المذاهب معا من خلق عصر يرى أن أساس التقدم إنما هو إثارة همم الأفراد لكى يزيدوا الانتاج ويوسعوا مداه . ولكن ذلك العصر قد مضى وانقضى ؛ فان ذلك العصر كان يعالج بمذاهبه الاقتصادية عوامل القحط بأن يغرى الأفراد بالربح ليحملهم على الانتاج . ونحن اليوم فى عصر نزعم فيه أن الإنسان المتمدن قد بسط سلطانه على الحياة وأمن القحط والاقلال ، وأصبح قادرا على توفير الخيرات ، علك أن يخرج ما يكفيه من الأشياء جميعا بغير جهد قاطع أو كد مضن .

فليس الاقلال هو ما يخشاه العالم اليوم ، بل هو التعطل من العمل . وليست المسألة الكبرى التى يتساءل العالم اليوم عنها هى كيف نزيد الإنتاج ونوسع مداه ، بل كيف نكفل توزيع الخيرات على الناس توزيعاً عادلا وكيف ندبر قوى الانتاج تدبيراً أكثر انتظاما واستقرارا . فالآفتان الكبريان اللتان يشكو منهما هذا العصر الحاضر إنما هما التعطل من العمل وقلة المساواة بين الناس فى توزيع الأرزاق .

ولا نقصد بالتعطل من العمل الإنسان وحده ، بل نقصد كذلك تعطل الخيرات التى تجود بها الأرض . فإذا نحن أردنا أن نعالج هاتين الآفتين كان علينا أن نقلب كل أوضاع الاقتصاد القديمة التى نشأت ونمت فى أثناء القرن الماضى فى رعاية أصحاب مذاهب الاقتصاد القديمة المقررة ، ثم نعيد التنسيق بين الانتاج والاستهلاك على هدى خطة جديدة ورأى جديد .

الإنتاج والاستهلاك

كان النظام الاقتصادى القديم يقصد أول شي إلى الانتاج . وكانت دعواه الكبرى أنه كشف الغاية من حياة الاقتصاد ، ألا وهى تحقيق أعظم قدر من الإنتاج بأقل مقدار من النفقة . فإذا ماتم هذا كان كل خطب سواه جللاً ؛ ولم يكن على أحد من بأس إذا سارت الأمور تجرى فى مجراها كما يتفق لها . وكان من المقرر فى هذا النظام أن السبيل إلى توفير كل مايحتاجه الإنسان إنما هو « تقسيم العمل » . فالمستهلك هو الذى يستطيع أن يوجه المنتج إلى ماينبغى له أن ينتج ، لأن ذلك المستهلك هو الذى يملك فى يده قوة الشراء . وقد جاء فى المثل القديم «أن المشترى هو المتحكم فى الثمن» ، فكانت مصلحة المنتج ومصلحة المستهلك فى ذلك النظام فى كفتى ميزان ، وإن كان المستهلك هو صاحب الكلمة العليا .

على أن الذى وقع فعلا كان أمراً غريبا لم يتوقعه أحد . فإن هذا النظام قد أدى إلى أن صار المنتج هو صاحب الكلمة العليا والقوة العظمى .

فقد كان مؤسسو المذاهب الاقتصادية القديمة يستنكرون دائما اجتماع المنتجين وترابطهم فيما بينهم ، سواء أكانوا من أصحاب المنشآت أم من العمال . ولكن ميل الناس إلى الاجتماع والترابط كان أقوى من أن يمنعه الاستنكار ، وكان اتساع نطاق الصناعة وعظم محصول إنتاجها وما يؤدى إليه ذلك من تصرف المنتجين فى مقادير عظيمة من مواد الصناعة والعمل ، كل ذلك قد انتهى بالمنتجين إلى أن صاروا أصحاب الجاه الأكبر فى دول القرن العشرين ، وما قبله من أواخر القرن التاسع عشر . وبلغ الحال فى

الولايات المتحدة أن أصبح أصحاب الصناعة الكبرى لا يبسطون سلطانهم على أداة الحكم . وأما فى قارة أوربا فقد حل أصحاب الصناعة الكبرى محل أمراء الاقطاع فى احتكار وظائف الدولة والاستئثار بالجاه الاجتماعى .

وأما المستهلك فقد كان فردا لاحول له ولا قوة ، لا يستشعر مابينه وبين سائر أفراد المجتمع من وحدة فى المصلحة ، ولهذا لم يستطع أن يظهر فى عالم الاقتصاد سلطانا . فالذى استطاع أن يسخر الدولة ويخضعها لنفسه هو المنتج دون المستهلك .

وأما فى انجلترا حيث كان يظن أن مصلحة المستهلك هى التى أملت على الدولة سياستها فى حرية التجارة ، فان الأمر لم يكن كذلك ، بل إن تجار الصادرات وأصحاب السفن هم الذين كانوا يملون على الدولة تلك السياسة دون المستهلكين . فهم الذين استمسكوا بسياسة حرية التجارة ودافعوا عنها دفاع المستيئس هذا الردح الطويل من الزمان. وأما فى غير بريطانيا فقد كانت حرب الضرائب بين الدول إنما تثار لتحقيق مصلحة المنتجين ، ولم يكن المستهلك إلا مستضعفا لا جاه له ، بل انتهى الأمر بالمستهلك إلى أن صار تحت رحمة المنتج بعد أن توسل المنتجون برعاية الدول وبالضرائب التى تحمى سلعهم إلى التضافر معا والترابط فيما بينهم ، فكونوا العصب المختلفة ، واحتكروا بيع السلع فى الأسواق ، وماز الوا حتى صار المستهلك لا يملك إلا أن يخضع لما يريدون به كائناً ما كان . ولنضرب مثلا صانعى الصابون ، فانهم إذا اجتمعوا فى عصبة ولم يخرج عليهم أحد منهم ، فأغلقوا بذلك كل باب آخر يستطيع المستهلك أن يشترى منه الصابون ، لم يبق له إلا أن ينزل على حكمهم ويرضى بما تبعث به عصبة الصابون إلى الأسواق .

وليس من الإنصاف إذا تحدثنا عن المنتج أن نجعل الحديث مقصورا على أصحاب الأموال وأرباب الأعمال أو موظفيهم الذين يديرونها لهم لقاء أجر . فان أصحاب رأس المال لم يلبثوا أن رأوا لهم قرنا كفيئا يبرز لمكافحتهم ، ألا وهو شخص الهيئات المنظمة التى تضم العمال . وقد أشرنا فيما مضى إلى أن أصحاب رأس المال والعمال جميعا قد اجتمعوا فى الدول الصناعية الكبرى على مصلحة واحدة فى وجه المستهلك ، وكانت مصلحتهم تقضى عليهم بالسعى إلى زيادة الإنتاج وزيادة الربح الذى يعود من ورائه .

حقا أن العامل رجل من المستهلكين ، ومصلحته فى رخص أسعار السلع أكبر من مصلحته فى زيادة ربح الصناعة . ولكن العامل الذى كان له الصوت الأعلى فى سياسة نقابات العمال لم يكن العامل المسكين صاحب الأجر الضئيل ، بل كان ذلك العامل الذى يعمل بمرتب جليل لا ينقطع ولا يمتنع . فهذا العامل الكبير وان كان مستهلكا فان له من المصلحة فى زيادة ربح الانتاج أعظم مما له فى رخص السلع ، وكان يلقى جزاءه موفوراً فى صورة مرتب ضخم يتقاضاه شهراً بعد شهر وعاما بعد عام . ولو قيل إن الأمر لم يسر على هذا القصد فى كل الأحوال فلا أقل من أن نقول إن العامل العادى فى صناعة القطن أو فى شركة من شركات السكك الحديدية كان لا يدرك أن زيادة أجره سوف تكون سببا فى غلاء المعيشة بعد حين . فكان يحرص على زيادة أجره ولا يبالى بعد ذلك شيئا . وقد كان يحدث فى أوقات الرخاء خلاف شديد بين العامل وبين صاحب العمل على تقسيم الربح بينهما ، ولكنهما كانا فى أوقات الشدة والأزمات يقرب بعضهما من بعض ويتساندان لكى يطمئنا الى تحقيق ربح يقسم فيما بينهما . قال أحد الأذكياء من النقاد :

« إن كل ما يعود بالربح على رأس المال سوف يعود طبعا بالفائدة على هذه النقابات ويعينها على سعيها ، لأن الربح يزيد فى الدخل القومى الذى يقسم بين الطبقات جميعا . فحركة الاشتراكية فى داخل هيئة الانتاج ضرورة لابد منها ، وهى نافعة للجميع ، ولكنها لامفر لها من الرضى بالنظام الرأسمالى وطى الاشتراكية فى نطاقه » .

وقد كان ضعف سلطان رأس المال فى السنوات العشرين التى مضت سببا فى ضعف أصاب نقابات العمال ، فان حرب سنة ١٩١٤ قد أصابت الدولية الثانية فى الصميم كما أصابت فى الصميم نظام رأس المال . ولما نهضت دولة روسيا السوفيتية بدأت بالقضاء على نظام رأس المال ، ولكنها لم تلبث أن طوت نقابات العمال المستقلة تحت جناح الدولة طيًّا .

وأما ألمانيا النازية فقد بدأت بالقضاء على نقابات العمال ثم لم تلبث أن ألحقت بها نظام رأس المال .

ومجمل القول أن تجارب السنوات الماضية القريبة قد دلت على أن رأس المال ونقابات العمال مرتبطان معا فى قرن ، وأنهما يعيشان معا أو يموتان معا . فكلاهما يصيب قسطا من ربح الانتاج وكلاهما يمثل مصلحة المنتج ، وهما جميعا إلب على مصلحة المستهلك ودافع الضرائب .

وإنه لمن السهل أن نبرهن على أن سياسة بريطانيا الاقتصادية كانت منذ أيام الحرب الماضية تتجه حيث توجهها مصالح المنتجين ، ولا سيما بعد عام ١٩٣١ . فإذا كانت الصناعة والزراعة ضحت بشيء من ربحها فى سبيل إرضاء العامل ، فقد استعاضت عن تلك التضحية بما حبتها به الدولة من إعانات مالية

وصنوف أخرى من الحماية ، وكان هذا كله حيفاً على المستهلك ودافع الضرائب . وكانت السياسة التجارية تجرى على نسق توفق فيه بين مصلحة الصناعة والزراعة ، بأن تراعى مصلحة إحداهما فى أمر من الأمور إذا كانت تلك المصلحة هى الكبرى ، وأن تراعى مصلحة الأخرى فى الأمور التى تكون مصلحتها فيها هى الكبرى . وأما مصلحة المستهلك أو الجمهور فقلما كان ينظر إليها فى أمور التجارة .

وقد كانت هذه الحرب الحاضرة برهانا جديداً — إن كان الأمر مازال فى حاجة إلى البرهان — على أن المنتج يسيطر كل السيطرة على أداة الحكم . فلما صار لا مناص للدولة من أن تهيمن على الانتاج لكى تعد للحرب عدتها ، لم تجد وسيلة لهذه الهيمنة سوى أن تجعل كبار رجال الصناعة هم (المراقبين) الذين يشرفون على إنتاج السلع التى كانوا من قبل هم الذين يصنعونها ، ثم جعلت الهيمنة على شئون الزراعة من نصيب « لجان الزراعة للحرب » وجل أعضائها أو كلهم من الزراع . ولعل هذه كانت خير الوسائل فى مثل الظروف التى كانت قائمة قبيل الحرب لضمان زيادة الانتاج هذه الزيادة السريعة . ولكن هذه الوسيلة وإن كفلت زيادة الانتاج قد مكنت للمنتج فى سلطانه . وقد عقد اتفاق خاص بالسكك الحديدية بعد بدء الحرب فروعيت فيه مصالح حملة الأسهم ومصالح العمال بعد وزن ومفاضلة وبحث دقيق ، ولكن مصالح الجمهور لم تلق من الرعاية قسطا . قال أحد أعضاء البرلمان من حزب العمال فى خطاب له فى المجلس : « ليس فى هذا الاتفاق مايدل على أن الجمهور يعتبر ذا مصلحة فى هذا الأمر مع أنه بغير شك صاحب المصلحة الكبرى فيه » .

كان هـذا السلطان الذى بسطته مصلحة المنتج على الحياة الاقتصادية هو العامل المحرك الأكبر فى تاريخ الاقتصاد الحديث ، ولا يمكننا أن ندرك حقائق ذلك التاريخ إلا إذا فهمنا أثره فيه . وقد ساعدت حرب سنة ١٩١٤ على زيادة ماتخرجه المصانع من السلع المختلفة فى كل الدول ، سواء منها البلاد التى شاركت فى الحرب والبلاد التى بقيت على الحياد ، فلما وضعت الحرب أوزارها تنازل المنتجون للنضال فى شتى البلاد وتصاولوا ، وكانت حكوماتهم تشد أزرهم من وراء ، وكل منها يطمع فى الابقاء على أكبر عـدد من الصناعات التى استحدثت فى مدة الحرب . فكان هذا عاملا على بقاء الإنتاج الزائد الذى استلزمته الحرب ، فلم يكد ينقص منه شىء يذكر مع الاستغناء عنه . وأخذت غشاوة الاضطراب الفكرى تنقشع شيئا فشيئا ، فتبين للناس أن زيادة الإنتاج لم تـكن وليدة الحرب وحدها ولا هى أثر من آثارها ، وتعاقبت الأزمات بعد الحرب فكانت تنجاب حينا ، ثم لا تلبث أن تعود حتى أصبح الـكساد فى أسواق المنتجات الزراعية داء متأصلا فى كل مكان ، وأصبحت البطالة الشاملة فى عمال الصناعة شراً مستطيراً لاخلاص منه فى كل أنحاء العالم .

فجال العالم بعينيه فيما حوله فرأى حالا لم يعهدها من قبـل ولم تخطر لأصحاب المذاهب الاقتصادية القديمة ببال ، ألا وهى داء المغالاة فى الإنتاج . وكانت آثار ذلك الداء تتزايد وتتراكم على مر السنين . وأصبح زارع القمح مثلا يرى قمحه المتراكم جاثما عنده لا يجديه شيئا ، فلا هو قادر على أن يشترى الملابس لـكسوته ولا أن يشترى البن ليذوق من قهوته ، فلم تلبث صناعة الملابس أن كسدت سوقها ولم تلبث زراعة البن أن بارت حاصلاتها .

وهكذا اجتاح العالم طوفان من المغالاة فى الإنتاج أتى على كل ما فيه من المنتجات .

أزمة المغالاة فى الإنتاج

أين إذاً كان موضع الخطأ فى آراء المذاهب الاقتصادية القديمة المقررة التى تزعم أن توسيع نطاق الإنتاج وتسهيل وسائله يمكن الناس من إدراك منابع جديدة للثروة ، فيزيد الإنتاج بذلك وتكثر أنواعه ويعود ذلك على الناس بالرخاء والوفر ؟ ولقد كانت هذه المذاهب تزعم كذلك أن المغالاة فى الإنتاج أمر غير متوقع إلا أن يحدث عرضا ، ثم لا يلبث أن يزول ويعود الحال إلى مستقره بعد حين بفضل التعادل الذى يحدثه العرض والطلب من تلقائهما . فأين موضع الخطأ من ذلك كله ؟

لقد نشأ الخطأ من أن أصحاب تلك المذاهب صوروا المجتمع على أنه مكون من أفراد منتجين يسهل عليهم التنقل والتحول بغير قلقلة ولا اضطراب كائناً ما كان ، وصوروا رأس المال والعمل فى ذلك المجتمع على أن كلا منهما مما يسهل تحويره وتعديله وتبديله كيفما يشاء الناس وكيفما تقضى به الأحوال بغير أن يحدث من ذلك اختلال أو خسارة . ولكن هذه الصورة التى صوروها للمجتمع أصبحت تختلف عن صورة المجتمع الحقيق ، وتباعد ما بين الصورتين شيئا فشيئا فى مدة القرن الذى أعقب ظهور كتاب « ثروة الأمم » (الذى كتبه الاقتصادى الكبير آدم سمث) وكانت الصورتان تختلفان من جهات ثلاث .

فأما الأولى فهو أن الصناعة أصبحت تتطلب من الأموال مقادير جليلة ،

وهي أموال إذا أنفقت في التأسيس لم يكن من اليسير استرجاعها أو نقلها . فالمال الذي ينفق في مد سكة حديدية أو في إنشاء مصانع للحديد يكون بقاؤه رهنا بنجاح ما أنفق فيه من الأعمال ، فإذا قدر للسكة الحديدية أو لمصانع الحديد أن تبور أو تكسد سوقها كان ما أنفق فيها من المال مضيَّعا .

ولو حدث ذلك لما كان لأصحاب ذلك المال بد من أن يبذلوا كل ما في وسعهم للابقاء على ذلك العمل الخائب الذي لا يعود عليهم بربح ، مع أنه على رأي أصحاب المذاهب الاقتصادية المقررة قد صار عملا « غير اقتصادي » .

وأما جهة الخلاف الثانية فهي أن الصناعة اليوم تعتمد على آلات دقيقة معقدة ، قد أعدت كل آلة منها لعمل خاص بها لا تتعداه ، وأصبح العمال اليوم يختص كل منهم بصنع صنف معلوم أو قطعة مخصوصة من الشيء المصنوع ، ولا يتسنى مع هذا التخصص أن يحدث تغيير سريع في أحوال الصناعة ، على حين يبني أصحاب المذاهب الاقتصادية القديمة مذاهبهم على زعم أنه من اليسير إحداث التغيير والتبديل في شئون الصناعة إذا دعا الأمر إلى ذلك ، بغية التوفيق بين الإنتاج وبين ظروف الحياة . فلن يستطيع الصناع الذين ينتجون قضبان الفولاذ مثلا أن يصبحوا بين عشية وضحاها صناعاً لآلات « الفونوغراف » ، ولن يستطيع صناع الأنسجة القطنية أن يصبحوا في لحظة صناعاً للجوارب الحريرية .

وأما جهة الخلاف الثالثة فهي أن المذاهب القديمة لم تقدر الطبيعة البشرية حق قدرها ، إذ زعمت أنه من الهين على الناس أن يسارعوا إلى التغيير والتبديل في شئون الصناعة إذا دعا الداعي إلى ذلك . فان الطبع البشري يميل بالناس إلى أن يحافظوا على ما عرفوه وألفوه . فالماليون

وأصحاب الأعمال والعمال كل هؤلاء كانوا إذا عملوا فى صناعة واطمأنوا إلى نجاحها ، وجنوا ثمارها مدة سنين ، كان من العسير عليهم أن ينكروا أمرها أو يدركوا أنها قد اضمحل شأنها عند الناس ، واستغنت الأسواق عنها . فاذا شهدوا يوماً كساداً فى تجارتها ، أسندوا ذلك إلى أزمة طارئة ، أو إلى منافسة خبيثة ، أو ما إلى ذلك من أسباب يحسبون أنها لن تلبث أن تزول فتعود أحوال صناعتهم إلى عادتها . فيكون أكبر همهم فى تلك الحال منصرفاً إلى إقالة صناعتهم من عثرتها ، وإعادتها إلى سابق عهدها . ولا يخطر لهم ما زعمته المذاهب الاقتصادية القديمة من تحويل أموالهم وعملهم إلى ميادين أخرى ، تكون الحاجة إليها أشد ، والعمل فيها أجدى .

وقد كانت بريطانيا العظمى من البلاد التى عرفت بهذه الخصلة من المحافظة على مألوفها ، وكانت صناعة المنسوجات من الصناعات التى ظهر فيها أثر هذا الطبع ظهوراً جليا ، وكان السر فى ذلك هو طول اعتياد الرخاء ، والنجاح فى صناعتها ، والميل الطبيعى للمحافظة على ما يتوقع من استمرار الرخاء والنجاح . هذه طبيعة تتساوى فيها رأس المال والعمل وليس فى أمرها غرابة . ولا عجب فى أن يكره الإنسان التبديل فى مألوف عمله ، وما قد يجره ذلك من معاناة عمل جديد أو مفارقة الوطن العزيز . وينبغى لنا ألا ننسى أمراً آخر ، وهو الخطة التى سارت عليها نقابات العمال ، فهى تقاوم جهد استطاعتها تحويل العمل من صناعة إلى أخرى . وقد أصبحت أجور العمال متكافئة أنى كان العمل ، فلا منفعة للصانع فى مفارقة عمله لكى يستأنف عملاً جديداً فى ميدان آخر من ميادين الإنتاج .

هذه هى حال الصناعة التى تقدمت وتعاظمت قدرتها ، فلم يعقب لها

ذلك إلا جموداً على ما استقرت عليه ، وتوسعاً فى إنتاج ما تخصصت له .
فلنسائل أنفسنا : ما هى حال المستهلك وما آل إليه أمره ؟ إن حاجات الحياة ما زالت تتزايد وتتنوع . قال أحد الاقتصاديين البريطانيين فى عام ١٩٣٠ : « يمكننا أن نستخلص من كل تجارب الماضى القريب حقيقة خطيرة وهى أن تغييراً جوهريا قد طرأ على تقدير الناس لحاجاتهم . فبعد أن كان أكبر ما يحرصون عليه هو الغذاء والكساء والمسكن وما إليها من ضروريات الحياة أصبحوا يحرصون كذلك على تحصيل الكمالى من السلع والخدمات » .

وليس فى هذا ما يدعو إلى عجب فهو أمر طبيعى . فالإنتاج كلما زاد علا معه مستوى الحياة ، وأصبح الاستهلاك منصرفا إلى نوعين من السلع ، نوع منها ضرورى ، والآخر كمالى . وليس معنى الضرورى والكمالى واحداً فى كل البلاد ، بل هو معنى يختلف باختلاف البيئات وتباين العصور . واستهلاك السلع الضرورية يكون فى الكثرة والقلة بحسب عدد سكان الإقليم ، ولكن استهلاك الكماليات لا يزيد إلا إذا زادت قوة الشراء عند الناس . فالسلعة إذا عدت ضرورية عند الناس أصبح استهلاكها لا يتأثر إلا قليلا بزيادة القوة على الشراء عندهم . ولقد دلت التجربة على أن مستوى الحياة عند ما ارتفع بزيادة قوة الشراء عند أهل بريطانيا العظمى والولايات المتحدة لم ينشأ عن ارتفاعه ازدياد فى استهلاك الخبز ، بل نشأت عنه قلة فى استهلاكه . وإنا لنظن أنه لن يمضى زمن طويل حتى نرى كذلك أن علو مستوى الحياة فى هذين القطرين لن يؤدى إلى زيادة فى استهلاك بعض السلع الأخرى التى أصبحت من الضروريات مثل السكر والملابس التحتانية القطنية . ولكن الكماليات التى هى من وسائل الترف من شأنها أن

استهلا كها قابل للمط قبولا عظيما . فشراء السيارات مثلا لا يستطيع شيء أن يحد مداه إلا نقص القدرة على الشراء . وكذلك الحال فى طوائف الأغذية المحفوظة فى العلب وزخارف الملابس والكتب والتحف الفنية والعطور والأدهان ووسائل التسلية . فلا عجب إذاً إذا رأينا أن علو مستوى الحياة السريع فى العصور الحديثة قد أدى إلى الإضرار بالسلع الضرورية . فالزراعة مثلا كانت أشد الصناعات كساداً ، على حين كانت أسواق الكماليات أروج الأسواق . وقصارى ما نرمى إليه من وراء ذلك كله أن نظهر أن الطلب للضروريات بقى جامداً ، على حين كان الطلب للكماليات يتذبذب ويضطرب بغير ميزان . قال أحد الكتاب : « وكان اضطراب الطلب وتذبذبه راجعاً كذلك إلى زيادة نصيب الفرد من الثروة ، وإلى التغير الذى طرأ على توزيع الثروة بين الناس ، وإلى التبدل الذى حدث فى نسبة عدد الناس بحسب أسنانهم ، وإلى ما أتيح للناس من زيادة فى وقت الفراغ واتساع فى أفق الثقافة . فمن الأشياء ما لا يستغنى عنه مثل الطعام والملبس والضرورى من المسكن ، فإذا ما توفرت هذه الحاجات التى لا بد منها بقى قسط آخر من الحاجات يختلف الناس فيه ولهم الخيار فى الحصول عليه إذا شاءوا » .

ففى أزمنة الاستقرار لا يتعذر على الإنسان أن يقدر فى كثير من الدقة ماينتظر استهلاكه فى عام مقبل من الخبز أو السكر أو المعاطف ، ولكنه لن يستطيع بحال من الأحوال أن يقدر ولو على وجه التقريب ما إذا كان الناس يقبلون على شراء زى خاص من أزياء الثياب أو ما إذا كانوا يحبون شرب نوع معلوم من الشراب أو يفضلون عليه نوعا آخر ، أو ما إذا كانوا يغرمون بأغطية المصابيح الحريرية أو الأثاث المعدنى ، أو ما إذا كانوا يزيدون

رغبة فى شراء آلات الطرب أو شهود سباق الكلاب .

ولقد كان من أعظم أسباب تفاقم الاضطراب الاقتصادى فى خلال السنوات العشرين الماضية ، هو عدم الاهتداء إلى هذا السر الذى أشرنا إليه ، نعنى به اجتماع نقيضين : أولهما جمود نظام الإنتاج واستقراره ومضيه فيما ينتج من السلع وإن كانت زائدة عن الحاجة ، وثانيهما تذبذب أهواء المستهلكين فيما يطلبونه من الحاجات . فكانت الحال أشبه بنضال خفى متصل بين المنتج والمستهلك ، وكان المنتج يصول فى هذا النضال بما توفر لديه من أسلحة ماضية . قال الكاتب الذى اقتبسنا منه الكلمة السالفة :

« وسعى زعماء أصحاب الأعمال جهد استطاعتهم لكى يأمنوا الخطر الذى كان يهددهم من قبل تقلب أهواء المستهلكين وتذبذب الطلب لسلعهم ، ومن قبل ما جره تقدم العالم من التغير السريع فى وسائل الإنتاج ، فكانوا يلجأون إلى حيل متعددة منها التنسيق بين المصانع المختلفة والتقريب بين جهودها ، ومنها توحيد إدارة تلك المصانع المختلفة وجمع صناعاتها المتباينة تحت هيمنة هيئة موحدة . وبذلك صار الأمر فى ميدان الاقتصاد إلى حال وقف فيه جانبان متقابلان وجها لوجه ، أحدهما مستهلك متذبذب الطلب ، وثانيهما منتج محتكر لما يعرض من السلع فى الأسواق » . ولجأ المنتج فوق ذلك إلى الاعلان لكى يحمل المستهلكين على طلب ما ينتج من بضاعة ، ولكى يجعلهم يقبلون على شراء أعظم مقدار يمكنهم شراؤه من السلع التى يعرضها . وألف المنتج طائفة من السجعات جعلها شعاراً لإعلانه مثل : « اجعل شراءك مما ينصح به الاعلان » و « لا تشتر إلا بضاعة معلمة » . وما قصد صاحب الاعلان من ذلك سوى الاحتيال على المستهلك لكى

يستسيغ ما يقدم له فيطمئن المنتج إلى ترويج بضاعته وتحقيق مكسبه . ولما أخفقت كل الوسائل فى حمل المستهلك على شراء السلع التى أزجيت لها كل هـذه الدعاية لجأ المنتج إلى وسيلة أخرى ، وهى الرشوة — نعنى رشوة المستهلك . فإذا واظب المستهلك مثلا على شراء نوع من دهان الأحذية أو نوع من (المقشات) أو (السجاير) كان له الحق فى هدية تهدى إليه كمبراة أو معطف من الفرو . ولجأ أصحاب السلع الضخمة إلى حيلة أخرى ، وهى البيع بالتقسيط فى صورة إجارة وهمية ، وماهذه سوى حيلة لإخضاع المستهلك لإرادتهم . وقد أطلق المنتج وصفا على المستهلك الذى يتردد فى شراء البضاعة ولايقدم عليها عن رضى ، فسماه «مقاوم البيع» وأقبل عليه «يحطم» مقاومته بالاعلان البارع . قال أستاذ جليل منذ عشرين عاما يعجب : « إذا سمعت أحاديثهم حسبت أن الله قد خلق الناس لكى يشتروا البضاعة ، ولم يخلق البضاعة لكى يشتريها الناس » .

وقد أصاب ذلك الأستاذ فيما قاله . فان تاريخ الاقتصاد فى هذه السنوات القريبة يدل أعظم الدلالة على صحة ماذهب إليه .

كانت هذه حال المنتج والمستهلك فى داخل بلادهما . وأما فيما بين الدول فقد كان لاضطراب شئونهما أثر أى أثر . كانت السلع التى يحرص المستهلك فى بلد على شرائها من منتجات البلاد الأخرى لايباح استيرادها إلا بعد لأى وتردد . وكانت الدول لا تبيح ذلك الاستيراد إلا بقدر ما يكافىء أثمان البضائع التى تصدرها إلى البلاد الأخرى . فساسة بريطانيا إذا أباحوا شراء اللحم الدانمركى أوالدراجات اليابانية ، فانهم لايفعلون ذلك لأن تلك البضائع تساعد على زيادة عدد البريطانيين الذين يأكلون اللحم أو يركبون

الدراجات ، وهذا ما كان يقضى به العقل السليم ، بل كانوا يبيحون شراءها بالقدر الذى يمكن بريطانيا من زيادة ما تصدره من فحمها وفولاذها .

فكانت التجارة الدولية فيما بين سنتي ١٩٣٠ و ١٩٣٩ تدل على معنى واحد ، وهو أن المستهلك هو صاحب الفضل على المنتج إذا اشترى بضاعته ، لا أن المنتج يخدم المستهلك باخراج السلع التى تنفعه فى حياته . وكان الساسة يبدون ما فى ضمائرهم من ذلك المعنى فى المناسبات الرسمية بغير تحرج ، وهم لا يدركون ما فيه من خلط وتناقض . ففى اجتماع عصبة الأمم قال المستر إيدن : « إن بريطانيا أباحت أن تستورد من بلاد العالم الأخرى مقداراً متزايداً من السلع » ، وقال إنها بذلك « تساعد مساعدة كبرى على تدعيم التجارة الدولية » .

والحقيقة هى أن بريطانيا إذا تفضلت على الدانمرك أو الأرجنتين بشراء زبدها أو لحوم حيوانها ، فان الدانمرك كذلك والأرجنتين تتفضلان على بريطانيا بأن تشتريا فحمها ليستدفىء به أهلهما .

فالعلة إذاً واحدة . فهى فى تجارة الدول فيما بينها نفس العلة التى أصابت تجارة الدول فى داخلها ، وهى أن التجارة إنما ترمى إلى جعل المستهلك يشترى ما يحب المنتج أن يبيع له ، لا أن يصنع الصانع ما يطلب المستهلك أن يستهلك .

ولكن بعض الدول لم تلبث أن أدركت السر الذى عجز المستهلك الفرد عن إدراكه ، وهو أن إلحاح المنتج فى عرض سلعه جعل المستهلك فى موضع المُدِلّ الذى يغلو فى دلاله عليه ، ويستطيع أن يوقع الضرر به . فاستطاعت ألمانيا أن تستخدم ذلك السر على أكمل الوجوه . قال الدكتور شاخت

الألمانى : « إن لب المسألة كلها هو أن نعرف ما إذا كان العالم يريد أو يستطيع أن يغفل شأن سوق تضم ثمانين مليوناً من الناس ، أو أنه يريد أن يواصل المعاملة مع تلك السوق الكبرى » . وكانت البلاد التى لا غنى لها عن أسواق ألمانيا هى دول أوربا الوسطى ودول البلقان . ولم يكن لتلك الدول بد إذا شاءت أن تبيع منتجاتها لألمانيا من أن تشترى منها لقاء ذلك ماتنتجه ألمانيا من مصنوعاتها ، سواء أكانت تلك المصنوعات مفضلة عندها أو غير مفضلة .

ولجأ كثير من الدول إلى بيع منتجاتها للدول الأخرى بأثمان أقل من نفقات إنتاجها لكى تحمل أهل تلك الدول على الشراء منها . وكان عبء التعويض عن تلك الخسارة يقع على كاهل المستهلكين من شعوبها هى ، لأنها تملك أن تحملهم على الشراء بغير عناء ولا كلفة .

فكانت السلع الزائدة فى الإنتاج تجد مصرفاً فى داخل البلاد ، لأن المستهلك كان لا يملك إلا أن يشتريها ، وأما فى الأسواق الأجنبية فكانت المغالاة فى الإنتاج تفضى إلى مثل تلك الوسيلة التى أشرنا إليها من البيع بالثمن البخس . وكان أثر ذلك كله اضطراباً لا حد له فى التجارة الدولية . فكان من الواضح لكل ذى عينين أن تلك الحال المضطربة لا شك تنطوى على عيب خفى من خطأ فى التفكير لم يهتد الناس بعد إليه . فما ذلك العيب وما هى الوسائل التى تؤدى إلى علاجه ؟ حاول الكثيرون أن يلتمسوا كشف ذلك فكانت مساعيهم لا تؤدى إلا إلى زيادة فى خطورة الداء .

وسائل الإسعاف والعلاج

كان أول الأخطاء التى وقع فيها الباحثون ناشئاً من جهلهم مواطن

الداء ؛ فقد ضللتهم الآراء القديمة وحسبوا أن الإفراط فى الإنتاج لا بد أن يكون حدثاً طارئاً ، فلم يأبهوا لبحث ما يكمن تحته من أسباب . لم يعيروا إلا قليلا من العناية لمعرفة كنه ذلك الإنتاج المفرط ؛ فلم يعرفوا أن الإفراط فى الإنتاج قد يكون حقيقياً ، ومعنى ذلك أن ينتج بلد من البلاد مقادير من السلع لا يحتاج الناس إليها كلها ، كأن ينتج من المطاط مقادير لا تستنفدها الصناعات التى تستخدم المطاط ، أو كأن ينتج من زيت الحوت أو غزل القطن ما يزيد على حاجة كل من يحتاجون إليهما ، أو كأن يزرع من القمح أو القطن فى بعض الأوقات ما يزيد على حاجة العالم أجمع منهما .

ففى كل هذه الأحوال يكون الإفراط فى الإنتاج حقيقياً . وقد يكون الإفراط فى الإنتاج نسبياً ، وهذا هو الذى يقع فى أغلب الأحوال ، ومعناه أن يكون الإنتاج أكثر من طاقة الناس على الشراء ؛ ومثل ذلك أن تنتج شيكاغو من الدهن مقادير لا تستنفدها الأسواق ، فيقال إن إنتاجها مفرط ، مع أن الفلاح فى بلاد الجنوب من الولايات المتحدة أو فى شرق أوربا يكون عند ذلك فى أمس الحاجة إلى الغذاء الدهنى .

وقد يكون التفريق بين الإفراط الحقيقى والإفراط النسبى فى الإنتاج دقيقاً يتعذر إدراكه فى بعض الأحوال ، هذا لا شك فيه ، ولكن النوعين موجودان على كل حال ولا بد من التميز بينهما ومعرفة خصائص كل منهما ، وما يلزم له من العلاج الخاص به . وقد كان الإنتاج المفرط النسبى هو سبب المشكلة الاقتصادية التى انتابت العالم فى تلك السنوات العشرين المنصرمة .

وقد وقع الباحثون فى خطأ آخر وهم يحاولون معرفة حقيقة الداء ، فإنهم آمنوا بالمذاهب القديمة إيماناً جعلهم يعشون عن رؤية الحقيقة التى مثلت

أمام أبصارهم ، وهى أن الإفراط فى الإنتاج قد صار داء مزمناً نشأ فى أول أمره من اختلال التوازن بين قوة المنتج وقوة المستهلك كما أوضحناه آنفاً.

وكان الخطأ الأكبر هو أنهم أخذوا يعالجون المشكلة من وجهة نظر المنتج ، وبغرض تحقيق مصلحته وحده . فقد كانت مصلحة المنتج ذات السلطان الشامل الأعظم فى الدولة ، فاتفقت الآراء فى أطراف الأرض على أن الوسيلة لعلاج الداء إنما هى التماس معونة الحكومة للمنتج . وكانت الخطوات الأولى فى سبيل العلاج متجهة نحو هذا القصد . ولنضرب مثلا وسيلتين مختارتين كانتا أحب الوسائل لبلوغ ذلك القصد وهما : إعانة الإنتاج بالمال وتسهيل عقد القروض له لقاء فوائد ضئيلة ، ثم تحديد الانتاج بغية زيادة أثمان السلع .

أما الوسيلة الأولى فقد كانت مفضلة عند كثير من علماء الاقتصاد . ولعلهم كانوا يرون أحياناً أن الإنتاج يؤدى إلى مكافحة البطالة ، فليس بالإنتاج بأس أيًّا كان نوعه ومهما كان مقداره ، لأن العمل فى ذاته يدر الأجر للعامل ، ويعود بالربح على صاحب المال ، ويعين بذلك على زيادة قوة الشراء فى جمهور الناس ، فيستطيعون أن يشتروا ما أخرجه الإنتاج من السلع .

وأما غير العلماء من رجال العمل فقد أحسوا أن فى هذا المنطق مغالطة وإن لم يعرفوا كنهها . وكان أحب إليهم أن يلجأوا فى علاج المشكلة إلى الوسيلة الثانية ، وهى تحديد الانتاج . وأخذت اتحادات الصناعة على اختلاف صنوفها تعمل على تقليل الانتاج من جهتها ، وأخذت الدول تعقد العهود على تحديد الإنتاج فيما بينها ، فقيدت بتلك العهود إنتاج القصدير والشاى والمطاط والنحاس ، ثم قللت من إصدار القمح والسكر ، وهذا أدى بالطبع إلى تقليل إنتاجهما . ولكن الوسيلتين كلتيهما لم تؤديا إلى المقصود ،

بل زادتا الشر تفاقما ، وصار الانتاج أشد إفراطا إذا قيس بطاقة المستهلك على الشراء . وكان هذا الاخفاق أمراً محتوما . ثم جاءت الطامة الكبرى إذ لجأت الحكومات إلى إعانة المنتجين بالمال لكى ينتجوا سلعاً لا تجد فى الأسواق رواجا ، ثم أعانتهم بعد ذلك لكى يهلكوا تلك السلع إهلاكا . وقد حدث فى مدة السنوات العشر الماضية فى بعض الدول التى تعد من أرقى بلاد العالم وأعلاها مدنية ، أن كان القمح والقطن يحرقان قبل أن يؤتيا ثمارهما ، وكان البن يحرق والحيوان يقتل والألبان تدلق دلقا .

وبالجملة فقد كانت وسيلة تثبيت الأسعار هى الوسيلة المفضلة فى طول مدة مابين الحربين . وكان معنى تثبيت الأسعار دائما أن يعمل على زيادتها لا على خفضها . فكانت تلك آية واضحة على تغليب مصلحة المنتج والنظر إليها دون غيرها . ولكنها مع ذلك لم تفض إلا إلى خيبة ، شأنها فى ذلك شأن الوسائل الأخرى التى قصد بها إصلاح الاختلال الذى طرأ على حياة الاقتصاد .

ومع ذلك فلم يخل الأمر من محاولة الاصلاح من ناحية أخرى ، وهى ناحية المستهلك . فان الوسائل التى أريد بها حمل المستهلك على الاقبال على الشراء لم تؤد إلى ما كان يرجى من ورائها ، إذ أخفق الاعلان فى حمله على زيادة الشراء ، كما أخفق البيع بالتقسيط على طريقة التأجير الصورى . ولكن ذلك كله لم يحمل المنتج على اليأس من أمره . فأقبل على صنوف أخرى من الحيل وجعل يبتكر الوسائل بعد الوسائل لحمل المستهلك على الشراء . فذهب به الظن إلى أن السبب الذى يجعله يمتنع عن الشراء هو أنه يضن بالمال ويدخره ظنا منه أن الادخار فضيلة . فعقد النية على أن

يزعزع فيه عقيدة الادخار ، ويملأ قلبه بعقيدة أخرى ، وهى أن ذلك الادخار ليس سوى وهم مضلل . ففى بريطانيا العظمى مثلا ذاع استعمال لوحات كانت تكتب عليها كلمات تشبه الأمثال أو المواعظ مثل « أنفق فى سبيل مكافحة البطالة » ، ومثل « أنفق فى سبيل الرخاء » . وأقبل الاقتصاديون فى بحوثهم يدّعون أن قلة الاستهلاك « هو العلة فى الكساد وليست العلة هى المغالاة فى الانتاج » ، فإذا رضى المستهلك أن يعدل عن بخله وأن يسخو بالشراء وأن يمتنع عن الادخار وشراء الأسهم وما إليها لما بقى فى السلع ما يشكو المنتج من كساده .

وإنه لما يسترعى النظر أن هذه الدعاية فى سبيل الانفاق هى التى حركت عند الناس اهتماما دون غيرها من وسائل العلاج التى لجأ إليها أصحاب المصالح يلتمسون بها الدواء للمشكلة الاقتصادية الكبرى . وما أسرع ما ارتفع من الناس صوت يسأل قائلا : « ألا يكون الامتناع عن الانفاق ناشئا من فقر الناس وقلة قدرتهم على الشراء ؟ . وإذا صح هذا ألا يكون سبيل الاصلاح أن نملأ جيب المستهلك بالمال لكى نعينه على الشراء ؟ »

فكان معنى هذا أن يكون العلاج بإعانة المستهلك بدل إعانة المنتج ، وما لبث الناس أن رأوا بعض المصلحين يبادرون إلى رسم خطط جديدة يقصد بها زيادة دخل المستهلكين ، صادفت فى القلوب هوى ، مثل خطة دوجلاس وصنوها خطة تونزند . ولم تخل البلاد الأخرى من ترديد أصداء هذه الحركة ، وبدأت النفوس تزورّ عن أصحاب رؤوس المال ، وأخذ الناس ينعتونهم فى كل مكان بأنهم أعداء الفقير ، بعد أن كانوا من قبل لا ينعتون إلا بأنهم أعداء العامل وحده . وكان المقصود بالفقير هو المستهلك أبو الأسرة كائناً

ما كان . ولكن هذه الحركة كلها لم تكن سوى هزة سرت فى الناس لم يعرفوا حقيقة كنهها ، ولم يستطيعوا أن ينطقوا بحقيقة معناها ، وكانت فى جملتها لا تزيد على أن تكون إظهاراً لما فى نفوسهم من كراهة سيطرة المنتج على شئون الاقتصاد ، وتدخله فيها تحقيقاً لمصلحته . وكان المعنى المبهم الذى أدركوه هو أن المنتج إنما وجد لخدمة المستهلك ، وأن الاضطراب الاقتصادى الذى يشكون منه وهو اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك يمكن علاجه بأن يعدل الإنتاج حتى يكون ملائماً لحاجة المستهلكين ، وليس بتعديل الاستهلاك حتى يكافئ إنتاج المنتجين . وقد كانوا على الحق كل الحق فيما ذهبوا إليه . فكانت الخطط الجديدة التى رسمها أمثال دوجلاس وتوزند أقرب إلى إصابة الهدف من كل ما رسمته الدولة من خطط أخرى قصد بها إعانة المنتجين أو تحديد إنتاجهم أو زيادة أثمان سلعهم . ولكن الخطط التى رسمها المصلحون لم تكن فى تفصيلها سليمة ، ولهذا لم يجد الاقتصاديون مشقة فى تفنيدها وإظهار بطلانها ، وعادوا إلى مناصرة رأيهم الذى دعوا إليه من قبل ، وهو أن علة الاضطراب الاقتصادى ناشئة من قلة الاستهلاك ، وأخذوا ينادون بأنه من العبث السعى إلى زيادة الاستهلاك بالوسائل المبهمة التى يدعو لها أصحاب الخطط الجديدة .

وكانت روسيا السوفيتية عند ذلك قد أخذت تعالج مشكلتها الاقتصادية على طريقتها ، وكذلك أخذت ألمانيا النازية فى معالجة مشكلتها . فاسترعى ذلك أنظار الناس ، ولا سيما بعد أن سمعوا دعوى هاتين الدولتين أنهما قد أفلحتا فى التماس العلاج لما كانتا تشكوان منه . ولكن الدول الديمقراطية لم ترض عن الوسائل التى تذرعت بها هاتان الدولتان لبلوغ غاياتهما

فأنكرتها وجاهرت بالسخط عليها بادىء ذى بدء ، فمنعها هذا من أن تقبل على بحث ما أسفرت عنه تجارب هاتين الدولتين والاستفادة منها . وقد عمدت روسيا السوفيتية منذ أول عهدها بالنظام السوفيتى إلى رسم الخطط للإنتاج ، وكان نجاح هذه الخطة فى بعض الأحوال داعيا إلى اعتقاد البعض أن تنظيم الإنتاج قد يكون فى ذاته علاجا شافيا لكل ما نشكو منه فى حياتنا الاقتصادية .

ولما أخذت بعض دول الغرب تقلد روسيا فى رسم خطط الانتاج لم تذكر الفرق بين ظروف تلك الدولة وبين ظروفها الخاصة بها . فان روسيا كانت لا تزال فى أول عهدها بتنمية مواردها ، وكانت دولة ذات أرض فسيحة فيها من الخيرات ما لم يستخرج بعد ، وكان عدد أهلها يتزايد تزايداً عظيما ، وهم لا يزالون فى حياتهم عند مستوى ضئيل ، وكانت جمهرة صادراتهم من المواد الغفل ، وأسواق بلادهم عظيمة تتسع لكثير من الزيادة فى كل السلع حتى الضرورى منها . فكانت هذه الظروف مجتمعة تعمل على استيعاب كل ما يعرض فى روسيا من السلع ، فما كان من الممكن أن تحس تلك البلاد شيئا يشبه أن يكون مغالاة فى الإنتاج .

وأما تجربة ألمانيا فقد كانت أكثر فائدة من تجربة روسيا . فمنذ سنة ١٩٣٣ بدأ تنظيم الإنتاج فيها ، وهى بلاد بلغت شأوا بعيدا فى الاقتصاد الصناعى ، وقد زاد الإنتاج فيها زيادة كبرى فى مدة السنوات العشر السابقة ، من أثر ما اجتمع لها من الأموال التى تدفقت عليها من الخارج . فبدأ فيها ما يدل على تضخم الإنتاج وزيادته عن الحاجة . فعمدت إلى رسم خطة ترمى إلى تنظيم الاستهلاك ، أى أن الحال هناك كانت على ضد ما كانت عليه

فى روسيا السوفيتية ، حيث كان تنظيم الاستهلاك غير ضرورى إذ كانت حاجة الناس فيها أكبر من طاقة الإنتاج ، وكان الاستهلاك هناك يستوعب من تلقاء نفسه كل ما يعرض فى الأسواق من أصناف السلع جميعا . وكان تنظيم الاستهلاك فى ألمانيا يظهر فى صور شتى ، مثل إنشاء المرافق العامة ، وكان أكثره متجها إلى التسليح والاستعداد الحربى . فأدى ذلك إلى حل مشكلة زيادة الإنتاج لأن البرنامج العظيم الذى أعد للاستهلاك كان كافيا لاستيعاب كل ما تخرجه طاقة الإنتاج ، بل لقد كان الاستهلاك يتطلب المزيد من الإنتاج . فلم يلبث المتعطلون من العمال أن وجدوا فى ذلك البرنامج من الأعمال ما يستنفد جهدهم . وقد عمدت روسيا وألمانيا كلتاهما إلى تحديد أثمان السلع ، فما كانتا تراعيان فيها نفقات الإنتاج ، ثم عمدتا إلى تحديد أجور العمال تحديداً يلائم أثمان حاجيات المعيشة . والملاءمة بين الأجور وبين أثمان السلع مشكلة يتوقف حلها على مقدار الجهد الذى يوجه إلى إنتاج ماهو ضرورى لحياة الناس من حاجيات المعيشة .

وأما نحن فى بريطانيا العظمى فلم نتجه فى سبيل حل مشكلة تعطل العمال إلا عند ما أخذنا نعد العدة للتسلح ، فإن الاستعداد الحربى هو أبسط الوسائل التى تكفل تنظيم الاستهلاك . ولم نستطع القضاء المبرم على مشكلة البطالة إلا فى أثناء هذه الحرب ، وذلك لأنها اضطرتنا إلى أن نمضى فى إنتاجنا على نفس الخطط التى سبقتنا إليها روسيا وألمانيا منذ سنوات .

تنظيم الاستهلاك

يميل الناس إلى الاعتقاد أن حل مشكلة زيادة الإنتاج بوسيلة إعداد

العدة للحرب إنما هو ضرب من الضرورة التي كان لا بد لنا منها ، وأننا إذا كنا نركب الصعب من الأمور فى أثناء الحرب فإننا لن نلبث أن نتنفس من تلك الضرورة المنكرة التى نضطر إليها على كره . فإذا ما وضعت الحرب أوزارها عدنا إلى ما كنا عليه وألقينا العصا .

وهذا الاعتقاد جدير بأن يغطى على حقيقة ذلك العلاج الذى حملتنا عليه الظروف ، وهو اعتقاد لا يزيد فى حقيقته على أن يكون نسيجاً من الأباطيل . فمعدات الحرب إنما تصنع لكى تستهلك ، وليس فيها ما يضيف إلى الثروة قطميراً ، فهى كما يقول الاقتصاديون (غير منتجة) ، وهى نوافل وفضول ، شأنها فى ذلك شأن كل ما يبذل فى سبيل مباهج المدنية وترفها . ولا فرق بين النتائج الاقتصادية لصناعة معدات الحرب وبين النتائج الاقتصادية لصناعة جوارب الحرير أو صناعة الأقلام أو إنتاج سمفونيات بتهوفن الموسيقى . ففى كل تلك الأحوال تبذل قوى الانتاج لتوفير ما يريد المجتمع أن يستهلكه ، سواء أ كان ذلك عن سداد فى الرأى أو خطل وخطأ فى التفكير . وقد تكون رغبة المجتمع فى إعداد عدة الحرب متذبذبة متقلبة ، ولكن لا فرق بين تذبذب رغبة المجتمع فى هذا الشأن وبين تذبذب رغباته فى سائر ما يريده ، فإن تقلب أهواء المستهلك وصف عام لعلة تعترى المجتمع الحديث ، وتشمل النظام الاقتصادى كله ، وإن كانت رغبة المجتمع فى التسليح تتقلب وتتذبذب على صورة أوضح .

ونحن إذا تأملنا فى طبيعة الحاجة إلى الاستعداد الحربى أمكننا أن نتبين الأسرار التى جعلتها تؤدى إلى علاج مشكلة البطالة . فأول تلك الأسرار أن الحاجة الحربية لا حد لها ، فهى تضطرنا إلى وضع الخطط

الشاملة التى تحدد الإنتاج والاستهلاك جميعاً . والسر الثانى هو أن تنظيم الاستهلاك فى تلك الخطط يقتضى ألا ننظر إلى ثمن السلع أو إلى الربح الناشىء منها ، فإذا نظرنا إلى الأثمان والأرباح فى إنتاج تلك السلع فإنما نفعل ذلك لكى نختار أفضل الطرق التى نتوخاها فى إنتاجنا .

وليس فى هذين السرين ما يجعلهما خاصين بإنتاج معدات الحرب وحدها ، فإن نظام الاستهلاك الذى وضعته وزارة التموين فى بلادنا لا يختلف فى جوهره عن النظام الذى وضعته وزارة الأطعمة ، فكلاهما يقصد إلى غاية واحدة وهى تدبير شئون الاستهلاك . ووزارة السفن تقصد إلى الغاية عينها ، إذ تدبر نقل الضروريات وتقدم الأهم على المهم منها ، لا تنظر فى شىء من ذلك إلى الثمن أو إلى الربح ، بل تجعل كل همها منصرفا إلى تدبير ما يحتاج إليه المستهلك .

فإذا نحن أردنا أن نعيد تنظيم اقتصادنا لكى نجعله ملائماً لحياة السلم بعد أن تنقضى أيام الحرب وتزول الحاجة إلى الاستعداد الحربى ، وإذا أردنا أن نتحاشى البطالة الشاملة التى كنا نشكو منها من قبل ، إذا أردنا ذلك كان من المحتوم علينا أن نضع خطة مرنة للاستهلاك نبين فيها ما هو ضرورى فى المحل الأول وما هو ضرورى فى المحل الثانى وما هو مستحب بعد ذلك وما هو أقل استحباباً ، ثم نوجه قوى الإنتاج بمقتضى تلك الخطة حتى نكفل أن تتجه بكل طاقتها لتوفير تلك الحاجات جميعاً . فالذى نحتاج إليه فى العصر الجديد هو كما قال أحد واضعى الخطط الجديدة « تنظيم الاستهلاك أولاً ثم تنظيم الإنتاج على مقتضاه ثانياً » .

نعم إن الاستهلاك كما قلنا من قبل من طبعه التذبذب ، ويمكننا

أن نعالج هذا بأن نجعل الخطط التي نضعها له مرنة حتى يمكننا أن نعدلها على مر الزمن ، فتكون ملائمة لتقلب أهواء المستهلكين حسبما تهدينا إليه التجربة . ولا شك في أن هذه الأهواء لن تجد في أول الأمر كل ما يرضيها ، ولن يكون لنا مفر من تحديدها وضبطها كما أشار إلى ذلك أحد الكتاب منذ قليل إذ قال : « وينبغي أن نوجه المجتمع توجيهاً يعوده ضبط النفس وحسن الاختيار » . ومهما يكن من الأمر فإن المنصف لا يسعه إلا الإقرار بأن مثل هذا التحديد إن عاد بشيء من الضرر فإن ضرره لا يقاس بالضرر الناشيء من إطلاق العنان للمجتمع تتمتع فيه طائفة بكل ما تهوى من مباهج الترف مع حرمان طائفة أخرى من كل مرفهات الحياة . فأول ما ينبغي تحقيقه في النظام الاقتصادي الجديد هو تنظيم الاستهلاك قبل كل شيء ، ثم تنظيم الإنتاج بحيث يؤدي إلى توفير ما يلزم للمستهلكين من الأشياء . فالنظام الاقتصادي الجديد لا بد أن يقلب الترتيب الذي كان مستقراً في مدة الأعوام المائة والخمسين السابقة ، حتى يصبح الإنتاج تابعاً لحاجات الاستهلاك وليس العكس كما هو الحال الآن . قال ماكس ويبر في عام ١٩١٧ ما يشبه أن يكون إشارة إلى هذا المعنى إذ قال : « لم تكن حاجات الإنسان لتحدد كما يريد لها نظام الإنتاج »

وقال الرئيس روزفلت في عام ١٩٣٣ : « إنني أعتقد أننا عند مطلع عهد جديد سوف يؤدي إلى تغيير جوهري في تفكيرنا الاقتصادي ... فسوف يكون تفكيرنا متجهاً إلى المستهلك أكثر من اتجاهه إلى المنتج »

ولا شك عندنا في أن هذا التغيير الجوهري هو أول ما يجب علينا

العمل على تحقيقه بعد الحرب ، لأنه الشرط الذى لا يمكن بغير توفره أن يقام بناء النظام الاقتصادى الجديد .

وهذا الشرط نفسه ضرورى لصلاح التجارة الدولية ، فإنه مما لا يحتاج إلى زيادة فى البيان أن الأزمة الاقتصادية الدولية لن يتاح لها الدواء الشافى ما دامت الدول تجعل القصد الأول من سياستها الاقتصادية أن تبيع لغيرها من الدول الأخرى أكثر ما تستطيع بيعه من منتجاتها ، على أن تشترى من سواها أقل ما يمكنها شراؤه ؛ فالطريقة المثلى لإصلاح الاختلال فى التجارة الدولية هى أن تعدل الدول عن خططها التى سارت عليها من قبل ، وهى أن تنظر إلى ما تريد بيعه إلى سواها ثم تنظر بعد ذلك مكرهة إلى ما لا بد لها من شرائه منها حتى تحملها على شراء ما تريد بيعه من سلعها . يجب أن تعدل الدول عن مثل هذه السياسة وتجعل نظرها أولاً إلى ما تحتاج هى إليه من بضائع البلاد الأخرى ثم تنظر بعد ذلك إلى ما تحتاج أن تنتجه لكى ترسله عوضاً عما تأخذ .

ولعل الاتفاق التجارى بين ألمانيا والمجر فى ٢١ فبراير سنة ١٩٣٤ هو أول اتفاق فى العصور القريبة ظهر فيه أن دولة تتعهد بزيادة الإنتاج للسلع التى تحتاج إليها دولة أخرى . وهذا هو الروح الذى ينبغى أن يسرى فى معاملات التجارة بين الدول . ولن يكتب الصلاح للتجارة الدولية إلا إذا جعلت كل دولة محور معاملاتها ما تحتاج إليه من سلع سواها وعدلت عن توجيه كل همها إلى تصريف منتجاتها . لا أمل لصلاح تلك التجارة إلا إذا عدت الدول تجارة الصادر وسيلة تتخذها كل منها للتعويض عما تحتاجه من بضائع البلاد الأخرى ، وعدلت عن نظرتها السابقة التى جعلتها تعتبر

تجارة الصادر غايتها الكبرى ، يتضاءل إلى جانبها شأن الاستيراد حتى كانت تنظر إليه كأنه ضرورة تلجأ إليها كرها لكى تحمل البلاد الأخرى على الشراء منها . إن هذه النظرة التى تجعل التصدير فى المحل الأول ، إنما هى نظرة الدول إذا كانت قد أضمرت نية الاستعداد للحرب ، فهى لا تشترى من البلاد الأخرى شيئا إلا إذا كان استعدادها للحرب يتطلب شراءه من البلاد الأخرى . فالاستعداد للحرب إذا دعا إلى الشراء من البلاد الأخرى يكون عاملا على الاصلاح فى التجارة الدولية كما أنه يكون عاملا على الاصلاح فى أحوال الاقتصاد فى أسواق البلاد ذاتها .

فإذا أردنا أن نحقق مثل ذلك الاصلاح فى أوقات السلام كان الواجب علينا أولاً أن نوجه كل همنا إلى معرفة ما يحتاج إليه المستهلك ، ثم نوجه الإنتاج بعد ذلك إلى توفير تلك الحاجات سواء أكان ذلك بالانتاج لأسواق البلاد نفسها ، أم بالانتاج لأسواق البلاد الأخرى .

ومن الضرورى فوق هذا كله إذا أردنا أن نقيم حياتنا الاقتصادية على أساس سليم أن نجعل غايتنا فى الانتاج توفير الرفاهية للناس ، وأن نعدل عن جعل الربح المالى غايتنا . ويترتب على هذا ألا نعبأ بأثمان السلع ولا بما يعود على المنتج من ربحها . والسبيل إلى ذلك أن نضع لأنفسنا خطة للاستهلاك نبين فيها مايحسن بنا إنتاجه لتوفير الخير والرفاهية للناس جميعا ، ثم نقدر أثمان السلع التى ننتجها على أن يكون رائدنا فى تقديرها تحقيق ما نرجوه من خير المجتمع . فبهذا نستغنى عن تلك الطريقة الفاسدة التى تسير عليها الحياة الاقتصادية اليوم ، فان أساس الحياة الاقتصادية الحاضرة قائم

على ترك الانتاج يفعل مابدا له ، يعرض السلع التي ينتجها ويجعل لها الأثمان التي تحقق له الربح . ويزعم الزاعمون أن تلك الأثمان هي الكفيلة باظهار رغبة المستهلكين ، إذ أنهم يقبلون على شراء الأشياء ويبذلون فيها الأثمان المطلوبة إذا هي أرضتهم . فالأثمان في رأى هؤلاء أداة تؤدى من تلقاء نفسها إلى إنتاج مايطلبه الناس وإبطال ما لا يطلبونه .

ولكن الرأى الجديد الذي ندعو إليه قد لقى قبولا عند الكثيرين منذ حين قبل ابتداء هذه الحرب . فقد رأى الناس أن من الخير تحديد الأثمان تحديداً يكفل مصلحة الناس ، فتجعل أجرة المنزل من المنازل بحيث تمكن الذين يحتاجون أشد الحاجة إلى السكنى من استئجاره ، وكذلك ثمن اللبن فانه يقدر تقديراً يمكن أكثر الناس اضطراراً اليه من شرائه وهكذا .

وقد حدث في أثناء هذه الحرب توسع في تحديد أثمان الأطعمة على هذا المثال تحقيقا لخير المجتمع . وإنه لمن المحال أن يظن أحد أن من المستطاع الرجوع إلى ما كانت عليه الحال من إطلاق الأسعار من كل قيد إذا ما انقضت أيام الحرب .

فإذا ما استقر الأمر على هذا الرأى الجديد وتبينا الغاية من تحديد الأسعار ، بقيت مسائل شتى يجب علاجها تفصيلا ، فيقوم العالم الاقتصادى ببحثها من الوجهة النظرية ، ويقوم واضع الخطط لما بعد الحرب بتدبير شئونها من الوجهة العملية . وقد يكون من المباح أن يطلق للأسعار العنان في غير الضروريات من السلع ، فانه لا ضرر من أن تترك أثمان تلك الأشياء الكمالية مطلقة ، فإذا شاء المستهلك شراء الكماليات اشترى وبذل ثمنها ، وإذا لم يشأ عدل عن شرائها وله عنها مندوحة .

ولسنا نزعم أن من الواجب إغفال جانب الربح كل الاغفال . فمن المستحسن أن يعمل الانتاج على تحقيق الربح بأن يختار من الطرق ما يقلل من النفقة ، فان ذلك يعود على الحياة الاقتصادية بالنفع مادام القصد الأخير لا يتأثر بذلك ، وهو أن تقدر الأسعار تقديرا يجعل السلع فى متناول من يحتاجون إليها . فالنظر إلى الأثمان والأرباح ينفع إذا استخدم لاختيار خير طرق الانتاج . ولـكن ذلك يتوقف على شرط ، وهو ألا تجعل تلك الأثمان وتلك الأرباح هى الهدف الأسمى الذى يضحى فى سبيله بسائر الغايات .

ولا يهولنّ هـذا الرأى أحدا فانه من اليسير على البلاد أن تدبر أمر الانتاج اللازم لتوفير رفاهية الجميع ، فيجد العمال ميادين جديدة يلتمسون فيها رزقا ، ولن يكلف هذا التدبير مشقة سوى أن يحدد الاستهلاك للناس على النحو الذى أشرنا إليه ، إما طوعا وإما كرها . وليس هذا بالمعجز ، فان الظروف الحربية قد ألجأت أولى الأمر فى بريطانيا العظمى إلى الأخذ بمثل هذا الرأى ، واتضح لهم صدقه بعد حين . لقد حملتنا الحرب على أن نعد لها عدة ضخمة ، وكان لا بد لنا من أن تدبر المـال لإنتاج تلك العدة ، فعمدنا إلى وسيلة كان فيها التوفيق ، وذلك أننا أخذنا ندعو الناس إلى الادخار والاقتصاد والمشاركة بمـا يدخرونه فى الأسهم والسندات التى يدبر بها المـال للانتاج . فبعـد أن كانت الدعاية الاقتصادية تنادى بالانفاق فى سبيل إعادة الرخاء ، وتتغنى بمدح الانفاق فى سبيل مكافحة البطالة ، أصبحت اليوم تنادى بالادخار وتتغنى بفضله ، كما كان يفعل أهل القرن التاسع عشر فى حكم الملـكة فـكتوريا .

ولـكن المذاهب الاقتصادية لم تنهض لمسايرة ضرورات الحياة نهوضا

سريعاً ولا كاملا . فقد أحست الحكومة البريطانية فى حياتها العملية أنها إذا شاءت تدبير المال لإعداد عدة الحرب فلا مناص لها من أن تحدد استهلاك الناس للسلع حتى يقل إنفاقهم ويوفروا لها ما يلزم للحرب من مال . وليس بين البريطانيين اليوم من يشك فى حكمة هذا الرأى أو يتردد فى الإيمان بضرورة اتباعه ، ولكن أصحاب المذاهب الاقتصادية لم يدركوا بعدُ وجه الشبه بين الاستعداد للحرب وبين الاستعداد للاصلاح الاجتماعى ، ولم يدركوا أن الرأى إذا صح فى الأول فإنه حرى بأن يصح فى الثانى . وإنه لمن اليسير علينا أن ندبر المال اللازم لذلك الإصلاح الاجتماعى الشامل بالوسيلة التى دبرنا بها عدة الحرب ، وهى الادخار والاقتطاع من نفقتنا .

فعلينا إذا شئنا أن نرسم لأنفسنا خطة تؤدى إلى هذا الغرض أن نحدد الاستهلاك ، ومعنى تحديده أن نبين ما هى الأشياء الضرورية التى لا غنى لنا عنها فى الحياة ، ثم نبين مراتبها من الضرورة أيها أولى بالتقديم لضرورته القصوى ، وأيها لايضر تأخيره قليلا عن تلك المرتبة ، ثم نكبح النفوس عن أهوائها فى طلب ما ليس ضروريا للحياة من الأشياء ، ونجعل ما نقتصده من وراء هذا وقفاً على تحقيق برنامج الإنتاج الذى نحتاج إليه .

وخلاصة القول أنه ينبغى لنا أن نتوسل إلى تحقيق غاياتنا من الإصلاح الاجتماعى فى زمن السلم بنفس الوسائل الدقيقة الجدية التى سلكناها لتحقيق غاياتنا فى الاستعداد للحرب .

هذا إذاً هو لب المشكلة كلها . فالحرب اليوم فى نظرنا باب للانفاق قائم بنفسه ، وقد كان لكل مدنيات الماضى أبواب للانفاق لم يكن يرجى من ورائها إنتاج . وكانت الدول تبذل فى تلك الأبواب من أموالها وعملها قسطاً

كبيراً لا تنتظر من ورائه ربحاً ؛ فمثلا كانت المجتمعات فى القرون الوسطى مقسمة إلى طوائف ثلاث : إحداها طائفة رجال الدين ، والثانية رجال الحرب ، والثالثة جمهور الشعب من الذين يمهنون بأيديهم ويعملون فى الإنتاج ، وكانت الطائفة الثالثة تكد لكى تنفق على الطائفتين الأخريين . وأما فى هذه العصور الحديثة فالحرب وحدها هى التى تعد باباً قائماً بنفسه لا يرجى من وراء الإنفاق فيه ربح مالى ، والناس جميعاً يؤمنون بأن واجبهم الأول أن يضحوا فى سبيلها بكل ما يملكون من أموال ومن أنفس . وقد أحسوا جميعا أنهم قد بذلوا فيها كثيراً وتحملوا فى سبيلها كثيراً ، سواء أكان ذلك زيادة فى الكد والعمل أم نقصا فى التمتع والراحة ، اللهم إلا فريقا من المساكين ممن كانوا قبل الحرب متعطلين عن العمل أو ممن كانوا من قبل لايجدون من الرزق إلا ما يمسك الرمق ، فهؤلاء قد أصابوا فى أيام الحرب خيرا كان يفوتهم مثله فى أيام السلم . على أن الجميع يرضون بما يصيبهم من عبء الحرب لأنهم يعلمون حق العلم أن لهم غاية يسعون إليها ، ألا وهى إحراز النصر ، وهى عندهم غاية جديرة بكل ما يتحملون فى سبيلها . وهذه الغاية تستلزم إنفاذ برنامج كامل من الأعمال يقوم الناس طواعية بالتضحيات الكثيرة لكى يمكنوا الدولة من المضى فيها . وقد كان من نتائج إنفاذ هـذا البرنامج الانشائى أن فتحت ميادين العمل لكل من يقدر عليه ، وزال شبح التعطل الكريه من فوق الأفق . وهكذا أدى الاستعداد الحربى إلى حل الاشكال الذى كان يبدو من قبل مستعصياً على العلاج . وقد بينا فيما سلف أن الانتاج من أجل إعداد عدة الحرب لا يختلف فى آثاره الاقتصادية عن الانتاج من أجل أى غرض آخر لا يقصد من ورائه الربح ،

فانه من الواضح مثلاً أننا إذا عمدنا فى أيام السلم إلى إنتاج عدة الحروب ثم ألقينا بها فى البحر بدداً لنشأت عن ذلك نفس الآثار الاقتصادية التى تنشأ اليوم من إنتاج عدة الحرب لمواصلة القتال . فإننا نكون بذلك قد استخدمنا كل ما عندنا من طاقة العمل ، وكل ما لدينا من موارد الثروة . وهكذا تكون الحال إذا نحن قمنا ببناء الصروح والقصور أو الأهرام الشامخة ، أو كما قال المستر كينز فى كتابه « النظرية العامة فى العمل والفوائد والنقود » : « إذا نحن عمدنا إلى ما لدينا من أوراق النقد فدفناها جميعا فى بعض المناجم المهجورة وأهلنا عليها ردما حتى دفناها ، ثم عدنا إليها نحفرنا الردم عنها واستخرجناها ، فكل هذه الأعمال تؤدى إلى آثار واحدة ، وهى جميعا تشترك فى أنها أنواع من الاستهلاك لا تتحكم فيها الأثمان ولا الأرباح » . والعيب الذى يؤخذ على مثل هذه الأعمال هو أنها من العبث الذى لاقصد له ولايجنى الخير منه ؛ فالغاية من مثل تلك الأعمال سخيفة بغير شك ، ولن يرضى عاقل عن التضحية بشىء فى سبيلها . ولكننا نسوقها لكى نبين أن تدبير الاستهلاك فى ذاته يؤدى إلى الآثار نفسها مهما كانت الغاية المقصودة من ورائه . على أن التاريخ يضرب لنا أمثلة من السخف تقرب من هذا ، فقد حدث فى أثناء الأزمة الاقتصادية الكبرى فى الولايات المتحدة أن قال (الحاكم لافوليت) : « إن الذين ضيعوا من أموال البلاد أربعين ألف مليون من الريالات فى حرب كانت أقسى الحروب الحديثة وأقلها جدوى لم تسخ نفوسهم بالمال اليسير من أجل تخفيف الويل عن الناس » .

وإذا كانت مشكلة التعطل قد وجدت فى ظروف الحرب ما يعالجها فإن

ذلك راجع إلى أن الحرب قد جعلت لنا غرضاً نرضى فى سبيل تحقيقه بأن نجود ونضحى من ذات أنفسنا . فالذى يمنع حل تلك المشكلة فى أيام السلم هو أن المدنية الحديثة لا تجد فى أيام السلم غرضاً تسعى إليه فيرضى الناس من أجله كذلك بالتضحية من ذات أنفسهم .

لقد كان سر الحيـاة الاقتصادية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر هو سعى الأفراد لتحقيق الربح لأنفسهم ، ولـكن هذا السر قد بطل فعله وأصبح لا يجدينا فى الحياة الحاضرة نفعاً ، ولم نستطع إلى اليوم أن نجد سراً آخر فى حياتنا يعوضنا منه ، ولسنا نجد اليوم سوى الحرب غاية تسخو أنفسنا بالتضحية فى سبيلها . فالعيب الأعظم الذى يسبب أزمتنا الاقتصادية إنما هو انعدام الغاية التى تملك نفوسنا وتحفزها وتبعثها لتسعى إليها . فليست أزمتنا الاقتصادية فى الحقيقة سوى أزمة معنوية .

الأزمة المعنوية

يعانى العالم اليوم أزمة معنوية بعد تحطيم المثل المعنوية التى كانت تهب الروح للديمقراطية الحرة ، والتى كانت الباعث المحرك فى حركة الأقوام نحو تقرير مصيرهم من قبل ، والتى كانت هى الهدف الذى اتجه إليه الاقتصاد عندما آمن بسياسة عدم التدخل ، تلك السياسة التى أخذت بها دول أوربا فى القرن التاسع عشر .

كانت تلك المثل المعنوية بمثابة نظام شامل لشئون الحياة العامة ، وكان الأصل الذى تفرعت عنه تلك المثـل جميعاً هو أن الأفراد إذ يسعون إلى تحقيق مصالحهم يحققون فى الوقت عينه مصالح المجتمع عامة . فصالح الناس

فى هذا المذهب غير متعارضة . بل هى فى مجموعها تتواءم وتتناسق ، وليس فى تحقيقها ما يأباه العدل ولا الخلق الكريم . وبهذا اجتمع المنطق والخلق على تقرير مذهب واحد يرضيانه جميعاً .

وقد كان لأصحاب مذهب النفعيين تعريف خاص للفضيلة ؛ فقالوا إنها عبارة عن إدراك الإنسان مصلحته الحقيقية . ومعنى هذا التعريف أن أسمى واجبات الفرد هو أن يعرف مصلحته حق المعرفة ، ثم يسعى نحوها قدماً فى ثبات .

قال توكفيل : « إن مصالح الأفراد وتحقيقها مذهب اجتماعى لا بد منه » .

وكانت الديمقراطية الحرة ، ديمقراطية القرن التاسع عشر ، تزعم أن آحاد الناس لا بد يدركون أن مصالحهم لا تعارض بينها ، وأنها جميعاً بطبعها مصالح متناسقة ، فإذا لاح منها فى بعض الأحوال ما يدل على تعارض كان ذلك أمراً طارئاً ظاهرياً لا يلبث أن يعود إلى مجراه الطبيعى من الانسجام بعد حين ، بفضل ما يحدث بين الناس من تقارض الأخذ والعطاء الذى يعود عليهم جميعاً بالمنفعة .

وكانت الديمقراطية خير أنواع الحكم ، لأنها كانت تتيح للفرد فرصة التعبير عن مصلحته عند انتخاب أعضاء البرلمان باختيار من يرى انتخابه محققاً لتلك المصلحة .

وكانت الأمم ترى أن خيرها جميعاً يتحقق بتقريرها لمصائر أنفسها فإن كلا منها إذا سعت لتحقيق مصلحتها العليا كانت بذلك ساعية إلى تحقيق مصلحة العالم أجمع . فكان الرأى السائد أن القومية على هذه الصورة ليست سوى مرحلة تؤدى حتما إلى تحقيق وحدة العالم .

وكان الرأى السائد فى الاقتصاد أن الحكومات لا تتدخل فى شئونه ، حتى يستطيع الأفراد أن يسعوا إلى تحقيق مصالحهم أحرارا فى ميادين الاقتصاد . فإذا هم فعلوا ذلك كانوا فى الوقت نفسه عاملين على تحقيق مصالح المجتمع بوجه عام .

هكذا كان اتجاه التفكير فى القرن التاسع عشر . فلو حدث يوماً أن طرأ طارىء أضر بمصلحة شخص من الأشخاص ، أو إذا عرضت أحوال تعرضت فيها أمة من الأمم لفساد مصلحة لها ، كان تفسير ذلك عند أصحاب هذا التفكير أحد أمرين ، فإما أن يكون ذلك الضرر وهمياً وليس حقيقياً ، وإما أن يكون ناشئاً من خطأ وقع فيه الشخص أو وقعت فيه الأمة . فقد كان الرأى عندهم لا يتزعزع فى أن مصلحة الفرد ومصلحة المجموع واحدة لا تعارض بينهما ، وأن مصلحة الأمة الواحدة ومصلحة العالم أجمع كذلك واحدة لا تعارض بينهما .

وقد أدى ذلك النظام إلى نتيجة ذات خطورة ، وهى أن الحياة فى نظر أصحاب هذا التفكير كانت فى غنى عن أن يتدخل أحد فى تنظيمها أو توجيهها قصداً ، بغية توفير الخير والرفاهية للناس ، سواء فى ذلك حياة الأفراد وحياة الأمم . وأدى ذلك من باب أولى إلى أنهم رأوا أن الحياة فى غنى عن أن يكون لها غرض معنوى تسعى نحوه أو توجه إليه .

قال كاتب فى وصف ذلك النظام : « إنه مذهب سياسى يفرض أن الأمور تتجه من تلقاء نفسها إلى غايتها ، فليست فى حاجة إلى أن يكون لها غرض معنوى مفهوم تتجه إليه » .

ولم يكن من العجيب فى ذلك العهد أن يكون هذا هو اتجاه الفكر ، فإن القرن الثامن عشر قد بعث فى الناس إيماناً بالعلم لما شهدوه من آياته

ومبتدعاته فى عالم المادة . ولهذا كان المفكرون فى الشئون الإنسانية يميلون إلى أن يقيسوها بمعايير العلم ، ويجعلوا أعمال الإنسان كأنها مظاهر طبيعية تصدر عن قوانين ثابتة لا يخرج فيها الأثر عن حكم المؤثر ، ولا يشذ فيها الحادث الفرد عن سر القانون الشامل . فكانوا يرون أن الحياة الإنسانية تخضع لقوانين تحدث آثارها وتتفاعل فيما بينها على قدر ، ثم تبلغ غايتها المحتومة بغير شك من تلقاء نفسها .

وكانت آراء القرن التاسع عشر كلها تسير على هذا النحو مثل فلسفة هيجل وماركس ، وكلها تصف حركة الحياة ولا تعبأ بغاياتها . كانت كلها تؤمن بالتقدم الذى لا يقف عند حد ، وجعلته بمثابة الغاية من الحياة ، ولم تبتغ وراء ذلك التقدم غايات واضحة ليهدف الناس إليها . وقد بلغ الإيمان بالتقدم عند هؤلاء المفكرين مبلغاً جعلهم يحلونه من تقديسهم فى محل الدين والعقيدة، فامتلأت نفوسهم بإجلاله ، وكان يؤثر فى توجيه حياتهم أثراً عظيما . فكان الناس يسعون إلى مصالحهم وهم يحسبون أنهم بذلك يعينون على حركة التقدم نحو « غرض أخير بعيد » يُسبِّح له نساكه ، ويرتل الشعراء آيات حمده ، ولكنه غرض لا ينبغى أن يحيط به الوصف ، ولا ينبغى أن يسمو إلى تصوره العقل .

ولسنا ندرى كيف أمكن أن يبقى مثل هذا الغموض والاضطراب مدة قرنين من الزمان ، كان الناس فى أثنائهما يؤمنون بإمكان التوفيق بين المصالح الفردية ، ويحسبون أنه من الممكن أن يسعى كل فرد إلى مصلحته ثم تنشأ مصلحة المجتمع من مجموع هذا السعى عفواً ! كيف أمكن أن يؤمن بهذا كل الناطقين بالإنجليزية إيماناً شاملا ، ويؤمن به غيرهم بعض الإيمان ؟

وكيف يمكن أن يكون سعى الأفراد هدفاً معنويا ترمى الحياة إليه ؟ وكيف يكون قوة دافعة تنبعث عنها نظم الاجتماع والاقتصاد ؟

وللاجابة على هذه الأسئلة المحيرة نعرض أمرين : أما الأول فهو أن مذاهب الديمقراطية الحرة وعدم التدخل فى شئون الاقتصاد التى بقيت حية فى هذين القرنين ، لم تغفل فى حقيقة الأمر أن تجعل شعارها التضحية بالمصالح الشخصية فى سبيل غرض معنوى . وقد يبدو هذا القول عجيباً ، ولكنه هو الحق . لا جرم أن تلك المذاهب لم تذكر صراحة أن هذا شعارها ، ولكنها كانت فى العمل تؤكده وتسير عليه ، بل لقد كانت أحياناً تدعو إليه ، وتصفه بأنه فضيلة يجدر بالأشخاص أن يتحلوا بها فى أنفسهم وفى حياتهم فى المجتمع . ففى البلاد الناطقة بالإنجليزية شاعت سنة إنشاء المؤسسات الإنسانية والخدمة الاجتماعية . وقد كانت البلاد الناطقة بالإنجليزية هى مهد مذاهب الديمقراطية وعدم التدخل فى شئون الاقتصاد ، وهى البلاد التى جعلت هذه التضحية شعارها حقبة طويلة من الزمان . فكان شيوع تلك المؤسسات فيها بمثابة تحقيق للميل الطبيعى الكامن فى النفوس نحو الإيثار والتضحية بالمصالح الشخصية فى سبيل المصلحة العامة . بل لقد أدى شيوع تلك المؤسسات إلى القيام بخدمات جليلة صارت فيما بعد من الواجبات التى تختص الدول بالقيام بها فى أكثر البلاد الأخرى . حدث هذا كله فى حين أن المذاهب السياسة والاقتصادية نفسها كانت لا تنص على شىء منه ، بل قد تنكره وتأباه فى نظرياتها .

ولقد كانت تلك المؤسسات الخيرية كثيراً ما تذم فى مبدأ أمرها ، وينعى البعض عليها أنها لا تتفق ومذاهب الاقتصاد الصحيحة أو مذاهب

النفعية الخالصة . ولم يكن من المستطاع الدفاع عن تلك المؤسسات بالحجج المقبولة عند أصحاب تلك المذاهب النفعية ؛ فقد كانت الحجة المقبولة عندهم أن لكل عمل قصداً من الربح ، وما كان ليقال فى الدفاع عن مؤسسات الخير أنها تسر حسواً فى ارتغاء ، وتتستر بالخير بغية اجتناء المصلحة الخاصة . ولكن تلك المؤسسات الخيرية التى لم يمكن الدفاع عنها بالحجج المقبولة عند أصحاب المذاهب النفعية قد بقيت على مر الزمن أعلاماً للنظام ودعامات تسنده وتشد قواعه . فمن الممكن إذاً أن نقول إن هذه الميول الخيرية الكامنة فى النفوس ، تلك الميول التى لم يبررها منطق المذاهب النفعية قد اجتمعت فى البلاد الناطقة بالإنجليزية مع ميراث آخر من الميول الدينية التى خلفها الأجداد من أتباع مذهب المتطهرين (البيوريتان) ، وكان لاجتماعهما الفضل الأكبر فى بناء صرح الديمقراطية الحرة ومذهب عدم التدخل فى شئون الاقتصاد فى أثناء القرن التاسع عشر . فلم يكن الفضل فى حياة النظام الاقتصادى والاجتماعى فى القرن التاسع عشر راجعاً إلى مذهب التوافق بين المصالح الشخصية ، بل إلى السنن التى استنها الناس فى إحياء فضيلة التضحية والإيثار والخدمة العامة .

ولا ننسى أن نذكر تناقضاً آخر يدب أحياناً إلى مذهب عدم التدخل فى شئون الاقتصاد إذا شرحت أصوله . فقد كان أصحاب هذا المذهب يزعمون أبداً أن الاقتصاد قائم على أصول ثابتة من قوانين علمية لا تتحول ولا تتبدل ، وأن هذه القوانين تؤدى إلى غاياتها بغير تدخل ولا توجيه . ولكنهم مع ذلك كانوا لا يحجمون عن الجهر بأنهم يؤمنون كل الإيمان بحرية التجارة ، وكانوا فى ذلك يظهرون من الحماسة ما هو جدير بالدعاة إلى عقيدة معنوية من

عقائد الخُـلُق . واملل الأستاذ روبنز (Robbins) هو البقية الباقية من الأعلام الإنجليز أصحاب هذا المذهب ، وقد قال فى صراحة : « إن الاقتصادى لا يعبأ بالغايات المعنوية » . ومع ذلك فقد كان هو الذى قال فى عرض حديثه عن تنظيم الاقتصاد : « لا مفر من أن تبقى صناعات لا ضرورة لها فى مواضع لا تليق لها » فقوله عن الصناعات إنها لا ضرورة لها ، وقوله عن المواضع إنها لا تليق لها يدلان دلالة واضحة على أنه يعتقد فى غايات معينة ؛ وهو بذلك يناقض نفسه تناقضاً صريحاً لأنه قد زعم أن الاقتصادى « لا يعبأ بالغايات » .

فالواقع أن الاقتصاديين من أصحاب تلك المذاهب كانوا بغير وعى يحكمون على الأمور بمعايير يستمدونها من غاية معينة ، وهى أن الاقتصاد الصحيح لا بد أن يقصد إلى الحصول على أعظم قسط من الثروة ، وأن كل وسيلة لا تؤدى إلى إبلاغ الإنتاج إلى أعظم مقدار ممكن له لا بد أن تكون وسيلة مخطئة . فمذهب عدم التدخل فى شئون الاقتصاد لم يتحلل من القصد إلى الغاية المعنوية ، ولكنه جعل تلك الغاية هى زيادة الثروة ، ثم سما بتلك الغاية حتى جعلها غاية معنوية ضرورية ، وألحق بها وسيلتها المجربة وهى القصد إلى اجتناء الربح المالى .

هذا هو الأمر الأول الذى نفسر به السر فى بقاء مذهب السعى نحو المصلحة الشخصية ، والتوفيق بينها وبين المجتمع ، وجعل الربح المالى غاية الاقتصاد . وأما الأمر الثانى الذى نتم به التفسير ، فهو أن ذلك التناقض الذى يلوح فى هذا المبدأ كان يمثل حقيقة فى الحياة فى ذلك العصر الذى كان سارياً فيه ، وهو عصر لا يشبه عصراً آخر من حقب التاريخ . فالبلاد التى تنطق بالإنجليزية هى التى كانت صاحبة السلطان الأكبر فى ميادين

الفكر والعمل معا فى ذلك العصر ، وكانت الأسواق فيها عند ذلك رائجة ، لا يزال نطاقها يتسع على مر السنين . وكانت الأموال تتدفق إليها من كل صوب وقد جذبها اجتناء الربح الوفير . فكان ذلك داعيا إلى زيادة الإنتاج ووفرة الأرباح . وفاض الخير حتى عم طوائف المجتمع كلها ، فلم تبق طائفة منه لم يبلغها خيره ، وعلا بذلك مستوى الحياة ، وزادت قدرة الناس على الانفاق والادخار . وكانوا كلما ادخروا الأموال ساهموا بها فى التجارة والصناعة يبتغون بذلك المزيد من الربح . وزادت همة الاختراع والتفنن فى الصناعة فسايرت زيادة الطلب على السلع ، ومضت الحياة فى سبيلها آمنة مطمئنة لايحس فيها الناس ضيقا ولا عنفا . ولهذا لم يفكر أحد فى تغيير مذهب توافق المصالح الخاصة ، لأن تلك المصالح الخاصة لم تؤد إلى ضرر . وخيل إلى الناس أن الأمور سوف تمضى فى سبيلها إلى الأبد ، وأن الإنسان قد وفق إلى الاهتداء إلى سر الحركة التى لا يعتريها خمود ، ذلك السر الذى كان يطلق عليه اسم التقدم . ولكن ذلك كان وهما وضلالا . فقد كانت الآلة الدائرة تسير على دفع قوة منشؤها عند القرن السادس عشر ، وما كان لها أن تسير إلا إلى أمد ثم تخبو منها القوة التى دفعتها ولو بعد حين . وكانت تلك القوة الدافعة هى اتساع دائرة الأسواق وتزايد عدد السكان . فكان التوسع فى رقعة البلاد وفى عدد السكان هو الذى مكن للديمقراطية الحرة أن تحيا ، وهو الذى مكن لمذهب عدم التدخل أن يزدهر . ولكن الأحوال فى هذه الدنيا تمضى إلى أجل ثم تبلغ قصاراها ، ولكل شىء أول ونهاية ، وما كان لهذا التوسع إلا أن يبلغ مداه بعد حين . فما أشرف القرن التاسع عشر على نهايته حتى كانت الأمور قد بلغت مستقرها ، وبلغ العالم المتمدن

آخر حدوده ، وبدأ المستقبل يلوح أمام الدول الكبرى جاهما ينذر بأن عدد سكانها سوف يتناقص بعد مدة قد لا تزيد على خمسين عاما . ثم كانت كارثة حرب سنة ١٩١٤ فانقضت على العالم وأوقفت تقدمه . وما أتى عام ١٩٢٣ حتى أغلقت الولايات المتحدة أبوابها فى وجوه من يطلبون الهجرة إليها ، بعد أن كانت في مدة الأجيال الثلاثة السابقة تفتح أبوابها على مصراعيها للأشقياء المحرومين والبؤساء المضطهدين فى أصقاع العالم كله ، تؤويهم فى ظلالها الفسيحة وتطلع عليهم الآمال من آفاقها الرحيبة . فكان هذا نذيرا أى نذير بأن العالم قد ألقى العصا واستقر وخمدت حركته . وعند ذلك تبين للناس أن السعى إلى المصالح الفردية لن يكون سبيل الديمقراطية إلى التوافق الاجتماعى ، ولن يحقق للحياة ما كان يرجى لها من الخير والرفاهية .

وما إن تبين للناس ذلك حتى أخذت أسس الديمقراطية الحرة تنهار ، وبدأت قواعد سياسة عدم التدخل فى شئون الاقتصاد تتهاوى وتتهدم .

فلما زالت غشاوة الوهم عن عقول البشر وعلموا حقيقة المذاهب التى خدعتهم زخارفها حينا من الدهر هرعوا إلى مثلهم الأخرى يلتمسون فيها النجاة ، فاتجهوا إلى القومية وحق الأمم فى تقرير مصيرها ، وهو ثالث المبادىء الثلاثة التى كان القرن التاسع عشر يعتز بها ويقدسها ، وحسبوا أنهم يجدون فى تلك القومية ما يعصم المجتمع من خطر التفكك الذى كان يحيق به ، وتعلقت آمالهم بها لعلها تكون لهم بمثابة غاية معنوية يهتدون بنورها بعد أن أمست حقوق الانسان لا تهديهم سبيلا . لقد علمتهم التجربة أن إطلاق العنان للأفراد يسعون إلى مصالحهم كيفما شاءت لهم نفوسهم بغير قيد إنما كان عليهم نقمة ، لأنه لم ينته بهم إلى التوفيق بين المصالح

المختلفة ، وهو القصد المعنوى الذى كانت المذاهب تزعم لهم أنه يؤدى إلى خيرهم الأسمى ، بل رأوه قد انتهى بهم إلى حيث أشار « نتشه » فى فلسفته ، إلى تنافس مطلق على السيادة ينشدها (السوبرمان) أو (الانسان الأكمل) الذى لا يعبأ بالغايات المعنوية .

ولكن القومية التى لجأوا إليها يلتمسون فيها العصمة لم تكن خيراً من الفردية ، إذ قد تجردت هى الأخرى من غاياتها المعنوية . فآل أمرها فيما بينها إلى التنافس والتناحر كل منها يلتمس أن يكون الأقوى بغير نظر إلى مثل إنسانى أعلى .

إذاً لقد ضاع الأمل فى التوافق بين أفراد المجتمع ، لأن مذهب توافق المصالح الشخصية قد ظهر فساده فيما يخص الأفراد وما يخص الأمم جميعا .

فسعيُ الأفراد إلى مصالحهم الشخصية لم يؤد بهم ، كما كان يزعم الزاعمون ، إلى تحقيق التوافق بين مصالح المجتمع ، وسعى الأمم إلى تحقيق مصالحها الشخصية لم يؤد إلى تحقيق تماسك دول العالم ، ولا إلى بناء مجتمع عالمى صالح . وزال الحلم الذى كان يخامر الانسانية فى القرن التاسع عشر ، حلم القومية الصالحة التى تؤدى بطبعها إلى تحقيق مجتمع عالمى واحد ، وحل محله شبح قومية القرن العشرين ، تلك القومية الشوهاء التى أفرخ فى ظلها نظام العزلة الاقتصادية ، كل أمة تعمل على أن تستقل فى حياتها الاقتصادية وتقطع ما بينها وبين من عداها .

وأعقب ذلك اتساع الشقة بين الأمم والتفريق بين أجناس البشر ، ثم ما لبث الأمر أن انتهى بالأمم إلى ساحات القتال .

وهكذا علّم القرن العشرون بنى الانسان أنهم لا يستطيعون أن يحيوا

على « حب الوطن » وحده ، وأن الوطنية ليست فى ذاتها غاية مُقنِعة ، وأنها لا تؤدى إلى تحقيق المجتمع العالمى المتماسك الأجزاء . ومجمل القول أن سعى الأمم إلى مصالحها لم يؤد إلى التوفيق بين تلك المصالح ، ولم يكن كفيلا بأن يخلق غاية معنوية للدول فيما بينها . وكان مثله كمثل سعى الأفراد إلى مصالحهم الشخصية ، إذ أخفق فى أن يكون أساساً صالحاً للمجتمع فى الأمة الواحدة .

المشكلة المعنوية

وصف أحد الفلاسفة المحدثين صورة دقيقة للمظاهر التى تنم على ما لكل عصر من الآراء الخاصة به ، والتى يسير الناس على هديها ، فقال : « قد تكون فى عصر من العصور مذاهب وآراء تتغلغل فى أعماق نفوس الناس حتى تصير إلى منزلة تفوق منزلة المذاهب والآراء ، فتصبح كأنما هى جزء من كيان العقول . فالناس لا يقنعون بأن يعدوها مذاهب صحيحة ، بل يجعلونها قطعة من صميم ضمائرهم ، فيصدرون عن وحيها عفوا بغير أن يعملوا الفكر فى العمل بها قصدا . فمثل هذه الآراء لا تكون عندهم معانى يدركونها بالعقول ، بل هى أحرى أن تكون بمثابة الحواس يدركون معانى الحياة بوساطتها . فهذه الآراء المجردة التى تسرى إلى أعماق النفوس وتكون عند الناس من البديهيات وأصول الفكر هى التى تميز العصر وتطبعه بطابعها » .

فاذا أريد تغيير مثل هذه الآراء الدفينة وإحلال غيرها فى مكانها كان ذلك انقلابا وثورة فى الفكر .

قال كاتب أمريكى منذ حين قصير يصف ذلك المعنى : « إن إنشاء الآراء الجديدة التى يقصد بها إصلاح المجتمع وإعداده لملاءمة الظروف الجديدة

لا يخلو أبدا من التعذر والمشقة ، وقد يكون مثار الاضطراب والعنف » .
ونحن اليوم فى حمأة اضطراب من مثل هذا الانقلاب . فان عقولنا أصبحت تنكر الآراء التى كانت توحى إلى المجتمعات مسالكها فى أثناء القرنين الماضيين . فنحن اليوم لا نؤمن بما كانوا يسمونه « التقدم » الدائم الذى لا حد له ، ولا نصدق أن مصالح الأفراد تتوافق والأخلاق ، ولا نزعم أنها تؤدى إلى خير المجموع كما كانوا من قبل يزعمون . لسنا نؤمن اليوم بأن المجتمعات فى كل الأمم ، ولا أن الأمم فيما بينها ، تجرى فى حياتها على سنة طبيعية لا يتطرق إليها الخلل ، تؤدى إلى الملاءمة بين مصالح الأفراد المختلفة ومصالح الأمم المتباينة . على أننا مع ذلك لا نزال نجرى على العادة الأولى من التسليم بتلك الآراء القديمة ونستوحى منها أحكامنا على الأمور .

فنحن نضطرب مذبذبين بين العقائد الأولى التى لا نزال نستمسك بها عن غير وعى ، وبين ماتمليه عقولنا وترضاه بصائرنا وتقع عليه أبصارنا . فإذا نطقنا فى الأحاديث كان قولنا لا يزال مختلطا نعيد فيه الألفاظ التى تعودنا سماعها ، وإن كنا لا ندرك منها معنى يدل على شيء فى حياتنا . ولنضرب لذلك مثلا لفظ « نزع السلاح » ولفظ « إزالة الحواجز » ، فقد كنا نسمعهما فى أثناء السنوات العشرين الماضية كأنما هما بعض سجعات التعاويذ أو أغانى المزامير . وكان الناس كلما سمعوهما تحركت لهما نفوسهم ، فاذا ما خلوا إلى أنفسهم لم يجدوا لهما دلالة على معنى فى الحياة . وهكذا نحن نتحدث فى هذه الحرب عن حماية « الديمقراطية » مع أننا كما يقول المستر كينز « لسنا ندرى ما تلك الديمقراطية التى نقاتل فى سبيلها » . ونزعم فى الأحاديث أننا نحارب فى سبيل استرداد الاستقلال للأمم ، فى حين أننا نعلم حق العلم أن هذا الاستقلال

لم يكن جديراً بأن تستقر عليه حياة تلك الأمم . بل لقد عرفنا أنه قد جر عليها صنوفا من النكبات والكوارث .

فنحن لا نزال نعيد الألفاظ التي جرت على الألسنة في الماضي ، ونطلقها في عبارات مبهمة ، تدل على أننا قد أصبحنا لا نؤمن بها ولا نطلقها من قلوبنا . وليس السبب في هذا كله سوى أننا لا نزال نضمر في نفوسنا تسليما أعمى بطائفة من تلك الآراء والمعاني بغير أن نصدر عن اعتقاد صحيح فيها .

نحن نضمر في نفوسنا هذا التسليم الأعمى ، لأننا لا نستطيع أن نحيا بغير أن تكون لنا آراء دفينة متغلغلة نتكىء عليها ؛ فنحن نتعلق بتلك الآراء القديمة لأننا لم نهتد بذكائنا بعد إلى إدراك طائفة أخرى من الآراء تصلح للحياة الجديدة التي نحياها أو نستقبلها ، أو لأننا لم نجرؤ بعد على استحداث الأسس المعنوية التي تصلح لتلك الحياة . ولهذا فنحن إذا تكلمنا عن مقاصدنا في أوقات السلام لم نجد سوى عبارات سلبية تفيد أننا نريد أن نتجنب كيت أو نتحاشى كيت ؛ فلا نقول إننا نقصد إلى إحداث شيء بعينه . وهذا يدل على أننا لا ننظر إلا إلى الماضي ، ولا نريد إلا أن نتجنب ما نظن أنه كان شرا في ذلك الماضي . وأما المستقبل الجديد الذي يتطلب أغراضاً جديدة ووسائل جديدة فلم ندبر من أمره شيئاً .

قال المستر كينز منذ أكثر من عشرين عاما : « إن القوى التي كانت تدفع القرن التاسع عشر قد بلغت مداها ، وخمدت فورتها . فالدوافع والغايات الاقتصادية التي كانت تؤثر في ذلك القرن قد أصبحت تقصر عن حاجات حياتنا الحاضرة ، ولا مفر لنا من أن نلتمس لأنفسنا دوافع وغايات

أخرى ، ولا مفر لنا من أن نقاسى المتاعب والآلام قبل أن يتمخض عصرنا هذا عن عهد صناعى جديد » .

وهذا القول الذى يصدق فى وصف الحيـاة الاقتصادية فى أيام كينز لا يزال يصدق إذا وصفنا به كل ميادين الحياة السياسية والفكرية والعملية فى عصرنا هذا . فإذا أردنا أن نجمل وصف العهد الماضى الذى خرجنا منه أجملنا ذلك فى كلمة قصيرة ، وهى أنه اتخذ مسلـكا لم يجعل لنفسه فيه غاية معنوية . فـكانت غايته القصوى هى السعى نحو المصلحة الشخصية ، سواء فى ذلك الأفراد والأمم . وكان ما يسمونه « التقـدم » هو الأثر الذى يزعمون أنه يحدث من تلقاء نفسه بالتوفيق بين المصالح الشخصية المختلفة . وكان الناس يحسبون فى ذلك العهد أن العلم كلمـا هذب وسائل الإنتاج وحسنها سوف يؤدى حتما إلى تحقيق الخير للانسانية عامة والرفاهية لأفرادها كافة . وكانوا يزعمون أن سبل المواصلات كلما زادت سهولة سوف تؤدى إلى وحدة الإنسانية واتفاقها . فـكان كل خير ينتظر من وراء سير الأمور فى سبلها بغير نظر إلى غاية معنوية . وأما اليوم فقـد صرنا بحيث لا نؤمن بأن الخير يمكن أن يتحقق من تلقاء نفسه ، بسعى الأفراد إلى مصالحهم الشخصية ، بل إنه لا بد لنا إذا أردنا التقـدم أن ندبر لأنفسنا خطة تكفل تحقيقه . ومع هذا فنحن لا نزال قاعدين عن التماس العلاج ، ولا نزال نتجاهل الضرورة التى ظهرت لنا جلية ألا وهى أن نجعـل لأنفسنا غاية معنوية نسعى إليها .

قال الأستاذ (تونى) منذ عشرين عاما : « إن أول شىء يجب على الناس

هو أن يتجهوا بعقولهم إلى معنى (الغـاية) ، ويجعلوا ذلك المعنى أظهر ما فى عقولهم » .

وقال عضو من أعضاء البرلمان منذ قليل : « فإذا كانت الحكومة ترى — ونظنها على الحق لو رأت ذلك — أن الدافع الأكبر فى الحياة لن يكون دافع الربح المالى ، فسيكون عليها عبء ثقيل حتما ، وهو أن تهيىء لنا دافعاً آخر سوى ذلك الربح » .

ولسنا نشك فى صحة قول هذا العضو المحترم ، وإن كنا لا ندرى هل هى الحكومة التى يقع عليها عبء الإصلاح وتصوير غايات الحياة للناس تغير منها ما تشاء ، وتحل فى محلها ما تشاء . ولسنا ندرى كذلك هل هى تستطيع ذلك أو لا تستطيعه . ومهما يكن من الأمر فالأمر المحقق هو أن الآلة الاقتصادية تأبى أن تدور حتى يُهيأ لها غرض معنوى جديد يحل محل الغاية البالية التى صارت لا تجدى دفعاً للحياة ، وهى غاية الربح المالى . فإذا نحن اهتدينا إلى مثل ذلك الغرض المعنوى أمكننا أن نستفيد به من ناحية أخرى ، وذلك أن الديمقراطية ستجد فيه عاملا جديدا يعمل على شد أواصر القربى بين أفراد المجتمع ، بعد أن أخفق مذهب المصالح الشخصية فى إحداث التوفيق بين مصالح الأفراد لتحقيق خير المجتمع .

إن الناس اليوم يحسون فى مشارق الأرض ومغاربها ضرورة وجود غرض معنوى تقصد إليه المجتمعات فى حياتها ، وهذا الإحساس هو الذى أفضى بهم فى العصور الحديثة إلى أنهم أصبحوا لا يطلبون الحرية المطلقة ، بل يطلبون الزعامة القوية المهيمنة ؛ فليست بدعة الدكتاتورية فى هذه الأيام سوى مظهر من مظاهر عدة تنم على الأزمة التى تشمل العالم أجمع .

وإنا نرى اليوم أن الآراء تتجه إلى الإعجاب بما فى روسيا السوفيتية ، ولا سيما آراء الشباب فى بريطانيا العظمى ، ونرى آراء الشباب فى ألمانيا تتجه إلى الإعجاب بهتلر ، ونرى أن الآراء فى الولايات المتحدة تتجه إلى الإعجاب بالرئيس روزفلت . وليس هذا كله إلا دليلا على وجود أمنية واحدة لهم جميعاً — لا ندرى إذا كانت على الحق أو على الباطل — وهى أن توجد للمجتمع غاية معنوية بعد أن فقدت الديمقراطية الجامدة كل غاية معنوية .

وستكون الأشهر التى تعقب انتهاء الحرب من أخطر الفترات التى مرت بنا فى حياتنا ، ولن تكون الأخطار التى نتوقعها حربية ولا سياسية ولا اقتصادية بقدر ما هى معنوية نفسية . فإذا أردنا أن نبعث الحياة جديدة إلى نظم السياسة والاقتصاد ، فلا غنى لنا عن أن نلتمس غاية معنوية جديدة نؤمن بها ونتجه إليها فى ميادين حياتنا المختلفة .

وكان ذلك العهد الماضى الذى خرجنا منه يتصف بعيب آخر إلى جانب نقص الغرض المعنوى ، وهو الإيمان بالعقل إيمانا مطلقا مبالغا فيه . فنى أواخر ذلك العهد — فى تلك السنوات العشرين المشئومة الأخيرة — كنا لا ننفك نعتقد فى وجود علاج لأدوائنا ، ولا نفتأ نأمل فى أن نعثر يوما على مفتاح يفتح لنا مغاليق أمورنا ، وكان أملنا معقودا على الخبراء نرجو أن يهتدوا يوما بعقولهم إلى كشف سر خلاصنا . وإنا لا نزال إلى اليوم نسمع بعض الأماثل من قومنا يعربون عن إيمانهم بوجود مفتاح لما استغلق من شئوننا الاقتصادية ويؤمنون بأنه لن يتعذر على علمائنا الأعلام أن يهتدوا إلى ذلك المفتاح فى بعض ما يعلمون من فنون التدبير المالى أو فى بعض ما يستطيعون الاحتيال فيه من تحديد الأثمان أو تنظيم الإنتاج الصناعى .

ولا يزال الوزراء والساسة يظهرون أشد الحرص فى ميادين السياسة الداخلية والخارجية على الاستعانة بآراء الخبراء لعلهم يهتدون بها فى رسم خططهم . فنحن بغير أن نشعر لا نزال نتأثر مذهب (بنتام) فى أن الناس إذا مااهتدوا إلى الحق الذى يبينه لهم جهابذة العلماء ببحثهم العلمى لايلبثون أن يسيروا نحوه قدما فى غير تردد . ولقد سرت عدوى تقديس العقل إلى كل شىء حتى صار كل خير فى نظر الناس مرده اليه وكل شر وزره عليه ؛ فأما الاصابة فمن العقل ، وأما الخطأ فمن العقل . وهذا بغير شك وهم خطير قد أضلنا عن معرفة حقيقة علتنا . قال ناقد ذكى : « قد ماتت المدنيات التى سبقت فى الأزمان الأولى وهى تعمه فى جهالتها ، ولكن مدنيتنا اذا قدر لها أن تهلك فإنها سوف تمتاز عن كل تلك المدنيات السابقة بأنها قد هلكت والدواء بين يديها ، وهى على قاب قوسين من حياة ناعمة عالية لم يسبق لها مثيل منذ خرج آدم من جنات النعيم » . والحق أن العلم [redacted] أمامنا والمعرفة ميسرة لنا ولا ينقصنا شىء منهما ، بل الذى ينقصنا إنما هو العزم والارادة . والعلماء الخبراء بفنون العلم كثر فينا . ولكن الذى يندر بيننا هم القادة . فالخطر الذى يهدد المدنية اليوم هو نقص شىء واحد قضينا قرنين لا نعبأ بنقصه ، ولكنا اليوم لا نستطيع أن نعيش بدونه ، ألا وهو الغرض المعنوى الذى يتطلب منا أن نضحى جميعا بأشياء من ذات أنفسنا وأموالنا فى سبيل الخير العام الذى ندركه حق الادراك . وإنها لمشكلة محيرة أن يعمد كاتب إلى مثل هذه الأزمة الكبرى فيحاول أن يصور حقيقتها . وقد وصف ناقد أمريكى هذه الحيرة فقال :

« إن الكاتب الذى يريد أن يعالج شئون النظم الاجتماعية لا يستطيع

بحال من الأحوال أن يستغنى عن تصوير فلسفته الاجتماعية . فالناس إذا قرأوا ما كتب ساءلوا أنفسهم عن فلسفته ، وهو كذلك لايستطيع أن يخرج على طباع عصره لأنه قطعة من ذلك العصر ، وعقليته جزء من عقلية العصر ، فهو لا يستريح إلا إذا صور لنفسه مذهبا فلسفياً يرتكن إليه فى بحثه ويستطيع أن يعتمد عليه فى الدفاع عما يورده من الآراء فى كتابه .

« ولكنا إذا عدنا بنظرنا إلى التاريخ عرفنا أنه من المحال على كاتب أن يعتمد على آراء عصر ثم يصور فلسفة اجتماعية لعصر آخر مستقبل . فهل كان لكاتب فى الدولة الرومانية أن يتنبأ بما تكون عليه الفلسفة الاجتماعية الخاصة بعصر الاقطاع مثلا ، مع أنه كان بالنسبة إليه عصراً مستقبلا ؟ وهل كان لكاتب فى أواخر القرون الوسطى أن يتنبأ بفلسفة القرن الثامن عشر التى مجدت التاجر وجعلت الجشع الانسانى أساساً للدول والأخلاق فى المجتمع ؟ فكيف إذاً نحسب أنه كان من اليسير على أصحاب مذهب الفردية المطلقة أن يتنبأوا بما يكون عليه نظام الاحتكار العظيم فى هذه العصور الحديثة » .

وإنا لنحسب هذا الناقد على الحق فى شكوكه . فالحقيقة كما قال جورج سوريل « تحتجب دائماً وراء غشاوة من الغموض تحميها من الابتذال ، والفلسفة الصحيحة لا بد أن تحفظ على الحقيقة غشاوتها إذا شاءت أن تتجنب التهريج والتضليل والوهم » .

على أنه من العدل أن تقول إن الفلسفة الاجتماعية الجديدة التى تبشر بمطلع عهد جديد على العالم ، هى طائفة من « الآراء المجردة تتغلغل فى النفوس » فتملؤها وتحركها . وهذه لاتنشأ عفوا واتفاقا ولا يخلقها خيال رجل فرد يوحى إليه بها . فأول أشعة فجر العصر الجديد ينبعث من مغرب

العصر الذى سبقه ، والآراء الجديدة لا يمكن أن تكون مجردة مما يحيط بها من ظروف الحياة الاجتماعية والاقتصادية والحربية، بل هى تتصل بهذه الظروف جميعا وتضم إليها صورا معنوية من خَلْق الفكر . والعصر الحاضر يمتاز بكثرة من فيه من المفكرين فى مشارق الأرض ومغاربها ، وهم جميعا يلتمسون مايهديهم إلى معرفة خير السبل فى الحياة ، ويبذلون الجهد فى بناء ما يرونه أساسا صالحا للحياة الجديدة .

فالعالم اليوم لايزال ينتظر الزعيم الفكرى أو النبي الذى يشكل المذهب الجديد ويرسم صورة كاملة واضحة للغرض المعنوى الذى ينبغى للعالم أن يقصده حتى تعود الحياة إلى مدنيتنا . ولكن ذلك الزعيم الفكرى لن يكون وحده خالق ذلك المذهب الجديد ، لأن المذاهب إنما تنمو شيئا بعد شىء ، ولا تزال تحدث أثرها حتى يتحول الجو الفكرى والجو العملى تحولا بطيئا لا يكاد أحد يشعر بحركته . وإنا لنحس أول دبيب هذا التحول الآن بين ظهرانينا ونجد أثره يجيش فى حنايا قلوبنا . ولا مناص من حدوث ذلك التحول سواء أكان ذلك عن رضى وقبول حتى لا يكون انقلابا عنيفا ، أم كان عن كره وقهر ، فيكون عند ذلك انقلابا لا مفر فيه من العنف والاهتزاز .

فأى امرىء يعين على إحداث هذا التحول بيده أو بلسانه يؤدى للمستقبل أجل خدمة ، وإن كان لا يدعى لنفسه مقام النبوة ولا يبلغ مرتبة الذكاء التي تمكن من إدراك حقيقة الفلسفة الاجتماعية الجديدة ولا حقيقة الغرض المعنوى الجديد الذى ينشده المستقبل .

ما أدته الحرب فى سبيل خلق الغرض المعنوى

كانت الحرب أقوى أداة فى إحداث ذلك التحول الذى أشرنا إليه . وقد يكون من المفيد أن نقدم كلمة نبين فيها فضل الحرب فى خلق الغرض المعنوى فى مجتمعنا .

لقد رفع البعض أصواتهم فى بلاد كثيرة ، ولا سيما فى البلاد الناطقة بالإنجليزية ، ينعون على الحرب بطلانها ، ويصفونها بأنها سخف لا معنى له ، وحمق لا غرض له . ولا نحسب هؤلاء إلا صادرين عن نية حسنة ، وإن كانوا قد تنكبوا الحق ، لأن الآراء المتخلفة عن القرن التاسع عشر قد جرفتهم فى سبيلها . ومهما يكن من الأمر فقد كانت هذه الصيحات سبباً فى إثارة غشاوة من الشكوك غطت على حقيقة ما قد يكون للحرب من فضل فى خلق القيم المعنوية .

لا جرم أن من الحروب ما يكون سخيفاً وباطلا ، فالحروب التى وقعت مثلاً فيما بين عام ١٨١٥ ، ١٩١٤ كانت جميعاً لا معنى لهـا . فقد كان من السخف أن يتقاتل أهل أوربا مع أنهم كانوا يقدرون على المضى فى سبيل التقدم والرفاهية ، وكانوا يستطيعون أن يحتفظوا بتماسك طبقات مجتمعاتهم إذا هم واصلوا التوسع فى الإنتاج فى أقاليم آسيا وأفريقيا الفسيحة .

ولـكن بعد ابتداء هذا القرن العشرين أصبح التوسع فى الإنتاج فى آسيا وأفريقية غير متيسر . فالحرب بعد ذلك لا يمكن أن نصفها بما وصفنا به حروب القرن التاسع عشر من البطلان والسخف . حقاً أن الحروب كانت دائماً فظيعة ، وإنه لمن العدل أن ننعتها بالقسوة والوحشية . ولـكن هذا شىء ،

ونعتها بالبطلان والسخف شيء آخر . فالحرب اليوم من أجدر النظم بأن يقال فيها إنها تهدف إلى غاية ، ولن نتقدم خطوة فى سبيل الاستغناء عنها إلا إذا أدركنا لنا غرضاً يغنينا عن غرضها ، ودبرنا لأنفسنا خطة تؤدى لنا ما تؤديه الحرب من خدمة اجتماعية .

فما هى الخدمة الاجتماعية التى تؤديها لنا الحرب اليوم ؟ وإذا انقضت الحرب فما هو البديل الذى يمكنه أن يؤدى لنا ما تؤديه ؟

قد أصبحت الحرب اليوم تؤدى عملا فى حياتنا يختلف عما كانت الحرب تؤديه فى القرن التاسع عشر . فقد كان أعدى أعداء الإنسانية المتمدنة فى القرن التاسع عشر هو قلة الإنتاج ، أو هو ما يمكن أن نسميه الجدب والمحل . فكانت الحرب فى ذلك القرن تقصد إلى زيادة الثروة . وكانت الحروب التى تحقق هذا المقصد هى الحروبُ الإمبراطورية التى اتجهت إلى الفتح فى مجاهل الأرض حتى تستخرج خيراتها . فلما انتهى القرن التاسع عشر تغيرت تلك الحال ، وأصبحت الحرب تقع بين الدول ذات الغنى الوفير . فكان للناس العذر فى أن يقول بعضهم لبعض : « ما لهذه الدول تتقاتل وتتفانى فى غير طائل ؟ فليس يدفع إلى هذه الحروب دافع من ضرورة اقتصادية قصوى » . فالحق أن الأمم المتمدنة فى القرن العشرين صارت لا تحس ضيقاً من الفقر ولا الجدب ، بل لقد عرف الناس فى كل مكان أن الحال هى على عكس ذلك ، ولا سيما فى الأمم ذات الحضارة العالية . فالخيرات متوفرة ، ولا عيب فيها سوى أنها تقسم قسمةَ جائرة . فأكبر أعداء الإنسانية اليوم هما البطالة وانعدام المساواة فى توزيع الأرزاق .

وقد عجزت الديمقراطية الحرة وسياسة عدم التدخلَ فى الاقتصاد عن

ملافاة هذين الشرين ، فلم يبق إلا أن تلجأ الأمم إلى الحروب الكبرى ، فإنها تعود عليها بمكافحة هذين الشرين ولو إلى حين .

وهذه الحقيقة هى التى عبر عنها عالم اقتصادى بريطانى إذ قال : « يلوح لى أنه من الخطأ الخطير أن يظن الناس أن نظام الاقتصاد الذى تدعو إليه ضرورة الحرب نظام فاسد ليس فيه شىء من الخير » .

فلقد مضى الزمن الذى كان الناس فيه يؤمنون بأن الحرب « لا تعود بالربح » ، وصار أهل هـذا العصر لا يقتنعون بقوة هذه الحجة ، لأنهم لا يؤمنون بأن الخير كله فيما « يعود بالربح » .

وقد سبق لنا من القول ما فيه الكفاية لبيان ما للحرب من أثر فى توفير العمل للناس ، ولا عبرة بما كان أهل اليسر والغنى من المثقفين يقولونه فى وصف حرب سنة ١٩١٤ ، إذ كانوا ينعتونها بأنها كارثة ليس فيها شىء من الخير . فإن طوائف كثيرة من غمار المساكين كانوا يترحمون على أيام تلك الحرب بعد انقضائها ، ويودون لو بقيت لهم بما كان فيها من عمل دائم ورزق ميسَّر .

وقد أتت هذه الحرب بما أتت به الحرب السابقة ؛ فوفرت للناس أعمالا ، ووسعت لهم أرزاقاً ، وهم اليوم يخشون أن تمضى مدتها ، وتقف رحاها ، خوف أن يعودوا إلى ما كانوا فيه من البطالة قبلها . فليس من الناس من يشك اليوم فى أن الحرب تجر فى أذيالها وفرة العمل والرزق ، ولا يستطيع أحد أن يعرف مدى ما يعقب هذه الحرب من اهتزاز فى النفوس بعد أن أدركت هذه الحقيقة التى قررناها حق إدراكها .

وقد أفضت حرب سنة ١٩١٤ إلى نتيجة أخرى غير هذه . ففى كل

بلاد أوربا أو جلها كانت تلك الحرب عاملا لم يسبق له مثيل على تخفيف الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات الناس . وهذه الحرب القائمة جديرة بأن تعيد هذه السيرة فتزيل تلك الفوارق ، بل لقد أخذت تزيلها فعلا من بين الناس .

فليس يجدينا اليوم أن ننعي على الحرب الشاملة إهلاكها للثروة المكدسة ، ولا يفيدنا أن نزعم أنها تؤدى بذلك إلى نتائج ضارة ، فليس هذا هو المعنى الجوهرى الذى يجدر بنا أن ننظر إليه . وأجدر بنا أن نتأمل ما نتج عنها من إزالة كوارث البطالة وتقليل الفوارق فى قسمة الأرزاق . فإذا نحن شئنا أن نلتمس بديلا من الحرب فلا بد لنا من بديل يقوم مقامها فى أداء هذه الخدمات عينها .

ولا ينبغى لنا أن ننظر إلى الحرب من الوجهة الاقتصادية وحدها لأن آثارها تتغلغل فى النفوس البشرية إلى ما هو أبعد من هذا . وقد صدرت عن جريدة التيمس كلمة صدق لا يختلف فيها اثنان ، وهى من الكلمات التى يندر صدورها من مثل التيمس لأنها تخرج عن مألوف عادتها فى التعبير . قالت : « اعتاد كثير من مواطنينا أن يمرحوا فى بحبوحة السعادة مع ما نحن فيه من شدائد وما يقع بنا من كوارث وأهوال ، ونراهم لا يستشعرون الجد ولا يحسون الألم إلا إذا نال أشخاصهم شىء من تلك الكوارث . وقد آن لهؤلاء أن يقوموا اليوم بنصيبهم من العمل فى هذه الجزيرة » .

وإنه لمن الجهل أن نسخر من هتلر ونزعم أنه رجل آبق من الإنسانية وأنه قد نزل إلى درك البهيمية والوحشية، لأنه يعترف على نفسه بأنه فى أغسطس من عام ١٩١٤ ركع شكرا لله » على أن منحه سعادة الوجود فى ذلك

الوقت » ، فقد كانت تلك هزة طبيعية ترددت أمثالها فى قلوب غير قلب هتلر . ولا ينبغى لنا أن ننسى أن الشاعر (روبرت بروك) قد ردد مثلها فى الوقت عينه فى قصيدة مشهورة له . فالحرب معروفة بما تثيره فى النفوس من مشاعر ، ولكنها فوق ذلك تجعل للناس غرضا شائعا بينهم يشملهم جميعا وينظمهم فى سلك واحد ، وكان مثل هذا الغرض لا يتأتى للناس فى أوقات السلام . فالحرب أو الاستعداد للحرب هو أقوى دافع على التضامن الاجتماعى وليس يوجد دافع مثله يحمل البلاد ذات الحضارة العالية على أن تستشعر أن لها غرضا معنويا واحداً يكفل تساند كل طبقات المجتمع وتعاونها وتآزرها على التضحية بالنفس والمال فى سبيل تمكين الأداة السياسية والاقتصادية من المضى فى حركتها . ولم تكن البلاد الراضية تحس ذلك كله قبل سنة ١٩٣٩ لأنها كانت لا تزال تعيش على بقايا ما تجمع لديها من موارد القرن التاسع عشر وخيراته وأمنه واطمئنانه . وإذا كانت تلك الدول الراضية قد أخذت تدرك شيئا من ذلك المعنى ، فقد أصبح الأمر اليوم لا يحتمل التردد ولا موضع فيه للاختيار . فنحن لا نستطيع أن نعود إلى حال السلام التى كنا نمرح فيها لأن تلك حال كانت من قبل قائمة ثم زالت . ولسنا نقدر على أن نستغنى عن الحرب إلا إذا دبرنا لأنفسنا غرضا آخر يقوم مقامها فى إقامة هدف معنوى تتعلق به نفوسنا ويحملنا على التضحية فى سبيله وبذل ما يجب علينا بذله من أنفسنا لتمكين المدنية من البقاء والمضى إلى قصاراها .

وإنا لنرى فى العالم اليوم اتجاهين يبشران بأن يهبا له قصدا معنويا يصلح لأن يحل محل الحرب فى جمع الشمل والسمو بالنفوس إلى مرتبة

التضحية . وأول هذين الاتجاهين الأخذ بأسباب الدين ، وثانيهما الأخذ بأسباب العدالة الاجتماعية .

فالدين عامل من أهم عوامل التوحيد فى الشعور ، وهو عامل وإن كان خفياً لا يمكن تصويره باللفظ ، يجعل للناس معايير واحدة يقيسون بها قيم الأشياء ، وبهذا يجمع كلمتهم ويقرب ما بين قلوبهم . فنحن اليوم نقلب وجوهنا قبل المشرق والمغرب فى حيرة نلتمس زعامة جديدة توجهنا إلى الخير ، وقد نجد فى الدين تلك الزعامة الجديدة التى توجهنا إلى الخير . على أن ذلك يتطلب إصلاحا كثيرا فى فهم الناس للدين ، فإنما المقصود هو الجوهر الصافى الذى لم تشبه شوائب الخرافة أو الجمود . فإذا ما صفى الدين الصحيح من تلك الشوائب كان هو والحياة الصالحة معنى واحداً[1] .

وأما الأخذ بأسباب العدالة الاجتماعية فله حديث آخر . فالذين يزعمون أنهم قد أخذوا بتلك الأسباب قد أساءوا إلى معنى العدالة الاجتماعية باخفاقهم فى فهمه . وكان السبب الأكبر فى إخفاقهم فى فهم ذلك المعنى ، هو انصرافهم إلى الجانب المادى منه ، وذلك أثر من آثار اتباعهم لمخلفات القرن التاسع عشر من مذهب ماركس . فهؤلاء لا يعيرون التفاتهم إلى الجانب الروحى أو المعنوى من العدالة . ومهما يكن من الأمر فان فكرة العدالة الاجتماعية فى ذاتها قد أدت إلى خلق غرض معنوى للناس يسعون اليه . فهى مثل الدين تجعل للناس معايير واحدة يقيسون بها قيم الأشياء . ونحن اليوم نعيش فى عصر مُطلَمة يثور به قلق إلى التجديد ، وفكرة

---

(1) هذا القول يخالف الأصل فى لفظه وإن كان يتفق معه فى مجمل معناه لأن الاصل يشير إلى المسيحية وحدها وإلى ظروف الغرب وحدها .

العدالة الاجتماعية تتصل اتصالا وثيقا بكل مشكلات العصر وحاجاته ، وقد أصبحت مذهبا يؤمن به كثير من أصحاب الهمة فى بلاد كثيرة ويتحمسون له ، وسيكون العالم بعد هذه الحرب أكثر إيمانا به وتحمسا له . ولا ريب فى أن مرور الزمن كفيل بأن يذهب بزبده جفاء ، وأن يبقى ما ينفع الناس ما كثا فى الأرض .

على أننا إذا لم نحس بأن المستقبل سوف يؤمن بالدين والعدالة الاجتماعية ويجعلهما شرعته التى يسير عليها فلا شك عندنا فى أن المستقبل سوف يهتدى بهما ويستضىء بمعانيهما .

البحث عن الغاية المعنوية

قد يكون من فرط الجرأة أن نحاول التنبؤ بما يكون عليه النظام الجديد المقدور للمستقبل من حيث مبادئه الخلقية وأصوله المعنوية . وقد يكون ذلك التنبؤ غير مجد فى حمل الناس على الاهتمام به ، فإن شواغل الحاضر قد تغطى على كل تفكير فى أمور المستقبل . وقد يعزف النـاس عن الاهتمام بأمر المستقبل لمحض فتور الرغبة فى ذلك ، أو لأنهم يشعرون بأنهم لا حول لهم ولا قوة فى توجيه الأمور فلا يجدون لذلك ما يحفزهم إلى الاهتمام بالمستقبل .

ولـكن الذين يؤمنون بمستقبل هذه المدنيـة ، والذين تمتلىء قلوبهم بالأمل فيها لا يبيحون لهذه العوامل كلها أن تذهب بنزوعهم إلى العناية بالمستقبل ، والسعى إلى أن تكون صورته خير الصور . فلا شىء يحول بين هؤلاء وبين تأمل سبل الإصلاح والإشارة إليها مع ما فى هذا من المجازفة بالقول . وقد لا تزيد تلك المجازفة على أن تكون رجما بالغيب .

فى هذه الحدود نحاول هنا أن نرسم صورة عامة لما ينبغى للإنسانية أن تسعى إليه من الأغراض أو المعانى إذا هى شاءت أن تحرك نفوس الناس إلى الإصلاح ، وأن تقيم لهم هدفاً معنويا يسعون إليــه ، فيكون فى ذلك خلاص المدنية :

(١) لا بد أن يقصد مذهب الحياة الجديدة إلى تحقيق أغراض بعينها . فلا يكتفى بأن يقصد إلى تحاشى كيت أو تلافى كيت من الشرور ، بل يجب أن يكون قصــده إلى خلق ما هو صالح وما هو خير . وقد كان من عيوب العصر المنصرم أنه كان يتحدث فى أثناء السنوات العشرين الماضية عن أحد أمرين : إما العودة إلى المــاضى ، وإما تحاشى وقوع مكروه فى المستقبل . فـكان المفكرون لا يفتأون يتحدثون عن « تجنب الحرب » ، وعن « تقليل الاستعداد الحربى » ، وعن « إزالة الحدود فى التجارة » ، وعن « علاج البطالة » . وإنا لا نزال نسمع اليوم بعضهم إذ يتحدث عن غرض الحرب قائلا إنه « تحطيم هتلر » . فإذا أرادوا تجنب مثل هذا القول السلبى قالوا : إنهم يريدون « ضمان الســلامة الاجتماعية والدولية » . وليس هذا غرضاً إيجابياً ، بل هو غرض سلبى لا يزيد على كل ما سبق ذكره من الأغراض . وقد كان الرئيس روزفلت موفقاً عند ما رسم فى بيانه صورة « الحريات الأربع » فإن مثل هذه الصور تنطوى على أغراض إيجابية بغير شك . ولـكننا مع ذلك كنا نؤثر لو كانت تلك المبادىء ترمى إلى تحقيق خير بعينه ، وليست كما هى ترمى إلى تخليص الإنسانية من الشر . فإذا أردنا أن نمنع الحرب مثلا كان علينا أن نقصد إلى خلق نظام جديد ، وإذا أردنا أن نقلل الاستعداد الحربى كان علينا أن نحتال فى خلق هيئة مشتركة نجعل

لها وحدها الحق فى الاستمداد الحربى ، وإذا أردنا إزالة الحواجز فى التجارة كان علينا أن نضع خطة للتجارة الدولية تسير عليها الدول كافة ، وإذا كنا نريد القضاء على البطالة كان علينا أن ندبر أمور الناس فنجعل لهم نظاماً يكفل توزيع العمــل عليهم بحيث يتمكنون جميعاً منه ، وبحيث يؤدون من الأعمال ما هو ضرورى للحياة .

فإذا نحن قنعنا بالوقوف حيث نحن ، وا كتفينا بحماية ما فى أيدينا أو استرجاع ما كان لنا من قبــل ، إذا قنعنا بذلك كانت العاقبة إخفاقاً لا شك فيه . فأول هدف من أهدافنا يجب أن يكون غرضاً إيجابياً وهو خلق ما نرى فيه تحقيق الخير ، وهذا أول شرط للغرض المعنوى المنشود .

(٢) لسنا ندرى من ذا يكون الزعيم المنتظر الذى سوف يدعو إلى الإصلاح الجديد ، ولسنا ندرى من أى طبقات المجتمع يخرج . وقد حدث فى كثير من العصور أن خرج من بين ظهرانى طبقة من طبقات المجتمع زعيم يدعو إلى مناصرة طبقة أخرى غير تلك التى ينتمى إليها . ومهما يكن من أمر هذا الزعيم المنتظر فلا شك فى أنه سيتجه إلى نصرة حق « الإنسان الصغير » . ذلك المستهلك المجهول الذى لا يأبه له أحد ، ولا يقيم له أحد وزناً ، ولن يكون اهتمامه متجها بحال من الاحوال إلى نصرة ذلك المنتج القوى الذى حاز السلطان والجاه والثراء .

ستتجه دعوة المستقبل إلى الفرد الذى لا يملك إلا القليــل ، والذى لا حول له ولا قوة فى زحمة الحياة ، ذلك الفرد الذى أحاطت به مؤسسات الإنتاج المنظمة فسيطرت على المجتمع كله وجعلت الفرد فيه مستضعفاً شقيا .

ستكون الدعوة الجديدة متجهة إلى هذا الفرد الضئيل تبغى أن تطلقه

من قيود هيئات الإنتاج الكبرى ، ومن قيود النقابات ، ومن قيود الأحزاب السياسية . وسيكون من مقاصد هذه الدعوة الجديدة كذلك أن تحطم أغلال هذه الهيئات وهذه النقابات وهذه الأحزاب ، لأنها ليست سوى الآلات التي يستعملها أصحاب المصالح الكبرى في السيطرة على المجتمع واستعباده . فإن سيادة هذه الهيئات المنظمة من أظهر مميزات هذا العصر وأسوئها أثراً في حياته . فهي قد تدّعي تمثيل الناس وتزعم أنها تسعى إلى مصالح الأفراد . والحقيقة أنها قد أصبحت ذات مصالح خاصة قائمة بذاتها ، وأصبح الفرد لا يجد فيها لنفسه تمثيلا حقيقيا . ولسنا بهذا ننكر أن التنظيم ضروري ، فإن ضرورته اليوم أشد مما كانت عليه في كل زمن مضى ، ولكن هذه الهيئات المنظمة قد أحنقت العالم بما جرته عليه من مفاسد ومظالم . فالعالم إذا دُعي إلى إزالتها لم يتردد أحد في الاستجابة لتلك الدعوة وهبّ المجتمع ينقضها من أساسها لكي يتخلص أولاً من مفاسدها ثم له بعد ذلك أن ينشيء ما يكفل له تحقيق الخير والسعادة . فالمذهب الجديد لا بد أن يتجه إلى الفرد ، إلى ذلك الإنسان الضئيل ، فيعيد إليه إحساسه بأنه العضو الذي يتكون المجتمع منه ومن أمثاله . فبهذا ، وبهذا وحده ، تستطيع الديمقراطية أن تصبح حقيقة حية .

(٣) يجب أن يعمل المذهب الجديد قبل كل شيء على حل المشكلة الاقتصادية . فان العلتين الكبريين اللتين يشكو منهما النظام الاجتماعي الحاضر هما البطالة وقلة المساواة . ولا شك في أن هتين العلتين من الأمراض الاقتصادية . وليس معنى هذا أن يكون المذهب الجديد اقتصاديا بالمعنى الضيق فيكون كله قائما على قواعد اقتصادية بحتة . فقد أظهرنا فيما

سبق أن المشكلة الاقتصادية لا يمكن أن تحل إلا إذا أقيم للناس غرض معنوى يؤمنون به . وليس معنى هذا أن المشكلة الاقتصادية من المشاكل العرضية التى تحل من نفسها إذا عولجت مشاكل أخرى . فإذا قلنا إن المسائل الاقتصادية ليست هى كل شىء ، وإن الانسان لا يستطيع أن يحيا بالخبز وحده فليس معنى هــذا أن الخبز لاقيمة له ، بل هو ضرورى للانسان ولا تقوم الحياة إلا به أولاً .

فلسنا نبعد عن الحق إذا نحن قلنا إن الخبز أول الضروريات التى يتوقف عليها كيان الانسان المعنوى والجثمانى . وقد تــكون الدوافع المعنوية والنفسانية هى التى تدفع إلى الحروب ، وقد تــكون هى التى تسبب كل أنواع الاضطراب الاجتماعى ، وقد طالما كانت العوامل المعنوية والنفسية سببا لتلك الشرور ، فالحسد مثلا والخوف والــكبرياء الجريحة والآمال الخائبة كانت كلها عوامل تدعو إلى الحروب والاضطراب ، ولــكن الدلائل كثيرة على أن هذه الدوافع تقوى وتنمو إذا وجدت التربة الخصبة التى تغذيها ، وهى الاختلال الاقتصادى . فلا عيب فى رأى من يقولون إن أول ما يجب علينا عمله بعد الحرب ، هو وضع نظام اقتصادى جديد ، وليس فى هــذا الرأى تناقض ولا تحيز .

(٤) يجب أن يعمل المذهب الجديد على إزالة البطالة عن طريق الاصلاح الصحيح . وليس الطريق الصحيح أن يعمل على منعها ومكافحتها ، بل هو أن نخلق حاجات جديدة تستوعب كل مواردنا ، على أن تكون تلك الحاجات مما تبرره الأخلاق وأن تكون مما يرضى الناس بالتضحية فى سبيل إنتاجها . وقد أخفقت كل المحاولات التى بذلت فى سبيل مكافحة البطالة ، وكان لا بد

لها أن تحقق لأن المول لا يصح أن يكون على خلق العمل كائنا ما كان لكي يشتغل الناس فيه . وقد يكون خلق العمل سهلا من الناحية الاقتصادية ، ولكنه مع ذلك يكون مما تأباه العقول السليمة من ناحية المقصود منه . والمعول الصحيح إنما يكون على خلق العمل الذى يحقق غاية يؤمن المجتمع بأنها غاية جديرة بالتضحية من أجلها . وقد بينا أن الحرب مادامت دائرة فهى غاية يؤمن الناس بضرورة التضحية من أجلها ، فإذا ما حلت أيام السلام كان من الضرورى أن توجد للناس غاية أخرى يؤمنون بضرورة السعى إليها والتضحية فى سبيلها . فاذا حدث ذلك كان فيه فصل الخطاب وحلت مشكلة البطالة من تلقاء نفسها . فاذا لم تزل البطالة بذلك زوالاً تاما فلا أقل من أنها تصير فى حكم الزائلة ، لأن المتعطلين لن يكونوا أكثر مما تقتضيه طبيعة العمل فى ذاتها ؛ فانه من الطبيعى أن يتعطل بعض العمال فى فترة تنقلهم بين مختلف الأعمال . ومجمل القول أن داء البطالة إنما يعالج إذا أوجد المذهب الجديد غرضا معنويا يرى الناس أنه يستحق أن يضحوا من أجله ، كما كان الدين غرضا معنويا للناس فى القرون الوسطى ، يضحون بالنفس والمال فى سبيل نصرته ، وكما هى الحرب فى وقتنا هذا إذ نراها غرضا معنويا جديرا ببذل الأنفس والأموال فى سبيله .

(٥) يجب أن يعمل المذهب الجديد على إحياء معنى المساواة وتجديده . فإن هذا المعنى كامن فى روح الدين وفى روح العدالة الاجتماعية ، ولكنه قد أغفل قصدا فى النظام الرأسمالى . وليس من شك فى أن الناس اليوم يتطلعون إلى المساواة تطلعا حقيقيا ويؤمنون بضرورتها إيمانا راسخا . يدل على ذلك ما نراه حولنا فى شتى مظاهر الحياة ؛ فالمساواة تطلب للأفراد

أحيانا ، وتطلب للطبقات أحيانا ، وتطلب للأمم أحيانا ، وهى مطلب الثوار فى جل الثورات ، ومطلب الأمم فى أكثر الحروب ؛ وليس المقصود بها تلك المساواة الجوفاء التى يقصد بها التسوية بين الناس فى الحقوق السياسية وفى نظر القانون كما كان الاعتقاد الذائع فى القرن التاسع عشر ؛ بل المقصود بها المساواة الاقتصادية ، وهى العدل فى توزيع الموارد الاقتصادية والتسوية فى الفرص الاقتصادية .

ولا يتأتى حل هذه المشكلة إلا بالقصد أولاً إلى أغراض بعينها ؛ نعنى بذلك أنه لا يكفى العمل على تجنب الحيف والجور ، بل الواجب أن نقصد قصداً إلى تحقيق المساواة . فاذا فرضنا أنه من الممكن بلوغ ذلك القصد تدريجا بالطرق السلمية بغير وسائل العنف ، كانت أول خطوة فى سبيله أن نحقق توزيع كل ما هو ضرورى للحياة توزيعا عادلا بين الناس جميعا . على أنه من الواجب أن نفسر معنى « الضرورى للحياة » تفسيرا سخيا ، فلا نكتفى فيه بما يقيم الأود ويمسك الرمق . فاذا تم لنا ذلك كان لنا أن ننظر فيما إذا كان من الممكن توزيع الكماليات نفس هذا التوزيع العادل .

على أنه من الواجب ألا يحسب أحد أننا ندعو إلى أن تتجه كل الهمة إلى مثل هـذا القصد الايجابى وحده ، فقد أصبح من نافلة القول أن نتحدث عن الثراء الطائل وننعته بأنه قد أصبح اليوم مما ينكره الضمير العام . فلا بد للنظام الجديد من أن يقرب مابين الناس فى مستوى الثروة . ولسنا نستطيع أن نصف هنا بالتفصيل ما يترتب على ذلك من تضحيات ، ولا أن نتكلم عمن يقع عليهم عبء التضحية أو عن عددهم . فتلك أمور تتوقف على كثير من الظروف ولا يتأتى الحكم عليها ابتداء عفو الخاطر .

ولكن مالا شك فيه هو أنه لا بد من تضحيات كبرى فى مبدأ الأمر ، وأن الحكمة تقضى بضرورة القيام بها بغير تردد .

وقد يرى الكثيرون أن مثل هذا التدبير مما تضيق به النفوس ، لا من جهة ما يتطلبه من التضحية وحدها ، بل من جهة ما يستلزمه ذلك التدبير من تقييد للحرية . فالأطعمة مثلا لا بد من توزيعها بقدر معلوم ، والإنتاج لا بد أن يتجه إلى الضروريات أولاً ؛ وهذا يسبب بغير شك كثيراً من التضييق على بعض من لم يعتد ضيقاً .

وقد كان من أظهر مظاهر مدنيتنا أن طائفة قليلة من الناس تتمتع وحدها بأشياء لا تصل إليها أيدى الأكثرين . وما دامت التسوية الكاملة متعذرة فى تقدير أجور الأعمال المختلفة تقديراً واحداً فلا بد من أن تبقى طائفة تتمتع بالكمالى ، وتستطيع التنعم بمباهج الترف وحدها ، على حين يحرم الآخرون من كل كمالى وكل ترف . وقد يتغير أشخاص الطائفة المحظوظة ، ولكن الطائفة ذاتها لا مفر من وجودها ما دامت أجور الأعمال متفاوتة . وقد يرى البعض أن هذا التفاوت فى الحظوظ أمر تستلزمه الطبيعة ذاتها ، ولكن مهما يكن من الأمر فإن الواجب ألا يكون التفريق بين الناس ممتداً إلى الضرورى من الحاجيات . وحسب الممتازين أن يستأثروا بنوافل الكماليات .

(٦) يجب أن يعمد المذهب الجديد إلى تغيير الوجهة التى كان القرن التاسع عشر يتجه إليها ، وهى العناية بالحقوق وحدها ؛ فلا غنى عن أن تكون العناية بالواجبات أعظم منها ، فيكون أول ما ينظر إليه هو ما ينبغى أن يؤديه الناس من خدمات للمجتمع ، وليس ما يستمدونه من المنافع

لأنفسهم . وقد كانت العناية تتجه فى القرن التاسع عشر إلى رعاية حقوق الإنسان ، وكان ذلك طبيعياً فى مثل ذلك العصر الذى كان فيه النظام الاجتماعى جامداً ، وكان فيه كثير من الحدود بين الناس . فكان لا بد من إزالة تلك الحدود الموضوعة ، حتى لا تحول الحوائل بين الأفراد وبين بلوغهم ما تؤهلهم إليه مقدرتهم الطبيعية . ولكن تلك الحدود قد زالت اليوم وخلا المجتمع منها ، وأصبح عيب المجتمع الحاضر هو غلبة الفردية وتماديها . فالأفراد اليوم يتسترون وراء لفظ « حقوق الإنسان » ، ويأتون من الأعمال ما قد يكون فيه القضاء على تماسك المجتمع .

لقد طالما ردد الناس كلمة جرت مجرى الأمثال فقالوا : « إن الدولة إنما وجدت من أجل الانسان ، ولم يخلق الإنسان من أجل الدولة » . وتلك كلمة يحق لها أن تكون احتجاجاً على الدول الجماعية التى لا تقيم للأفراد وزناً . ولكنها لا ينبغى أن تتخذ حجة لإنكار ما يجب على الأفراد من واجبات نحو المجتمع .

وكان من الحقوق المعروفة للانسان حق الامتلاك ، وهو من الحقوق المقررة التى تحترمها الديمقراطية وترعى حرمتها . ولسنا نشك فى أن هذا الحق قد أصبح اليوم مطية يتوسل بها البعض إلى غايات تأباها المصلحة . ولا عجب أن يكون الأمر كذلك ، فقد يتخذ الحق أحياناً مطية للباطل . أليس بعض أنصار الديمقراطية ينكرون اليوم « حرية القول » ، وينكرونها إذا هى سخرت لخدمة أعداء الديمقراطية ؟ لا جرم أن النظام الاقتصادى أصبح اليوم فى نظر الكثيرين من أهل البصائر عاملا من عوامل التفكك الاجتماعى . ولعل السبب فى ذلك هو ما سبق أن أشرنا إليه ، فإن اتساع

دائرة النشاط الاقتصادى لم يمض على سنته الأولى ، بل انتهى إلى نهايته ، وبلغ مداه ، وأصبح الربح المالى وحده غير كفيل باستمرار التقدم فى عالم الاقتصاد .

وفكرة التقدم كما بينا من قبل كانت فى القرن التاسع عشر بمثابة غاية معنوية يقصد الناس إليها ، وكان الربح المالى فوق ذلك يدفعهم ويحركهم ، لكى يصيبوا جميعاً من خيراته . ولم تكن الدولة تشعر الناس ثقل وطأتها حتى فى الضرائب إذ كانت لا تطالبهم إلا باليسير منها . فهذا كله حمل الناس فى القرن التاسع عشر على أن ينظروا إلى المجتمع نظرة من يطمح فى أن يتقاضى حقاً مقرراً له ، لا من يُطالب منه أداء واجب يلقى عليه . فمعنى الحق كان دائماً أظهر ، ومعنى الواجب كان دائماً أخفى . فلما انقضى القرن التاسع عشر ، وصحونا على حال تبدلت باليسر عسراً ، وبالرخاء ضيقاً ، أصبحت هذه النظرة لا تجدر بنا ، بل هى توشك أن تؤدى بمجتمعنا إلى الإفلاس . فإذا شئنا أن نحفظ على المجتمع تماسكه كان واجباً علينا أن نهب له أكثر مما كنا نهب ، وأن نقنع منه بأيسر مما كنا نصيب .

(٧) يجب أن ينظر المذهب الجديد إلى علاقات الدول فيما بينها فى المجتمع العالمى مثل نظرته إلى علاقات الأفراد فيما بينهم فى المجتمع القومى . كانت الدول فيما مضى تحصر اهتمامها فيما لكل منها من حقوق قبل العالم ، كما كان الأفراد فى المجتمع الواحد يحصرون اهتمامهم فيما لهم من الحقوق قِبَل المجتمع . وقد آن لهذه الحال أن تتبدل وتتعدل . وليس يجدينا شيئاً أن نعالج هذا الأمر علاجا سلبيا بأن نقصد إلى تجنب المكروه ، بل علينا أن نسعى إلى تحقيق المرغوب فيه . فليس من المجدى أن نتحدث عن مضار

تباعد الدول واعتداد كل منها بسيادتها فى إقليمها ، فان هذا لا يفضى بنا إلى نفع . وخير لنا أن نجعل قصدنا إلى بناء مجتمع عالمى شامل . ولسنا نشك فى أن بناء المجتمع العالمى أصعب منالا من تحقيق التماسك للمجتمع القومى للأمة الواحدة . فان الناس لم يعرفوا إلى اليوم معنى الولاء الواسع للعالم الشامل ، ولا نحسب أنهم يشعرون فى قرارة نفوسهم شعورا صحيحا بمثل هذا المعنى . والحكومات كذلك ، وهى مالكة أزمة الشعوب تجد مصلحتها فى الابقاء على النظام القائم ، فهى لا تبدى حماسة لفكرة المجتمع العالمى الشامل .

فلسنا نطمع فى تحقيق مثل هذا القصد إلا أن يكون على الصورة التى سبق لنا تصويرها . ولن نستطيع أن نبلغ ذلك إلا إذا أتيحت للعالم زعامة رشيدة قوية تحمله على نفض غبار الماضى والاتجاه إلى المستقبل الجديد .

وقد قربت هذه الحرب بين الدول ، وأزالت كثيرا من الفوارق والحدود التى كانت بينها ، وأتاحت للعالم أنواعا جديدة من التعاون بين الأمم التى تشترك جنبا إلى جنب فى خوض غمار القتال . وقد يكون ذلك كله أساسا صالحا تستطيع أن تقيم عليه صرح المذهب الجديد . وسترى أيام المستقبل مايقدر لمثل هذا النظام الجديد إن استطعنا إقامته ، ولا يعلم إلا الله ماذا يكون عليه من قوة ومن ثبات . فهل يقدر له الوجود ؟ وهل يقدر له البقاء ؟ إنا نعتقد أن الجواب على هذا السؤال هو الذى يتوقف عليه مستقبل العلاقة بين الأمم ، وما يرجى لها من سلام وطمأنينة ، فى ظل نظام عالمى جدير باسمه .

(٨) بقى علينا أن نذكر معنى أخيراً ، وهو أن المذهب الجديد لابد

له من أن يعيد النظر فى معنى الحرية ومعنى السلطة ويضع لهما حدودا جديدة . فقد يكون من الضرورى أن يعيد النظر فى معنى الحرية التى فهمت فى القرن التاسع عشر فهما ضيقا على أنه حق مطلق كما كانت عادة القرن التاسع عشر فى فهم الحقوق .

وأول ماينبغى لنا من ذلك أن نفسر الحرية والسلطة تفسيرا جديدا فيما يتعلق بالحياة الاجتماعية والاقتصادية . فقد كان القرن التاسع عشر يجعل السلطة فى أيدى أصحاب المال ، ولكن هذه الحال صائرة إلى الزوال ، بعد أن مضى حين من الدهر كان فيه أصحاب الأموال يعانون المشقة فى التوفيق بين مصالحهم وبين نقابات العمال . والسلطة اليوم قد تحولت إلى أيدى الدولة ، أو هى فى سبيل ذلك . وليس من العجيب أن يكون ذلك التحول بغيضا إلى أصحاب المال الذين قضوا دهراً طويلا يملكون أزمة السلطة فى أيديهم ، فهم يرون فى ذلك حرمانا لهم مما يرونه حقا لهم ، ويجدون فيه تضييقا على حريتهم بعد أن كانت مطلقة من كل قيد .

فهم إذ يتحدثون عن الحرية إنما يتحدثون عن تلك الحرية التى يرونها تتفلت من أيديهم ويتفلت معها سلطانهم .

فلفظ الحرية اليوم قد أصبح مما يتغنى به المحافظون من أصحاب المال ، بل لقد أصبح شعاراً لمن يبغون أن يرجعوا بالنظم القهقرى إلى ما كانت عليه فى العصور الماضية .

ولكن تحول السلطة إلى الدولة لم يكن بغيضا إلى جماهير الناس ، فانهم لا يجدون فى ذلك انتقاصا من حريتهم ؛ فنحن إذا نظرنا إلى جمهور الشعب البريطانى مثلا وجدنا أنه لايجد بأسا فى أن تجمع الدولة فى يديها

كل السلطة فى أثناء هذه الحرب ، وهو لا يكاد يوجه إليها اللوم على أنها ضيقت نطاق حرياته مع أنها قد بلغت فى ذلك التضييق مبلغا عظيما . ولكنه لا يألوها لوما وتعنيفا ، إذا هى لم تبسط يدها أتم البسط على كل مرافق الحياة بسلطانها العظيم الذى أتاحته لها قوانين الضرورة الحربية .

فسلطان جمهور الشعب وحرية جمهور الشعب هما الدعامتان اللتان يقوم عليهما المذهب الجديد .

ولسنا نزعم بما بيناه فى هذا الكتاب أن هذا المذهب الجديد ، وهذا الغرض الجديد سوف يتحققان فى حياة الغد ؛ فاننا إنما نصف ما ينبغى أن يتحقق إذا شئنا أن نخلق مذهبا جديدا وغرضا معنويا جديدا . والفرق واضح بين أن نقول إن هذا هو ماينبغى أن يوجد ، وبين أن نقول إن هذا هو ماسوف يوجد . فالأحوال التى تحقق هذا المذهب الجديد لايمكن خلقها بالتفكير المجرد ، فليس التفكير سوى وسيلة تصور بها صورة لما ينبغى أن تكون عليه الحياة إذا أريد المدنية الحاضرة أن تبقى وأن تنجو من الأخطار التى تحدق بها . وقد دلت هذه الحرب على إفلاس كل النظم الحاضرة سواء أكانت نظما سياسية أو اقتصادية أو خلقية ، وسبب ذلك هو أن هذه النظم العتيقة إنما كانت من خلق القرن التاسع عشر ، عصر الرخاء والنعمة ، وكانت تلائم الظروف المحيطة بها وتؤدى إلى غايات عصرها ، ثم تبدلت الظروف فكان لابد من تبديل النظم لكى تلائم الحياة الجديدة .

وقد أفادت هذه الحرب أمم العالم ولا سيما الشعب البريطانى والشعوب الناطقة بالانجليزية ؛ وذلك بأنها هيأت لها غاية معنوية تسعى إليها ، فساعدت بذلك على إنهاض همة الأمة كافة ، وزادت تماسكها وتساندها فى تبادل

الخدمات وأداء الواجبات ، وأطلعتها على حقيقة الأخطار الداهمة التي تنذرها بالشر ، وبشرتها في الوقت عينه بأن الأمل قريب ، وأن الفرص سانحة لإنشاء نظام جديد للحياة الانسانية . ولكن مهما يكن من أمر هذه الغاية المعنوية التي خلقتها الحرب ، فلا ينبغي لنا أن ننسى أنها غاية خلقتها ضرورة الحرب ، وأن كل ما استفادته الأمم منها إنما هو أثر من آثار العداوة الثائرة في النفوس والخوف الشامل الذي يخيم على الناس أجمعين . ولا ينبغي لنا أن نطمئن إلى أن هذه الغاية المعنوية سوف تبقى بعد زوال أخطار الحرب ومخاوفها ، بل إنها لن تبقى لتكون غاية دائمة في أيام السلام ، ولن تبقى لكي تكفل للعالم نظاما جديدا راسيا على أساس متين من المذاهب الصالحة والآراء الاجتماعية الجديدة .

وقصارى ما يمكن أن نتوقعه أن الحرب سوف تنجلي عن العالم ، فإذا به غير العالم القديم الذي كان قبل اندلاع نيرانها . سيكون العالم بعد الحرب بغير شك عالما آخر غير ما عهدناه من قبلها ، وسيكون عند مفترق طريقين : فاما أن يمضي في سبيله — إذا لم يتداركه التجديد — إلى فناء بطيء ، أو إلى انفراط وهلاك سريع ، وفي كلا الحالين يكون هذا آخر العهد بالمدنية التي ظللت أوربا في القرون الثلاثة الماضية ، وإما أن يمضي إلى سبيل أخرى إذا تداركه التجديد ويولد ميلاداً ثانيا . ولا يجدر بنا أن نخشى سبيل التجديد التي تفضي بنا إلى الحياة الجديدة ، فان تلك السبيل سوف تجشمنا بعض العناء باعادة النظر في بعض ما سبق لنا وضعه من القيم لبعض الطبائع الانسانية ، ولكنها سوف تنتهي بنا الى بر السلامة . وقد قيل إن كل انقلاب إنما « يعتمد على الاستفادة من بعض الطبائع البشرية التي كانت من قبل

مهملة لا يؤبه لها » . ولسنا ندرى إذا كان المستقبل سوف يتيح للثورة التى نحيا اليوم فى غمارها أن تبلغ هذه الغاية أو تقربنا منها .

ولكن الذى نعرفه حق المعرفة ، هو أنه لا عذر لنا إذا نحن أخطأنا حقيقة ماسوف تؤول إليه أمورنا . فالأزمة التى نعانى شدتها الآن لا يمكن أن ندرك حقيقتها إذا نحن قنعنا بالنظر فى شئوننا الاقتصادية أو الدستورية وحدها ، ولن نستطيع أن نفرج كربتها بشىء من ذلك من باب أولى . فإن أول شىء يجب علينا أن نعرفه ، هو أن الغاية التى ينبغى لنا أن نسعى إليها ، إنما هى غاية معنوية . فعلينا أن نعرف تلك الغاية المعنوية وندرك المثل العليا التى يجدر بنا أن نسعى إليها .

فهرس

صفحة

وكلاء النشر

أصحاب دار احياء الكتب العربية

عيسى البابي الحلبي وشركاه